

الجمهورية التونسية  
République Tunisienne



هيئة السوق المالية  
Conseil du Marché Financier



التقرير السنوي  
2013

# هيئة السوق المالية

التقرير  
السنوي  
**2013**



## سيادة رئيس الجمهورية،

أتشرف بأن أرفع إلى سيادتكم طبقاً لأحكام القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية التقرير السنوي الثامن عشر لهيئة السوق المالية الذي يستعرض تطور السوق المالية التونسية ونشاط الهيئة خلال سنة 2013 على ضوء أهم الأحداث التي ميزت النشاط الاقتصادي على الساحتين الوطنية والدولية والتطورات المسجلة بالأسواق المالية العالمية.

## سيادة الرئيس،

شهد الاقتصاد العالمي سنة 2013 تراجعاً طفيفاً في نسبة النمو التي بلغت 2,8 % مقابل 3,2 % سنة 2012. وتكمن أسباب هذا التباطؤ في ارتفاع معدلات العجز التجاري صلب عديد الدول مما قلص من فرص الاستثمار ومن نسق إحداث مواطن الشغل كما يعود تراجع النمو إلى تواصل الانكماش الاقتصادي في عديد دول منطقة اليورو. وقصد مجابهة بطء النمو المسجل، تميزت سنة 2013 بمواصلة اعتماد غالبية الدول وخاصة المتقدمة منها لسياسات نقدية توسعية حيث حافظت البنوك المركزية على نسب فائدة منخفضة مع إعلانها على دعمها للنمو الاقتصادي وللإستهلاك الداخلي.

أمّا بالنسبة لأداء البورصات العالمية فقد كان في مجمله إيجابياً خلال سنة 2013 حيث تمّ تسجيل أرقام قياسية على مستوى المؤشرات خاصة صلب بورصات الدول المتقدمة. وقد تحققت هذه النتائج بالخصوص بفضل تبني عديد الدول لسياسات نقدية مرنة مما مكّن الاسواق المالية العالمية من المحافظة على نسقها الإيجابي. وقد بلغ الحجم الجملي للموارد التي تمّت تعبئتها 163 مليار دولار أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 30% مقارنة بسنة 2012.

## سيادة الرئيس،

بعد استرجاعه لنسق النمو سنة 2012، عرف الاقتصاد التونسي تراجعاً خلال سنة 2013 حيث بلغت نسبة النمو 2,6% مقابل 3,6% سنة 2012. ويعود ذلك أساساً إلى التراجع المسجل بقطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 4,1% مقابل ارتفاعه سنة 2012 بنسبة 3,9% وذلك بسبب انخفاض محصول الحبوب. وقد شهدت المبادلات التجارية ارتفاعاً سنة

2013 أدى إلى تحسن نسبة تغطية الواردات بالصادرات بـ 0,58 نقطة لتبلغ 70,11% مقابل 69,53% سنة 2012. أما على صعيد مؤشرات التضخم فقد بلغت نسبته 6,1% في سنة 2013 مقابل 5,5% سنة 2012. ويعود تسارع التضخم بالأساس إلى تراجع قيمة الدينار وارتفاع أسعار بعض المنتجات الموردة وتهريب بعض المواد إلى البلدان المجاورة وكذلك ارتفاع الأجور.

وعلى مستوى السوق المالية التونسية فقد تميّز أداؤها سنة 2013 بمواصلة الجهود الرامية إلى إثراء أسواق البورصة حيث تعتبر سنة 2013 سنة استثنائية في هذا المجال إذ تم إدراج اثني عشر شركة جديدة بكل من السوق الرئيسية والسوق البديلة للبورصة ليرتفع بذلك عدد الشركات المدرجة إلى 71 شركة في موفى سنة 2013 من بينها 9 شركات بالسوق البديلة مما ساهم في مزيد تدعيم التنوع القطاعي والجهوي للشركات المدرجة بأسواق البورصة كما جرت عنه رسملة إضافية بمقدار 1176 مليون دينار.

وتطورت نسبة مساهمة السوق المالية في تمويل الاستثمار الخاص لتبلغ 6,9% مقابل 6,6% سنة 2012 حيث بلغ حجم الموارد التي تمت تعبئتها سنة 2013 بعنوان الإصدارات بالسوق المالية 672 مليون دينار مقابل 580,1 مليون دينار سنة 2012.

أما بالنسبة للسوق الثانوية، فقد أقفل مؤشر توناندكس سنة 2013 في مستوى 4381,32 نقطة مسجلا تراجعا بنسبة 4,33% مقارنة بسنة 2012. ويعود هذا الانخفاض إلى التقلبات الأمنية والسياسية التي شهدتها البلاد خلال سنة 2013 والتي انعكست سلبا على أسواق البورصة وكذلك إلى ضعف مردود البنوك العمومية والتي بلغ تأثيرها السلبي على مؤشر السوق 1.25%.

وعلى صعيد الادخار الجماعي سجلت سنة 2013 ارتفاعا في عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الناشطة (المختلطة والرقاعية) بنسبة 3,6% من 111 مؤسسة سنة 2012 إلى 115 مؤسسة سنة 2013. وتراوحت قيمة الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية بين 4887 مليون دينار في موفى سنة 2012 و 4585 مليون دينار في 31 ديسمبر 2013.

وتعكس النتائج الإيجابية المسجلة عموماً على الرغم من دقة الوضع الاقتصادي الوطني ثقة المستثمرين والمؤسسات في السوق المالية التونسية خاصة فيما يتعلق بتواصل ارتفاع عدد الشركات المدرجة بالبورصة مما يدل على تعزيز دور السوق المالية كمصدر تمويل هام للاستثمار الخاص إلى جانب التمويل البنكي التقليدي. وإنّ هيئة السوق المالية عاقدة العزم على تدعيم هذا الدور قصد تمكين المؤسسات الوطنية من مصادر التمويل اللازمة لتطوير استثماراتها ولزيد إحداث مواطن الشغل.

### سيادة الرئيس،

تكتسي المعلومة المالية أهمية قصوى بالنسبة للمستثمرين ومختلف المتدخلين في الشأن الاقتصادي بما في ذلك السلط العمومية إذ تمكنهم من اتخاذ قراراتهم عن دراية وإلمام. وبغض النظر عن طبيعة المعلومة المالية سواء تعلقت بالموارد البشرية والمالية للشركة أو بأنشطتها ونتائجها، فإنّ أهمية هذه المعلومة وإمكانية استعمالها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمدى جودتها. فالمعلومة المالية ذات الجودة هي تلك التي تعكس بصدق المعطيات الواقعية دون أن يشوبها تحوير من قبل الشركة المصدرة أو جزاء طريقة تقديمها.

وفي هذا الإطار تعمل هيئة السوق المالية على ضمان جودة المعلومة المالية الموضوعة على ذمة العموم من خلال عمليات الرقابة التي تتولى مصالحها القيام بها. فإضافة إلى التثبت من مشاريع اللوائح التي تقدمها شركات المساهمة العامة لمساهميها صلب جلساتها العامة، تقوم هيئة السوق المالية سنوياً بعمليات مراقبة منتظمة للقوائم المالية الفردية والمجمعة والوسيطه لشركات المساهمة العامة قصد التأكد من أن المعلومات التي نشرتها هذه الشركات دقيقة وشاملة طبقاً لأحكام النظام المحاسبي للمؤسسات.

وقد تمّ اتخاذ إجراءات حازمة ضدّ الشركات التي لم تحترم واجباتها في هذا الشأن مما مكّن من تسجيل نتائج إيجابية إجمالاً على مستوى جودة المعلومات المنشورة وكذلك على مستوى احترام آجال نشرها. حيث ارتفعت سنة 2013 نسبة الشركات المدرجة بالبورصة التي التزمت بنشر قوائمها المالية في الآجال القانونية إلى 91% مقابل 68% في سنة 2012.

## سيادة الرئيس،

إنّ تطور السوق المالية هو رهين توفير الحماية الناجعة للمتدخلين فيها. لذلك واصلت هيئة السوق المالية حملات المراقبة والتفقد والتقصي التي تقوم بها لضمان شفافية السوق واحترام قواعد تسييرها ولردع كلّ إخلال بالتشريع والتراتب الجاري بها العمل.

وفي هذا المجال قامت هيئة السوق المالية خلال سنة 2013 بإجراء ستّة أبحاث لدى المتدخلين في السوق المالية كما تعهدت بالنظر في عشر شكاوى ضد وسطاء بالبورصة وشركات مصدرة وشركات تصرف في محافظ الاوراق المالية لفائدة الغير. وتبعاً للأعمال الاستقصائية وللتحريات الجراة تولى مجلس هيئة السوق المالية توجيه عقوبات تأديبية لبعض المهنيين الذين اترفوا جملة من الإخلالات من شأنها ردع المخالفين وضمان نزاهة السوق المالية التونسية.

## سيادة الرئيس،

إيماناً منها بأنّ الارتقاء بأداء السوق المالية التونسية يقتضي الانفتاح على المحيط المحلي والدولي وتدعيم أطر التعاون مع الهيئات التعديلية المماثلة ومع المنظمات المالية الدولية، دأبت هيئة السوق المالية على المشاركة في التظاهرات المحلية والدولية وعلى تطوير فرص الشراكة وتبادل الخبرات.

ففي نطاق التواصل مع الهيئات التعديلية الأجنبية، حرصت هيئة السوق المالية خلال سنة 2013 على متابعة جهودها للإجابة على استفسارات نظرائها الاجانب في ما يتعلق بالتشريع المنظمة للسوق المالية التونسية وتطبيقاتها والتعاون معها في اطار المنظمات العالمية والإقليمية وذلك قصد مزيد التعريف بالساحة المالية التونسية وبفرص الاستثمار فيها.

كما شرعت هيئة السوق المالية سنة 2013 في مسار الانضمام الى اتحاد هيئات الاوراق المالية العربية. وتجدر الاشارة الى أنّ هذه المنظمة الدولية ذات البعد الإقليمي تعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية العربية عن طريق السعي الى تحقيق الملاءمة والتوافق بين القوانين والأنظمة المنطبقة في الاسواق المالية العربية والارتقاء بالمستوى التشريعي والتنظيمي لأسواق الاوراق المالية العربية بما يحقق الشفافية والنزاهة والنجاعة.

## سيادة الرئيس،

عملت هيئة السوق المالية خلال سنة 2013 على مواصلة تأهيل مصالحتها بإقامة الدورات التكوينية لفائدة موظفيها قصد تدعيم كفاءاتهم وقدراتهم المهنية. كما حرصت على دعم مواردها البشرية معاضدة لجهود الدولة في تشغيل أصحاب الشهادات العليا ومواكبة لتطور حجم السوق المالية التونسية. وإضافة إلى ذلك تولت هيئة السوق المالية سنة 2013 تسلم مقرها الاجتماعي الجديد والذي سيمكنها من تحسين ظروف عمل مصالحتها وإضفاء مزيد من النجاعة على أدائها.

## سيادة الرئيس،

لئن تمكنت البورصة التونسية سنة 2013 من المحافظة بفضل الإدراجات الجديدة على استقرارها إلا أنّ مزيد الارتقاء بأداء السوق المالية التونسية يقتضي بالخصوص دعم عمق سوق الإصدارات وتنويع القطاعات الممثلة بها وكذلك دفع الطلب عبر توجيه الادخار إلى توظيفه فيها على غرار ما هو معمول به صلب الأسواق المالية المتطورة. وفي هذا الإطار ستواصل هيئة السوق المالية جهودها الرامية إلى دفع الطلب من خلال تطوير منتجات مالية ملائمة تمكّن من استقطاب الادخار وتعزيز الاستثمار المؤسساتي بما من شأنه الإسهام في تمويل المؤسسات الوطنية بأفضل التكاليف وتأمين نموها وازدهارها على المدى المتوسط والطويل.

رئيس هيئة السوق المالية

صالح الصايل

## الفهرس

15	<b>العنوان الأول : تقديم هيئة السوق المالية</b>
19	<b>العنوان الثاني : نشاط هيئة السوق المالية</b>
20	<b>الباب الأول : دعم الشفافية</b>
20	<b>I- دعم الشفافية بمناسبة منح التأشيرة</b>
27	<b>II- دعم الشفافية بمناسبة مراقبة الإفصاح المالي الدوري والعرضي</b>
27	1. دعم الشفافية بمناسبة الإفصاح المالي الدوري
27	1.1. متابعة المعلومات بمناسبة انعقاد الجلسات العامة للمساهمين
27	2.1. احترام آجال تقديم المعلومة المالية
27	3.1. نشر المعلومة المالية السنوية
28	4.1. نشر المعلومة المالية السداسية
28	5.1. نشر المعلومة المالية الثلاثية
28	6.1. المعلومة المالية المتعلقة بتجمعات الشركات
29	2. دعم الشفافية بمناسبة الإفصاح المالي العرضي
29	3. دعم الشفافية بمناسبة مراقبة عتبات المساهمة
30	<b>الباب الثاني : تحسين جودة المعلومة المالية</b>
30	<b>I- مراقبة الإفصاح المالي المستمر</b>
30	1. مراقبة مشاريع اللوائح المقترحة على الجلسات العامة
31	2. مراقبة القوائم المالية المنشورة
33	3. مراقبة التعديلات في القوانين التأسيسية للشركات
33	<b>II- مراقبة التقارير السنوية لشركات المساهمة العامة</b>

36	<b>الباب الثالث: حماية المدخرين</b>
36	<b>I- حماية المدخرين بمناسبة العمليات المالية</b>
36	1. مناسبة اقتناء كتلة نفوذ
37	2. توجهات هيئة السوق المالية في مجال التوظيف المضمون
38	3. حماية الادخار بمناسبة عملية مخصصة للأجراء
38	4. تدخل هيئة السوق المالية لتمكين شركة مصدرة من الحصول على الأموال المتأنية من عملية إصدار قرض رقاعي
39	<b>II- حماية المدخرين بمناسبة مراقبة شركات الوساطة بالبورصة</b>
40	1. نشاط شركات الوساطة بالبورصة: المؤشرات المالية
42	2. عمليات مراقبة شركات الوساطة بالبورصة
45	3. التراخيص الممنوحة لوسطاء البورصة
46	<b>III- حماية المدخرين بمناسبة مراقبة مؤسسات التوظيف الجماعي ومتصرفيها والمودع لديهم موجوداتها وموزعيها</b>
46	1. مراقبة المعلومات المتعلقة بالتصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
53	2. مراقبة التغيرات الطارئة على مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال مدة نشاطها
53	3. مراقبة متصرفي مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
55	4. مراقبة المودع لديهم موجودات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وموزعيها
56	5. مراقبة الصناديق المشتركة للديون
56	<b>IV- حماية المدخرين بمناسبة النظر في الشكاوى</b>
57	1. شكاوى حول الطعن في اجراءات قبول وتنفيذ أوامر بورصة
58	2. شكاوى حول رفض غلق حساب أوراق مالية

3. شكوى حول علاقة مسؤول سابق بشركة الوساطة التي كان يعمل بها 59
4. شكوى حول ممثل صغار المساهمين في مجلس إدارة شركة مدرجة بالبورصة 59
5. شكوى حول رفض نقل محفظة أوراق مالية 60
- ٧- أبحاث هيئة السوق المالية** 61
1. بحث حول شركة تصرف في محافظ الأوراق المالية 61
2. بحث حول التصرف في صندوق مشترك للتوظيف 63
- الباب الرابع: تدعيم الإطار التشريعي والترتيبي** 64
- I- المساهمة في إعداد النصوص التشريعية والترتيبية** 64
1. المشاركة في إعداد القانون المتعلق بالصكوك الإسلامية 64
2. المساهمة في إعداد القانون المتعلق بصناديق الاستثمار الإسلامية 65
3. تنقيح ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وبالتصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير واعداد قرارات عامة 65
- II - اتجاهات الهيئة في توضيح بعض الأحكام القانونية والترتيبية** 67
1. حول شروط تعيين مسؤول عن مراقبة الامتثال والرقابة الداخلية لدى شركة تصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير 67
2. حول طلب إعفاء من إيداع نشرة إصدار في إطار عمليتي ترفيع في رأس المال 68
3. حول طلب إعفاء من تطبيق أحكام الفصلين 6 و 7 من القانون عدد 117 لسنة 1994 68
4. حول إمكانية إنشاء شركة أجنبية مختصة في نشاط مسك حسابات الأوراق المالية لفائدة الشركات التونسية والأجنبية 68
5. حول إسداء خدمات استثمار عبر الانترنت لفائدة مقيمين تونسيين من قبل شركة استثمار أجنبية منتصبة خارج البلاد التونسية 69
6. حول مآل العقود المبرمة بين وسيط بالبورصة وحرثائه بمناسبة إحالة الأصل التجاري إلى شركة وساطة أخرى 69

70	7. حول طلب الترخيص لممارسة نشاط التصرف في محافظ الأوراق المالية
70	8. حول تحديد سعر إعادة شراء أسهم موضوع اتفاقية حمل أسهم لحساب الغير
71	<b>III - مراقبة العقود التأسيسية لشركات المساهمة العامة</b>
71	1. توزيع حصص الأرباح
72	2. ملاءمة العقود التأسيسية لبعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة العامة
72	3. صيغ تلافية حالات شغور مقعد بمجلس الإدارة
72	4. صيغ تفويض وظائف المدير العام
73	5. الإجراءات الواجب اتباعها في صورة عدم تحرير الاسهم
73	6. تسمية الشركات خفية الاسم
73	7. إجراءات التصفية
74	8. مكتب الجلسة العامة
74	9. آجال تسليم الوثائق المحاسبية لمراقبي الحسابات
75	10. بنود حق الافضلية
75	11. الصبغة غير المادية للسندات
75	12. اتفاقيات الفصل 200 من مجلة الشركات التجارية
75	13. تفويض مهام الرئيس المدير العام
75	14. الترفيع في رأس مال الشركة
76	15. إعادة شراء الشركة لأسهمها
76	16. منح المساهمين تسبقة على الأرباح
76	17. صلاحيات أخذ قرار إصدار القرض الرقاعي
76	18. مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة
77	19. المنح المسندة لأعضاء مجلس الإدارة
77	20. مداوالات مجلس الإدارة
77	21. أجل التمديد في انعقاد الجلسة العامة الخارقة للعادة

78	<b>الباب الخامس : الإنفتاح على المحيط</b>
78	<b>I- التعاون الدولي</b>
78	1. الإجابة عن استفسارات النظراء الأجانب والمتدخلين في السوق في ما يتعلق بالتشريع المنظمة للسوق المالية التونسية
78	2. التعاون في اطار المنظمات الدولية والإقليمية
79	3. المشاركة في التظاهرات الدولية
82	4. تطوير مجالات التعاون الدولي
82	5. الانشطة الاخرى للتعاون الدولي
83	<b>II- التعاون المحلي والمشاركة في التظاهرات المحلية</b>
83	1. التعاون مع الجهات العمومية المحلية
85	2. المشاركة في التظاهرات المحلية
87	<b>العنوان الثالث : المحيط الاقتصادي وتطور الأسواق المالية</b>
88	<b>العنوان الفرعي الأول: المحيط الاقتصادي</b>
88	<b>I- المحيط الاقتصادي الدولي</b>
90	<b>II- المحيط الاقتصادي الوطني</b>
92	<b>العنوان الفرعي الثاني: الأسواق المالية العالمية</b>
97	<b>العنوان الفرعي الثالث: السوق المالية التونسية</b>
99	<b>الباب الأول : السوق الأولية</b>
99	<b>I- مساهمة السوق المالية في تمويل الاستثمار الخاص</b>
99	<b>II- تطور الإصدارات</b>
101	1. إصدارات أوراق رأس المال
104	2. إصدارات سندات الدين الخاصة
107	3. إصدارات سندات الدين العمومي
107	1.3. رفاع الخزينة القابلة للتنظير

108	2.3. رفاع الخزينة قصيرة المدى
108	<b>III- دعم مجال أسواق البورصة</b>
109	<b>الباب الثاني : السوق الثانوية</b>
109	<b>I- نشاط السوق الثانوية</b>
112	<b>II- تطور مؤشر السوق الثانوية</b>
114	<b>III- عمليات شراء و بيع الأوراق المالية من قبل الأجانب</b>
114	1. استثمارات الاجانب في الاوراق المالية المدرجة بالبورصة أو المتداولة بالسوق الموازية
115	2. استثمارات الأجانب في الأوراق المالية الغير مدرجة بالبورصة
115	3. المساهمة الأجنبية في رسملة البورصة
116	<b>الباب الثالث : نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في الاوراق المالية</b>
117	<b>I- التراخيص الممنوحة لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية</b>
117	1. بمناسبة تأسيس مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
118	2. بمناسبة التغييرات الطارئة على مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية والخاضعة لترخيص
118	<b>II- التغييرات الطارئة على مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية والغير خاضعة إلى ترخيص</b>
119	<b>III- نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية</b>
121	<b>الباب الرابع: رأس مال تنمية</b>
122	<b>I- مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية</b>
123	1. مصادقات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية
125	2. دفعات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية
128	3. الإستثمارات المالية والنقدية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية

128 4. تدخل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية حسب  
مراحل إنجاز الاستثمارات

129 **II- شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية**

130 1. موارد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

131 2. مصادقات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

132 3. دفعوات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

135 4. الإستثمارات المالية والنقدية لشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

135 5. تدخل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية حسب مراحل إنجاز الاستثمارات

137 **العنوان الرابع : موارد هيئة السوق المالية وتوظيفها**

138 1. نتيجة نشاط الهيئة خلال سنة 2013

138 2. معطيات مالية

140 3. إيرادات هيئة السوق المالية لسنة 2013

140 4. أعباء هيئة السوق المالية لسنة 2013

140 5. وظيفة التدقيق الداخلي صلب هيئة السوق المالية

141 **قائمة الجداول والملاحق**

**العنوان الأول**  
**تقديم هيئة السوق المالية**

أحدثت هيئة السوق المالية بموجب القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة. وهي سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي بما يضمن حيادها وبمنحها صلاحيات السلطة العامة التي تمكنها من القيام بمهمتها كهيئة تعديل للسوق المالية التونسية.

### **1- هيئة تعديل ذات مهام واضحة ومحددة بصفة موضوعية**

تقوم هيئة السوق المالية بوصفها سلطة تعديل للسوق المالية التونسية بالمهام القانونية التالية:

- السهر على حماية الادخار المستثمر في الأوراق المالية والأدوات المالية القابلة للتداول بالبورصة وفي كل توظيف للأموال يتم عن طريق المساهمة العامة؛
- تنظيم أسواق الأوراق المالية والأدوات المالية القابلة للتداول بالبورصة وبالسهر على حسن سيرها.

### **1- حماية الادخار عبر دعم الشفافية المالية**

تعمل هيئة السوق المالية، في إطار السهر على حماية الادخار المستثمر في الأوراق المالية، على مراقبة جودة المعلومات الموضوعة على ذمة المستثمرين من خلال التثبت من مدى احترام الشركات المصدرة لواجباتها في مجال الإفصاح المالي حيث تطالبها الهيئة بمدّ المستثمرين بالمعلومات الاقتصادية والمالية والمحاسبية التي تمكنهم من اتخاذ قرار الاستثمار على بينة من أمرهم.

وتمارس هيئة السوق المالية رقابتها كما يلي :

- بصفة عرضية بمناسبة إنجاز الشركات لعمليات مالية (إدراج في البورصة، فتح رأس مال الشركة، إصدار أسهم أو رفاع...):
- بصفة دورية بمناسبة كل حدث هام يمكن، إذا بلغ إلى العموم، أن يكون له أثر ذو أهمية نسبية على سعر أو قيمة الأوراق المالية.

### **2- حماية الادخار عبر مراقبة السوق :**

بهدف الحفاظ على حسن سير أسواق الأوراق المالية والأدوات المالية القابلة للتداول بالبورصة، تتولى هيئة السوق المالية متابعة عمليات التداول لرصد التصرفات غير العادية والخروقات المحتملة للقوانين والتراتب الجاري بها العمل والتي يمكن أن تشكل جرائم بورصة.

### 3- هيئة السوق المالية تمارس السلطة الرقابية على المتدخلين في السوق

في إطار المهام الموكولة إليها، تمارس هيئة السوق المالية رقابة مستمرة على بورصة الأوراق المالية بتونس وعلى الشركة التونسية بين المهنيين للمقاصة وإيداع الأوراق المالية وكذلك على وسطاء البورصة وشركات التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير. كما تكلف هيئة السوق المالية بالولاية العامة على مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.

### 4- هيئة السوق المالية تسهر على تأطير السوق المالية

تبادر هيئة السوق المالية أو تشارك في إعداد مشاريع قوانين أو نصوص ترتيبية قصد مزيد الإحاطة بالسوق المالية التونسية، وتعتمد قواعد جديدة عند الضرورة لضمان تأطير أفضل لنشاط المتدخلين في السوق وتحقيق سلامته والحفاظ على حقوق المستثمرين.

### II- هيئة تعديل تتمتع بالصلاحيات الملأمة والموارد اللازمة :

تتمتع هيئة السوق المالية للقيام بالمهام الموكولة إليها بمقتضى القانون بالصلاحيات الهامة التالية :

- سلطة إصدار تراتيب وقرارات عامة في ميادين اختصاصها؛
- سلطة اتخاذ قرارات فردية ليست لها الصبغة الترتيبية؛
- سلطة القيام بتحقيقات لدى كل شخص طبيعي أو معنوي إثر تقديم شكاوى أو إثر معاينة إخلالات. وتجري هذه التحقيقات من قبل أعوان محلفين طبقاً لأحكام القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994؛
- سلطة إصدار عقوبات لضمان احترام الأحكام التشريعية والترتبية الجاري بها العمل.
- كما تتمتع هيئة السوق المالية بموارد قارة ومستقلة عن ميزانية الدولة متأتية من :
- معلوم تدفعه بورصة الأوراق المالية بتونس على أساس حجم المعاملات المتداولة في أسواقها والمعاملات المسجلة لديها؛
- معلوم تدفعه مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية على أساس الأصول المتصرف فيها؛
- عمولة على الإصدارات الجديدة للأوراق المالية والأدوات المالية عن طريق المساهمة العامة؛
- عمولة التأشير على المنشورات التي يوجب التشريع نشرها في حالات الإصدار الجديد والإدراج بالبورصة والقيام بالعروض العمومية؛
- عائدات أملاكها.

### III- هيئة تعديل مسؤولية في إطار ممارسة مهامها واستعمال صلاحياتها

تعدّ هيئة السوق المالية مسؤولية عن كيفية استعمال صلاحياتها وتوظيف مواردها. وفي هذا الإطار يتعين عليها تقديم تقرير سنوي حول نشاطها إلى رئيس الجمهورية طبقاً لأحكام القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994.

كما أنّ هيئة السوق المالية مسؤولية من الناحية القانونية، حيث يجب عليها اتخاذ قراراتها في إطار احترام الإجراءات الضامنة لحقوق الدفاع إضافة إلى أنّ القرارات المتخذة قابلة للطعن أمام محكمة الاستئناف بتونس.

### IV- هيئة تعديل مستقلة من الناحية التنظيمية

يتكون مجلس هيئة السوق المالية من :

- رئيس؛
- قاض من الرتبة الثالثة؛
- مستشار لدى المحكمة الإدارية؛
- مستشار لدى دائرة المحاسبات؛
- ممثل عن وزارة المالية؛
- ممثل عن البنك المركزي التونسي؛
- ممثل عن مهنة وسطاء البورصة.
- ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم اعتباراً لكفاءتهم ولخبرتهم في ميدان المساهمة العامة.

**العنوان الثاني**  
**نشاط هيئة السوق المالية**

### دعم الشفافية

تحرص هيئة السوق المالية على ضمان شمولية ومصداقية المعلومة المالية المنشورة من قبل شركات المساهمة العامة، سواء عند دراسة الملفات المعروضة عليها للحصول على التأشيرة أو عند مراقبة الإفصاح الدوري أو العرضي للمعلومات المالية وعند متابعة عمليات تجاوز عتبات المساهمة.

وتتولى هيئة السوق المالية دعوة الشركات المعنية للسهر على أن تعكس المعلومة الموضوعية على ذمة العموم بصورة آمنة وصادقة وضعيتها الاقتصادية وأفاقها المستقبلية.

#### أ- دعم الشفافية بمناسبة منح التأشيرة

تعمل هيئة السوق المالية بمناسبة دراسة ملفات منح التأشيرة وتسجيل الوثائق المرجعية على دعم وترسيخ ثقافة الشفافية والحوكمة الرشيدة لدى الهياكل المسيرة لشركات المساهمة العامة.

وقد بلغ عدد التأشيرات الممنوحة من قبل هيئة السوق المالية 33 تأشيرة خلال سنة 2013، مقابل 24 تأشيرة سنة 2012، تتوزع كما يلي :

- 14 تأشيرة تخصّ عمليات ترفيع في رأس المال منها 9 عمليات أجزت عن طريق عرض أسهم جديدة للعموم لغاية الإدراج بأحد أسواق البورصة؛

- 15 تأشيرة تخصّ إصدار قروض رقاعية؛

- 3 تأشيرات تعلقت بعرض بيع أسهم أصدرت سابقا لغاية الإدراج بأحد أسواق البورصة؛

- وتأشيرة واحدة تعلقت بعملية ترفيع في رأس المال مخصصة للأجراء.

وبالنسبة للوثائق المرجعية التي تمّ تسجيلها لدى الهيئة سنة 2013 فقد بلغ عددها 9 وتعلقت حصريا بمؤسّسات قرض (7 شركات إيجار مالي، بنك وشركة استخلاص ديون) مقابل 13 وثيقة تمّ تسجيلها سنة 2012. كما تمّ تسجيل 3 عمليات تخين لوثائق مرجعية تابعة لشركتي إيجار مالي ولبنك.

وتتولى الشركات المصدرة لأوراق مالية تسجيل وثائق مرجعية لدى هيئة السوق المالية حتى عند الحاجة وذلك قصد إضفاء مزيد من المرونة عند تنفيذها لبرنامج إصدار أوراق مالية. لأنه في حالة اعتزامها اللجوء إلى السوق لتعبئة موارد مالية، تكتفي الشركات المذكورة بإعداد مذكرة موجزة تقتصر على العناصر المتعلقة بعملية الإصدار المزمع إنجازها دون الحاجة إلى إعداد نشرة إصدار شاملة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، أن ستة (6) وثائق مرجعية من جملة التسعة (9) التي تم تسجيلها لدى الهيئة سنة 2013، تعود لشركات قامت بعمليات مالية متتالية خلال نفس السنة أو تعتمد القيام بعملية مالية خلال الثلاثي الأول من سنة 2014.

وعلى غرار بقية النشرات المؤشر عليها خلال سنة 2013، تولت هيئة السوق المالية نشر هذه الوثائق المرجعية على موقع الواب الخاص بها لتمكين العموم من الإطلاع عليها.

ومواصلة للجهود الرامية إلى تدعيم الشفافية في العمليات المالية، طالبت الهيئة الشركات المصدرة لأوراق مالية بمد العموم بمعلومات مالية واضحة وشاملة وذات جودة تمكن المستثمرين من توظيف أموالهم عن دراية وإلمام.

وقد تعددت تدخلات هيئة السوق المالية لدى تلك الشركات لحثها على دعم جودة المعلومات المالية الموجهة للعموم و حتىين محتواها.

وبالإضافة إلى مطالبة الشركات المذكورة بإعداد الإيضاحات المتممة للقوائم المالية طبقا لمقتضيات النظام المحاسبي للمؤسسات، شملت تدخلات الهيئة المجالات التالية :

- مطالبة شركة تولت إعادة تقييم أصولها الثابتة المادية خلال السنوات المالية 2005 و2007 و2010 ترتب عنه قيمة زائدة وقع إدراجها ضمن احتياطي إعادة التقييم، بإعداد قوائم مالية "شكلية" دون احتساب عمليات إعادة التقييم المنجزة باعتبار أن ما تم القيام به غير منصوص عليه صلب النظام المحاسبي للمؤسسات ويمثل خروجاً عن تطبيق إنفاق التكلفة التاريخية الوارد بالأمر عدد 2459 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 المتعلق بالمصادقة على الاطار المرجعي للمحاسبة المالية وعن مقتضيات الفقرة 40 من معيار المحاسبة عدد 05 المتعلق بالأصول الثابتة المادية.

- مطالبة شركة بإعداد قوائم نتائج "شكلية" مقارنة بعنوان السنوات المالية 2009 و2010 و2011 والسادسي الأول لسنة 2012 وإدراجها صلب نشرة الإصدار باعتبار أنّ التقرير حول وضعيتها المالية الذي تمّ إعداده في جوان 2012 تضمن إعادة معالجة بعض محاور قائمة النتائج.
- مطالبة شركة دخلت حيز النشاط منذ فترة وجيزة ولا تتوفر لديها معطيات كافية حول القطاع الذي تنشط فيه (العمولات المعمول بها، توزيع حصص السوق...) بإعداد إيضاحات واستشراف حول نشاطها وحصتها بالسوق مقارنة بالشركات التي تنشط صلب نفس القطاع.
- مطالبة شركة عرضت صلب نشرة إدراجها بالبورصة آفاق مستقبلية وتقرير تقييم تمّ إعدادهما على أساس قوائمها المالية الوقفية المتعلقة بالسنة المالية 2012، بتحسين تقييم أموالها الذاتية وآفاقها المستقبلية على ضوء قوائمها المالية النهائية التي تمّ التصديق عليها من قبل مراقب الحسابات.
- مطالبة شركة بتحسين آفاقها المستقبلية باعتبارها مبنية على إنجاز عملية ترفيع في رأس المال عبر إدماج الاحتياطات في نهاية سنة 2013 في حين أنّه تمّ تأجيل إنجاز عملية الترفيع إلى سنة 2014.
- مطالبة شركة بإعادة إعداد قوائم ماليّة مجمّعة بعنوان السنة المالية 2011 والسادسي الأول لسنة 2012 تأخذ بعين الاعتبار المحيط الحقيقي لتجمع الشركات الذي تنتمي إليه طبقاً لمقتضيات النظام المحاسبي للمؤسسات وذلك بإدماج شركتين إضافيتين صلب تجمع الشركات وإعداد قوائم مالية مجمّعة على ذلك الأساس.
- مطالبة نفس شركة المشار إليها بالمطّعة أعلاه بتحسين تقييم الأصول الصافية لتجمع الشركات الذي تنتمي إليه باعتبار أنّ الآفاق المستقبلية التي استندت إليها تمّ إعدادها على أساس قوائم مالية مجمّعة "شكلية" لم تأخذ بعين الاعتبار المحيط الحقيقي لتجمع الشركات الذي تراقبه الشركة بتاريخ 31 ديسمبر 2011.
- مطالبة شركة بإعداد قائمة نتائج مجمّعة حسب مجال أنشطتها صلب القوائم المالية المجمّعة "الشكلية" لتجمع الشركات بعنوان السنة المالية 2011 والسادسي الأول لسنة 2012 قصد نشر الخصائص القطاعية لتجمع الشركات خاصّة أنّ تقديم معلومات قطاعية أصبح وجوبياً طبقاً لمقتضيات المعيار عدد 8 من معايير المحاسبة الدولية المتعلق "بمجالات الأنشطة".

- مطالبة شركة بإعداد مؤشرات نشاط موزعة حسب مجال أنشطتها بعنوان السنة المالية 2012 باعتبار أنّ مردودية الشركة وآفاق تطورها والمخاطر التي تواجهها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بخصائص ونتائج مختلف الأنشطة التي تمارسها وبالتالي فإنّ عرض الشركات لمعلومات قطاعية حول أنشطتها يعتبر تطوراً منطقياً في إطار تقديم معلومة محاسبية شاملة للمستثمرين.

- مطالبة مراقبي حسابات شركة بإبداء رأيهم صلب تقريرهم المتعلق بالقوائم المالية السنوية حول مسك حسابات الأوراق المالية وذلك طبقاً لأحكام الفصل 19 من الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001 والمتعلق بضبط شروط ترسيم الأوراق المالية والوسطاء المرخص لهم في مسك حسابات الأوراق المالية كما تمّ تنقيحه بالأمر عدد 3144 لسنة 2005 المؤرخ في 6 ديسمبر 2005.

- مطالبة شركة بإعداد قوائم مالية بعنوان السداسي الأول لسنة 2013 طبقاً لمقتضيات المعيار المحاسبي عدد 19 المتعلق بالقوائم المالية الوسيطة مع واجب تقديم مقارنة مع المعطيات المالية للسداسي الأول من سنة 2012 والعمل على احترام ترتيب تقديم المعطيات المالية وفقاً لأحكام المعيار المحاسبي سالف الذكر.

- كما أنّه بالنظر إلى أهمية الإيضاحات حول القوائم المالية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منها فقد طالبت الهيئة الشركات المعنية في إطار دراسة الملفات المودعة لديها قصد الحصول على تأشيرة الإدراج بالبورصة، بإتمام قوائمها المالية بالإيضاحات المنصوص عليها بالمعايير المحاسبية الجاري بها العمل والمتعلقة بالمسائل التالية:

- النظام المحاسبي والقواعد المحاسبية الخاصة التي اعتمدها لإعداد قوائمها المالية طبقاً لأحكام الفقرة 74 من المعيار العام للمحاسبة (المعيار المحاسبي 01).

- جدول الانتقال من الأعباء حسب طبيعتها الى الأعباء حسب وجهتها وفقاً لمقتضيات الفقرة 52 من المعيار العام للمحاسبة (معيار محاسبي 01) والنموذج الموجود في الملحق 7 من المعيار المذكور.

- الأرصدة الوسيطة للتصرّف وفقاً لمقتضيات الفقرة 56 من المعيار العام للمحاسبة (معيار محاسبي 01).

- الاطراف المرتبطة طبقاً لمقتضيات المعيار المحاسبي عدد 39 المتعلق بالمعلومات حول الأطراف المرتبطة.

- الوقائع التي جرت في الفترة الفاصلة بين تاريخ اختتام السنة المحاسبية وتاريخ نشر القوائم المالية وفقاً لمقتضيات الفقرة 36 من المعيار المحاسبي عدد 14 المتعلق بالاحتمالات والوقائع اللاحقة لتاريخ الاختتام.
- المبالغ الواردة في جدول التدفقات النقدية وفقاً لمقتضيات الفقرة 70 من المعيار العام للمحاسبة (معيار محاسبي عدد 1).
- الأوراق المالية طبقاً لمقتضيات المعيار المحاسبي (عدد 7) المتعلق بالتوظيفات فيما يخص:
  - قواعد التصنيف وطرق تقييم الأوراق المالية.
  - قائمة مفصلة بالأوراق المالية تذكر تكلفة الاقتناء والنسبة المئوية من رأس المال.
  - الاحتياطي المكون عند الاقتضاء.
  - قائمة التوظيفات لاجل قصير مع الإشارة بحسب اصناف التوظيفات من نفس الطبيعة الى تكلفة الاقتناء ، القيمة التجارية بالنسبة للأوراق المالية المقيمة حسب هذه القيمة.
- الأعباء المؤجلة المفيدة محاسبياً يشمل كل المعلومات المستوجبة طبقاً للمعيار المحاسبي ( عدد 10) المتعلق بالأعباء المؤجلة والتي تتمثل في :
  - القيمة الخام للأعباء المؤجلة و المبلغ الجملي للاستيعابات و قيمتها الصافية عند ختم السنة المحاسبية.
  - مبلغ استيعابات الأعباء المؤجلة بعنوان السنة المحاسبية.
  - عرض لطبيعة و ليادين أنشطة المؤسسة و لتاريخ دخولها الاستغلال التجاري.
- التثبت من تطابق مبالغ السيولة وما يعادل السيولة الواردة في جدول التدفقات النقدية من جهة وما يعادلها في الموازنة من جهة أخرى طبقاً لمقتضيات الفقرة 67 من المعيار العام للمحاسبة.
- القوائم المالية مصحوبة بالمراجع المزدوجة مع الأيضاحات المتعلقة بها طبقاً لمقتضيات الفقرة 71 من المعيار العام للمحاسبة.
- اقتناء الأصول في إطار عقود كراء تمويل متضمناً كل المعلومات التي تنص عليها الفقرة 28 من المعيار المحاسبي (عدد 41) المتعلق بعقود الكراء والتي تتمثل فيما يلي:
  - تقريب لإجمالي الدفعوات الدنيا بعنوان الكراء في تاريخ الختم بالمقارنة مع القيمة المحينة لهذه الدفعوات . بالإضافة الى ذلك يجب على الشركات التي تتعاطى هذا النشاط ان تبرز في تاريخ اختتام السنة المالية اجمالي الدفعوات الدنيا في المستقبل بعنوان الكراء وقيمتها المحينة لكل فترة من الفترات التالية :

- لأقل من سنة.
- لأكثر من سنة و اقل من خمس سنوات.
- لأكثر من خمس سنوات.
- معاليم الكراء المشروطة المدرجة ضمن أعباء الفترة المحاسبية.
- وصف عام لأهم بنود عقود الكراء الخاصة بالمستأجر.
- العمليات التي تمت على الأموال الذاتية و تطوراتها طبقا لمقتضيات الفقرة 83 من المعيار العام للمحاسبة و خاصة المعلومات المتعلقة بتحديد مردودية السهم.
- ايضاح حول المنح المقيدة محاسبيا يتضمن كل المعلومات التي تنص عليها الفقرة 23 من معيار المحاسبة (عدد 12) المتعلق بالمنح العمومية و التي تتمثل فيما يلي:
  - طبيعة المنح المقيدة محاسبيا في القوائم المالية.
  - الشروط غير المستوفاة و كل احتمال متعلق بالمنح.
  - طبيعة المساعدات العمومية الاخرى الممنوحة للمؤسسة ومدائها.
  - الشروط غير المستوفاة و كل احتمال متعلق بالمساعدات العمومية.
- وفي حالة حصول تغييرات في هيكل المؤسسة خلال السداسي الأول لا سيّما عمليات الاندماج او الاقتناء او التفويت في شركات متفرعة والاستثمارات طويلة المدى واعادة الهيكلة والتوقف عن النشاط تطالب الهيئة الشركات بنشر كل المعلومات طبقا لمقتضيات الفقرة 9 من المعيار المحاسبي ( عدد 19) المتعلق بالقوائم المالية الوسيطة.
- اصدار سندات الدين والاسهم العادية واعادة شرائها و تسديدها وذلك طبقا لترتيب الفقرة 9 من المعيار المحاسبي (عدد 19) المتعلق بالقوائم المالية الوسيطة.
- انعكاس الاقتناء او الخروج من المؤسسات الفرعية على الوضعية المالية في تاريخ اختتام السنة المالية وعلى نتائج السنة المحاسبية وكذلك على المبالغ المقابلة بالنسبة للسنة المحاسبية السابقة و ذلك طبقا لمقتضيات الفقرة 26 من المعيار المحاسبي (عدد 35) المتعلق بالقوائم المالية المجمّعة.
- تقديم الشركات الفرعية يتضمن النشاط وبلد التسجيل او الاقامة طبقا لمقتضيات المعيار المحاسبي (عدد 35) المتعلق بالقوائم المالية المجمّعة.

- وفي مجال حماية الادخار بمناسبة منح التأشيرة للعمليات المالية تشترط الهيئة على الجهات المصدرة للأوراق المالية ضرورة التنصيص صلب نشرات الإصدار والوثائق المرجعية التي كانت محلّ مراقبة، على المخاطر التي تواجهها الشركات المعنية، نذكر منها:
- مخاطر متعلقة بالمنافسة نظرا لوجود منتجات متأتية من بلدان آسيوية بأسعار منخفضة تمثل تهديدا لبيعات الشركة؛
- وجود الشركة في وضعية تبعية تجاه أحد مزوديها باعتبار أنّ عقد الشراكة الذي يربطهما يتضمن طابعا حصريا فيما يتعلق بتصنيع بعض المنتجات؛
- مخاطر الصرف باعتبار أنّ الشركة في إطار نشاطها تتولى توريد عديد التجهيزات بالعملية الأجنبية خصوصا أنّ تراجع قيمة العملة المحلية يؤثر مباشرة على هامش الربح التجاري للشركة فضلا على أنها لا تتولى تغطية مخاطر الصرف من خلال اعتماد الأدوات المالية اللازمة؛
- مخاطر متعلقة بصعوبة تحصيل الشركة للديون المتخلدة بذمة بعض حرفائها خاصة إذا لم تحدد سقفا للقروض المرخص فيها بالنسبة لكل حريف يأخذ بعين الاعتبار وضعيته المالية ورقم المعاملات المنجز معه.
- مخاطر مرتبطة بالقطاع الذي تنشط فيه الشركة والذي يتميز بسرعة التطورات التكنولوجية مما يحتم على الشركة التأقلم مع مختلف المستجدات التكنولوجية فور حدوثها.
- مخاطر متعلقة بانخفاض الطلب على منتجات الشركة باعتبار ارتفاع أسعار بعض المواد الأولية الضرورية لصناعة تلك المنتجات مما يترتب عنه ضرورة الترفيع في أسعارها؛
- وجود خطر جراء إمكانية عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية مما قد يترتب عنه تراجع في أرباح الشركة وارتفاع في أعبائها.
- كما حرص هيئة السوق المالية بمناسبة منح التأشيرة لنشرات الإصدار أو بمناسبة تسجيل الوثائق المرجعية على أن تتضمن هذه النشرات والوثائق تعهد الشركات المعنية بتسوية وضعياتها وفقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل خاصة فيما يتعلق توفير الأدوات والإجراءات المتعلقة بالحوكمة الرشيدة.
- ومن جهة أخرى تتعهد الشركات بتحيين وتحليل ونشر توقعاتها بصفة آلية وبمطابقة قوائمها المالية مع المعايير المحاسبية ونظامها الأساسي للتشريع الجاري بها العمل.

## II - دعم الشفافية بمناسبة مراقبة الإفصاح المالي الدوري والعرضي

### 1- دعم الشفافية بمناسبة الإفصاح المالي الدوري

#### 1-1 متابعة المعلومات بمناسبة انعقاد الجلسات العامة للمساهمين

في إطار متابعة الإفصاح ونشر المعلومات من قبل شركات المساهمة العامة تعمل هيئة السوق المالية على ضمان احترام الشركات المعنية لأجل انعقاد الجلسات العامة وعلى تحسين جودة المعلومة التي تتضمنها الوثائق المرسله أو المنشورة بمناسبة انعقاد تلك الجلسات. وفي هذا الصدد لفتت الهيئة نظر الشركات التي لم تعقد جلساتها العامة العادية طبقا للأجل القانونية، إلى ضرورة احترام أحكام الفصل 275 من مجلة الشركات التجارية.

#### 1-2 احترام آجال تقديم المعلومة المالية

سجلت سنة 2013 ارتفاعا في مدى احترام الشركات المدرجة بالبورصة لأجال تقديم القوائم المالية المحددة بأربعة أشهر على أقصى تقدير من نهاية السنة المحاسبية 2012. إذ أن 23 شركة مدرجة قد احترمت الأجل القانوني دون تأخير مقابل 17 شركة في سنة 2012. وقد تولت 23 شركة الإفصاح على المعلومات المالية مع تسجيل تأخير لا يتجاوز الشهر في حين سجلت 19 شركة أخرى تأخيرا تجاوز الشهر.

كما أمرت هيئة السوق المالية شركات المساهمة العامة غير المدرجة بالبورصة باحترام واجباتها القانونية المتعلقة بأجال تقديم المعلومة المالية.

#### 1-3 نشر المعلومة المالية السنوية

تمّ سنة 2013 تسجيل تحسن في نشر القوائم المالية قبل انعقاد الجلسة العامة العادية حيث ارتفعت نسبة الشركات التي التزمت بأحكام الفصل 3 مكرر من القانون عدد 117 لسنة 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية إلى 91% من جملة الشركات المدرجة التي قامت بنشر قوائمها المالية على أعمدة صحيفة يومية قبل انعقاد جلساتها العامة العادية مقابل 68% في سنة 2012.

ولتلافي تقاعس بعض الشركات في هذا المجال، قامت الهيئة بنشر جميع القوائم المودعة لديها من قبل شركات المساهمة العامة في نشرتها الرسمية وذلك قبل انعقاد الجلسات العامة.

كما أنه عملا بأحكام الفصل 32 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية وضمانا للشفافية حرصت الهيئة على أن ترفق القوائم المالية التي تنشرها بنشرتها الرسمية بالملاحظات التي وجهتها إلى الشركات المعنية فيما يخص الإخلالات والنقائص التي وقع التفتن إليها خلال عملية التثبت من سلامة تلك القوائم.

وفيما يخص نشر المعلومات بعد انعقاد الجلسات العامة سجلت سنة 2013 تحسنا حيث التزمت 85% من الشركات المدرجة بالبورصة (55 شركة من ضمن 65) مقابل 69% في سنة 2012 (41 شركة من ضمن 59) بنشر على أعمدة صحيفة يومية القرارات التي اتخذتها الجلسة العامة مصحوبة بالموازنة وقائمة تطور الأموال الذاتية باعتبار قرار تخصيص النتيجة المحاسبية. وقامت الهيئة بنشر جميع المعلومات الواجب إيداعها من قبل الشركات وذلك بعد انعقاد جلساتها العامة كما أعادت الطلب من الشركات المحلة بالقيام بالتعديلات اللازمة وإعادة نشرها للمعلومات المستوجبة طبقا للقوانين والتراتب الجاري بها العمل.

#### 1-4 نشر المعلومة المالية السداسية

بالرغم من التمديد الوارد في القانون عدد 117 لسنة 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية، في آجال نشر القوائم المالية السداسية إلى شهرين من نهاية السداسي الأول للسنة المالية فإنه لم يسجل تحسّن كبير على مستوى احترام الآجال القانونية من قبل الشركات المدرجة بالبورصة.

#### 1-5 نشر المعلومة المالية الثلاثية

نصّ الفصل 21 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية كما تمّ تنقيحه بالقانون المتعلق بتدعيم سلامة العلاقات المالية على وجوب نشر الشركات المدرجة بالبورصة لمؤشرات ثلاثية حول نشاطها في أجل أقصاه عشرين يوما من نهاية كلّ ثلاثية. ويتبين من خلال دراسة آجال نشر مؤشرات نشاط الشركات المدرجة بالبورصة وجود استقرار في نسب احترامها بالنسبة للثلاثيتين الثانية والثالثة لسنة 2013. حيث بلغت هذه النسب على التوالي 73% و82%.

أمّا بالنسبة للثلاثيتين الأولى والرابعة فقد تمّ تسجيل تراجع في نسب احترام الآجال القانونية حيث بلغت هذه النسب على التوالي 89% و85%.

#### 1-6 المعلومة المالية المتعلقة بتجمعات الشركات

تهدف القوائم المالية المجمعة بصفة أساسية إلى إبراز الوضعية المالية لتجمعات الشركات. ويتمّ إعداد هذه القوائم وفق معايير محاسبية محدّدة في صيغة إدماج القوائم المالية لمختلف الشركات الصناعية والتجارية والمالية التي تنتمي إلى نفس المجمع لغرض إعطاء صورة تعكس بأمانة الوضعية المالية لذلك المجمع مع إبراز أسباب إدراج شركات معينة داخل نطاق المجمع أو أسباب إقصائها منه. وعلى الشركات الأم في التجمّعات المعنية تقديم معلومات عن الشركات المنتمة للمجمع والمجالات التي تعمل بها وتصنيفها حسب القطاعات الاقتصادية.

وقصد تمكين المستثمرين من معلومة موثوق فيها حول الوضع المالي لتجمعات الشركات، ألزم التشريع الجاري به العمل الشركات الام المدرجة بالبورصة بإعداد قوائم مالية مجمعة طبقا للتشريع المحاسبي الجاري به العمل، بما في ذلك الشركات الأم المتفرعة عن شركات أخرى.

ويخضع إعداد ونشر القوائم المالية المجمعة إلى نفس الاحكام المنطبقة على القوائم المالية الفردية وذلك فيما يخص الأجال وجودة التقديم، ووعيا منها بأهمية المعلومة المالية المتعلقة بتجمعات الشركات قامت هيئة السوق المالية بنشر جميع القوائم المالية المجمعة المودعة لديها بنشريتها الرسمية قبل انعقاد الجلسات العامة.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 2013 صرحت 37 شركة مدرجة بالبورصة بأنها تنتمي إلى تجمع شركات أو تراقبه مقابل 35 سنة 2012.

## 2- دعم الشفافية بمناسبة الإفصاح المالي العرضي

بالنظر إلى الأهمية التي يكتسبها الإفصاح المالي صلب السوق المالية بادرت شركات المساهمة العامة تلقائيا أو حال دعوتها من قبل هيئة السوق المالية إلى نشر بلاغات لإعلام مساهميها والعموم بأهم المستجدات المتعلقة بنشاطها وبالخصوص بكل حدث هام من شأنه إذا بلغ العموم أن يكون له تأثير هام على سعر أو قيمة أوراقها المالية.

وقد تولت هيئة السوق المالية سنة 2013 نشر 153 بلاغا أي بنسبة ارتفاع في عدد البلاغات المنشورة تبلغ 8% مقارنة مع سنة 2012.

## 3- دعم الشفافية بمناسبة مراقبة عتبات المساهمة

تندرج عملية مراقبة تجاوز عتبات المساهمة التي تتولّى هيئة السوق المالية إجازها في إطار مهمتها المتمثلة في حماية المدخرين ودعم الشفافية. حيث تقوم الهيئة بصفة آلية بالتنبث من نسب مساهمة المتدخلين في السوق المالية في شركات المساهمة العامة باعتماد قوائم المساهمين التي يتم إعلام الهيئة بها بعد انعقاد الجلسات العامة أو قائمة المكتتبين في العمليات المالية أو على أساس التصاريح بصفقات كتل الأوراق المالية أو من خلال شهادات تسجيل المعاملات في البورصة.

وقد تمّ خلال سنة 2013 التصريح بـ 31 حالة تجاوز عتبة مساهمة لدى هيئة السوق المالية مقابل 23 حالة في سنة 2012.

### تحسين جودة المعلومة المالية

تكتسي المعلومة المالية أهمية قصوى بالنسبة للمستثمرين ومختلف المتدخلين في الشأن الاقتصادي بما في ذلك السلط العمومية إذ تمكنهم من اتخاذ قراراتهم عن دراية وإلمام. وبغض النظر عن طبيعة المعلومة المالية سواء كانت تتعلق بالموارد البشرية والمالية للشركة أو بأنشطتها ونتائجها، فإن أهمية هذه المعلومة وإمكانية استعمالها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمدى جودتها. فالمعلومة المالية ذات الجودة هي تلك التي تعكس بصدق المعطيات الواقعية دون أن يشوبها تحوير من قبل الشركة المصدرة أو جزاء طريقة تقديمها.

وفي هذا الإطار تعمل هيئة السوق المالية على ضمان جودة المعلومة المالية الموضوعة على ذمة العموم من خلال عمليات التثبت والرقابة التي تتولى مصالحها القيام بها.

#### أ- مراقبة الإفصاح المالي المستمر

##### 1- مراقبة مشاريع اللوائح المقترحة على الجلسات العامة

في إطار تحليل ومراقبة مشاريع القرارات المقترحة من قبل شركات المساهمة العامة على جلساتها العامة، دعت هيئة السوق المالية الشركات المعنية إلى تلافى النقائص والإخلالات التالية :

- تولت شركتين عرض مشاريع لوائح على الجلسة العامة العادية دون أن تكون مدرجة في جدول أعمال الجلسة. وقد ذكّرت هيئة السوق المالية الشركتين المعنيتين بأنه لا يمكن للجلسة العامة أن تنظر في مسائل غير مدرجة بجدول أعمالها طبقاً لأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 283 من مجلة الشركات التجارية.

- اقترحت شركة على الجلسة العامة العادية المصادقة على تقارير مراقبي الحسابات دون تقديم تلك التقارير للجلسة. وقد لفتت الهيئة نظر الشركة المعنية إلى أنه طبقاً لأحكام الفصل 275 من مجلة الشركات التجارية يكون قرار الجلسة العامة المتضمن المصادقة على القوائم المالية باطلاً إذا لم يكن مسبقاً بتقديم تقارير مراقب أو مراقبي الحسابات.

- اقترحت شركة على الجلسة العامة العادية مشروع لائحة يتعلق بتخصيص نتائج السنة المالية 2012 دون إضافة النتائج المؤجلة من السنوات المحاسبية السابقة وهو ما يتعارض مع أحكام الفصل 287 من مجلة الشركات التجارية. وقد طلبت الهيئة من الشركة المعنية مراجعة مشروع اللائحة المقترح.

• تولت شركة عرض مشروع لائحة على الجلسة العامة العادية يتجاوز فيه تاريخ دفع حصص الأرباح أجل ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ قرار توزيع الأرباح المصادق عليه من قبل الجلسة العامة. تبعا لذلك ذكّرت هيئة السوق المالية الشركة المعنية بأحكام الفصل 17 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية التي تنصّ على أنّه يقع دفع حصص الأرباح المقرر توزيعها من قبل الجلسة العامة العادية لشركات المساهمة العامة خلال أجل أقصاه ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ قرار الجلسة العامة.

## 2- مراقبة القوائم المالية المنشورة

وفقا لمهمتها تقوم هيئة السوق المالية سنويا بمراجعة القوائم المالية لشركات المساهمة العامة. وفي هذا الإطار تقوم الهيئة بعمليات مراقبة منتظمة للقوائم المالية الفردية والمجمعة والوسيطّة للتأكد من أن المعلومات التي نشرتها هذه الشركات دقيقة وشاملة طبقا لأحكام النظام المحاسبي التونسي.

وخلال سنة 2013، ركزت الهيئة على مراقبة شمولية القوائم المالية ومدى الامتثال أو التوافق بينها وبين الإيضاحات المرفقة بها فضلا عن التدقيق في مبررات التغيير الطارئ على بعض حسابات القوائم المالية المتعلقة بالسنة المالية السابقة. وقد أفضت التحاليل والمراقبة للقوائم المالية لشركات المساهمة العامة إلى كشف النقائص التالية:

• عدم نشر أربع شركات مدرجة بالبورصة صلب قوائمها المالية لسنة 2012 الايضاحات المتعلقة بـ:

- الأرصدة الوسيطّة للتصرّف وفقا لمقتضيات الفقرة 56 من المعيار العام للمحاسبة (معيار محاسبي 01):

- توزيع الأعباء حسب وجهتها وفقا لمقتضيات الفقرة 52 من المعيار العام للمحاسبة (معيار محاسبي 01) والنموذج الموجود في الملحق 7 من المعيار المذكور؛

- الوقائع التي جرت بين تاريخ ختم السنة المحاسبية وتاريخ نشر القوائم الماليّة وفقا لمقتضيات الفقرة 36 من المعيار المحاسبي عدد 14 المتعلّق بالاحتمالات والوقائع اللاحقة لتاريخ اختتام السنة المالية.

- وقد تمّت تسوية هذه الوضعيات تطبيقا لدعوة هيئة السوق المالية.

- غياب جدول التعهدات خارج الموازنة صلب القوائم المالية لسنة 2012 لشركتين مدرجتين بالبورصة. وقد تولت الشركتين المعنيتين إرسال الوثيقة اللازمة بدعوة من هيئة السوق المالية.

- عدم إدراج شركتين مدرجتين بالبورصة صلب قوائمها المالية الإيضاح حول التوظيفات طبقاً لأحكام الفقرة 27 من المعيار المحاسبي عدد 7 المتعلق بالتوظيفات وذلك فيما يخص النقاط التالية:

- قواعد ترتيب وتقييم التوظيفات؛

- جدول التوظيفات على المدى الطويل مع تحديد صنف أو طبيعة التوظيفات، كلفة اقتنائها، نسبة المساهمة، والمدخرات التي تم تخصيصها عند الاقتضاء؛

- جدول مفصل لسندات المساهمة الراجعة للشركات الفرعية مع تحديد نسبة المساهمة وكلفة الاقتناء والمدخرات التي تم تخصيصها عند الاقتضاء؛

- جدول التوظيفات على المدى القصير الذي يبين التوظيفات من نفس الطبيعة وكلفة اقتنائها وقيمتها السوقية.

- وقد ذكّرت هيئة السوق المالية الشركتين المعنيتين بواجب احترام مقتضيات المعيار المحاسبي عدد 7 المتعلق بالتوظيفات.

• عدم إدراج شركة مساهمة عامة صلب قوائمها المالية لسنة 2012 الإيضاحات المتعلقة بـ:  
- الأصول غير المادية مع تحديد طرق الاهتلاك المعتمدة وأجال الاستعمال المتوقعة وذلك طبقاً لمقتضيات الفقرة 31 من المعيار المحاسبي عدد 6 المتعلق بالأصول غير المادية؛

- إعادة شراء الشركة لأسهمها طبقاً لمقتضيات الفقرة 19 من المعيار المحاسبي عدد 2 والتي تنصّ على واجب ضبط وتحديد عدد الأسهم التي تمّ إعادة شرائها وإعادة بيعها مع التنصيص على قيمتها وعلى تأثير عمليات إعادة شرائها وإعادة بيعها على سعر الأسهم في البورصة. إضافة إلى واجب تحديد نسبة الأسهم التي تمتلكها الشركة في رأس مالها مقارنة مع مجموع الأسهم المتداولة وأثرها على الأموال الذاتية للشركة جرّاء عمليات إعادة الشراء؛

- كما أبرز فحص القوائم المالية أنّ تقديم الأسهم التي تمّ إعادة شرائها من قبل الشركة صلب قوائمها المالية مخالف لمقتضيات الفقرة 8 من المعيار المحاسبي عدد 2 المتعلق بالأموال الذاتية والتي تشترط إدراج كلفة إعادة شراء الأسهم في بند مستقلّ.

- وقد طالبت هيئة السوق المالية الشركة المعنية بإرسال الإيضاحات التي لم يتمّ إدراجها.

• عدم إدراج شركة مدرجة بالبورصة صلب قوائمها المالية لسنة 2012 الإيضاح المتعلق بـ:

- تقديم الشركات الفرعية وأنشطتها مع تحديد البلدان التي تأوي مقراتها طبقاً لمقتضيات المعيار المحاسبي عدد 35 المتعلق بالقوائم المالية المجمعة؛

- تأثير كل تغيير في مجال القوائم المالية المجمعة على الوضعية المالية للشركة في نهاية السنة المالية وعلى نتائج السنة المالية.

- وقد تمت تسوية وضعية الشركة المعنية بناء على دعوة هيئة السوق المالية.

• رصدت الهيئة عند الاطلاع على القوائم المالية لسنة 2012 لشركتي مساهمة عامة ان مجموع أموالها الذاتية كان دون نصف رأس المال نتيجة الخسائر المسجلة. وقد تم دعوة الشركتين المعنيتين إلى احترام أحكام الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية الذي ينص على انه يجب على مجلس الإدارة أو هيئة الإدارة الجماعية خلال الأربعة أشهر المالية لتاريخ المصادقة على الحسابات التي أظهرت أن أموالها الذاتية أصبحت دون نصف رأس مالها نتيجة الخسائر، أن يدعو الجلسة العامة الخارقة للعادة للإنعقاد لتقرير ما إذا كان يتعين حل الشركة. ويجب على الجلسة العامة الخارقة للعادة إذا لم تقرر حل الشركة وفي أجل سنة من تاريخ معاينة الخسائر، أن تخفض من رأس مال الشركة بمقدار يساوي على الأقل مقدار الخسائر، أو أن تجري زيادة في رأس المال المذكور يضاهاى على الأقل نفس قيمة هذه الخسائر.

• عدم إعداد قوائم مالية مجمعة من قبل شركة مدرجة بالبورصة تمتلك أكثر من نصف رأس مال شركة أخرى وهو ما يشكل مخالفة لأحكام الفصل 471 من مجلة الشركات التجارية. وقد طلبت هيئة السوق المالية من الشركة المعنية احترام النصوص القانونية الجاري بها العمل.

### 3- مراقبة التعديلات في القوانين التأسيسية للشركات

بهدف تأطير شركات المساهمة العامة وتطبيق التشريع الجاري به العمل، تتولى هيئة السوق المالية القيام بدراسة تحليلية لجميع التعديلات المزمع إدخالها على القوانين التأسيسية للشركات والتي سيقع عرضها على الجلسات العامة الخارقة للعادة. وتحرص الهيئة في صورة وجود إخلالات على دعوة الشركات المعنية إلى احترام أحكام مجلة الشركات التجارية.

### II- مراقبة التقارير السنوية لشركات المساهمة العامة

يعتبر التقرير السنوي للشركات وثيقة أساسية في مجال الإفصاح المالي حيث يمثل عنصرا تكمليا للقوائم المالية يساهم في مزيد التعريف بالشركة وبنائها. ويتعين على شركات المساهمة العامة نشر تقاريرها السنوية بعد عرضها على الجلسة العامة قصد إعلام مساهميها حيث يتضمن التقرير السنوي معطيات حول الوضعية المالية للشركة وأفاقها المستقبلية وأنشطتها في مجال البحث والتنمية وإرشادات حول توزيع رأس مالها وتركيبه هياكل تسييرها وحول الشركات المتفرعة عنها ومساهماتها وحول الأحداث الهامة التي جرت خلال السنة المالية المنقضية.

ونظرا لأهمية المعلومات المفصح عنها واصلت هيئة السوق المالية خلال سنة 2013 حث شركات المساهمة العامة على الامتثال لأحكام الفصل 44 من ترتيبها المتعلق بالمساهمة العامة والذي ينص على فحوى ونموذج التقرير السنوي الواجب إعداده بغية التحقق من تقديم الشركات المذكورة لتقارير شاملة وذات دلالة من شأنها تدعيم أسس الشفافية في السوق المالية.

وقد شهدت سنة 2013 تحسنا فيما يخص إيداع التقارير السنوية من قبل شركات المساهمة العامة حيث بلغ عدد الشركات التي احترمت واجباتها القانونية 100 شركة مقابل 88 في سنة 2012. ويتوزع هذا العدد بين 65 شركة مدرجة بالبورصة و35 شركة غير مدرجة.

وخلال سنة 2013 تمّ التركيز أثناء فحص التقارير السنوية للشركات على جودة وشمولية المعلومات المقدمة. وحرصت هيئة السوق المالية في هذا الإطار على دعوة الشركات المعنية إلى تدارك النقصان المرصودة من خلال مراسلتها أو بنشر الهيئة لبلاغات في نشرتها الرسمية. وتجدر الإشارة أنه تمّ سنة 2013 تسجيل تحسن طفيف في مدى مطابقة التقارير السنوية للملحق عدد 12 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة.

وقد أفرزت عمليات الفحص والتدقيق للتقارير السنوية النتائج التالية :

#### • بالنسبة للشركات المدرجة بالبورصة

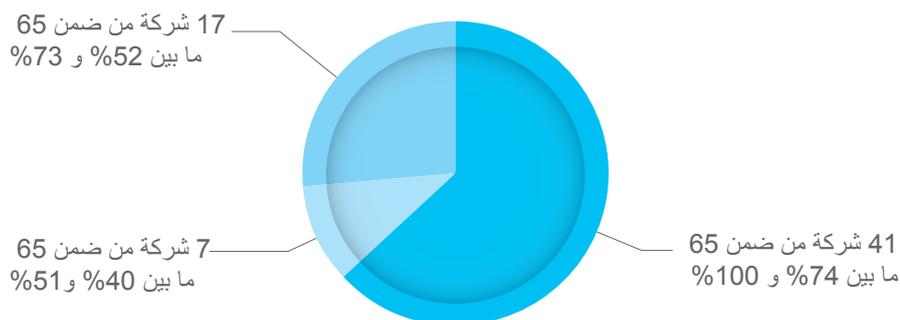
تراوحت نسبة مطابقة التقارير السنوية للأموذج عدد 12 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات الواجب إدراجها صلب التقارير السنوية:

- ما بين 74% و 100% بالنسبة لـ 41 شركة مدرجة ؛

- ما بين 52% و 73% بالنسبة لـ 17 شركة ؛

- ما بين 40% و 51% بالنسبة لـ 7 شركات.

نسبة الإمتثال للمعلومات الواجب نشرها صلب التقارير السنوية  
بالنسبة للشركات المدرجة



### • بالنسبة لشركات المساهمة العامة غير المدرجة بالبورصة

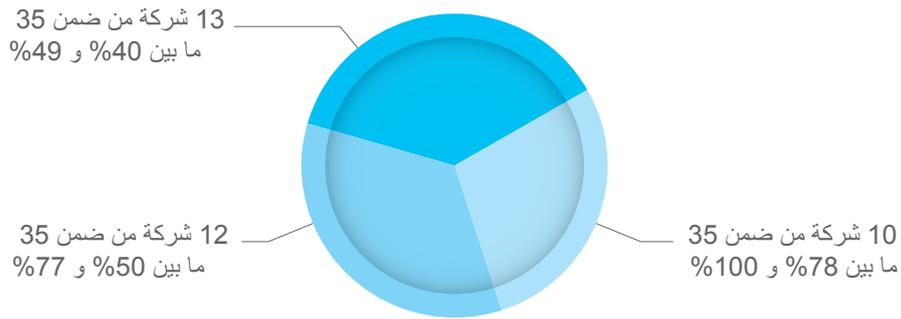
تراوحت نسبة الامتثال للأموذج عدد 12 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات الواجب ادراجها في التقارير السنوية بالنسبة لـ 35 شركة:

- ما بين 78% و 100% بالنسبة لـ 10 شركات ؛

- ما بين 50% و 77% بالنسبة لـ 12 شركة ؛

- ما بين 40% و 49% وبالنسبة لـ 13 شركة.

#### نسبة الإمتثال للمعلومات الواجب نشرها صلب التقارير السنوية بالنسبة للشركات غير المدرجة



وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التحسن المسجل في جودة المعلومات المضمّنة بالتقارير السنوية إلا أنّ بعض الشركات لم تقدم معلومات كافية حول جملة من الأقسام الواجب ادراجها في هذه التقارير والمتعلقة بـ

- شروط حضور الجلسة العامة:

- الأحداث الهامة الطارئة في الفترة الفاصلة بين تاريخ إقفال السنة المالية وتاريخ إعداد التقرير؛

- الأحكام المنطبقة على تسمية وتعويض أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة:

- دور كلّ هيكل تسيير وإدارة:

- اللجان الخاصة ودور كلّ لجنة.

### حماية المدّخرين

#### 1 - حماية المدّخرين بمناسبة العمليات المالية

ضمانا لشفافية السّوق واحتراما لقواعد سيرها، تطالب هيئة السوق المالية الأشخاص الذين يعتزمون القيام بعمليات مالية (مسيّرين، أصحاب العروض، إلخ) بمدّها بالمعلومات والوثائق المتعلّقة بتلك العمليات حتى تتمكّن من القيام بالرقابة الضرورية وبالتّثبت من مدى استجابتها للقوانين والتراتب الجاري بها العمل وذلك حماية لمصالح المدّخرين.

#### 1- بمناسبة اقتناء كتلة نفوذ

رخصت هيئة السّوق الماليّة لشركة "سرفيكوم القابضة" (الراجع رأس مالها بصفة حصرية للأشخاص الطبيعيين مؤسسسي شركة "سرفيكوم") في إنجاز عمليّة اقتناء كتلة من الأوراق المالية تمكّنها من الحصول على حصّة تفوق 40% من حقوق اقتراع شركة "سرفيكوم" وذلك عملا بأحكام الفصلين 6 و7 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرّخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلّق بإعادة تنظيم السّوق الماليّة، وأحكام الأمر عدد 795 لسنة 2006 المؤرّخ في 23 مارس 2006 المتعلّق بتطبيق أحكام الفصلين 6 و7 من القانون السالف الذكر.

وتتمثل عملية الاقتناء في تحويل الأشخاص الطبيعيين مؤسسسي شركة "سرفيكوم" لكلّ مساهماتهم في رأس مال هذه الشركة إلى شركة "سرفيكوم القابضة" وقد تقدمت الشركة المقتنية بطلب إلى هيئة السوق المالية قصد الحصول على إعفاء من واجب إلزامها بتقديم عرض إمّا في صيغة عرض عمومي للشّراء أو في شكل التزام بضمان سعر محدّد، لشراء الأسهم المكونة لبقية رأس مال شركة "سرفيكوم" والتي ليست بحوزتها.

وقد استجابت الهيئة للطلب المقدم باعتبار أنّ عملية تحويل أسهم شركة "سرفيكوم" من قبل مؤسسبيها إلى شركة "سرفيكوم القابضة" لا يترتب عنها تأثير على مراقبة الشركة. وقد حرصت الهيئة على تذكير المساهمين في شركة "سرفيكوم القابضة" أنّ كلّ تغيير لاحق في نسب التحكم في الشركة القابضة من شأنه أن يؤدي إلى تطبيق أحكام الفصول 6 و7 و8 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرّخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلّق بإعادة تنظيم السّوق الماليّة فيما يخصّ العروض العمومية والإفصاح عن تجاوز عتبات المساهمة.

كما رخصت هيئة السوق المالية خلال سنة 2013 لشخصين معنويين متحالفيين مع شخصين طبيعيين في اقتناء كتلة نفوذ تمكّنها من الحصول على حصّة تفوق 40% من حقوق اقتراع الشركة الصناعية العامة للمصافي وذلك طبقا لأحكام الفصل 6 من القانون عدد 117 لسنة 1994 السالف الذكر.

وقد طلبت هيئة السوق المالية تطبيقاً لأحكام الفصل 6 المشار إليه أعلاه من المقتنين الجدد تقديم عرض شراء في شكل التزام بضمان سعر محدد لاقتناء بقية رأس مال الشركة الذي ليس بحوزتهم والراجع لمساهمين لا يملكون أكثر من 5% من رأس المال وذلك حسب نفس سعر اقتناء كتلة النفوذ.

## 2- توجهات هيئة السوق المالية في مجال التوظيف المضمون

عرفت سوق الإدراجات خلال السنوات الأخيرة تغييراً هاماً في صيغ توظيف السندات ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع حجم العمليات التي يتم إنجازها حيث تتجاوز أحياناً مبلغ مائة مليون دينار. وقصد مواكبة هذه العمليات الهامة لم يعد من الممكن بالنسبة لوسطاء البورصة الاكتفاء بصيغة العرض بسعر محدد كإجراء لأول تداول والذي دأب الوسطاء على استعماله خلال السنوات الفارطة من خلال توظيفات على قاعدة التساوي أو بتحديد أصناف محددة للمكاتب مع اعتماد قاعدة النسبية في إسناد السندات.

فمنذ إدراج شركة "الشبكة التونسية للسيارات والخدمات" ARTES سنة 2008 تمّ بالتوازي مع العرض بسعر محدد اعتماد صيغة التوظيف المضمون على الرغم من افتقارها لتأطير تشريعي وترتيبي محكم ولوجود صعوبات تعيق تطبيقها (ضرورة توفير رأس مال يبلغ 3 ملايين دينار من قبل وسيط البورصة المشرف على الإدراج مع التعهد بتغطية الإصدارات...)

وأمام تعدد التأويلات بشأن طرق اللجوء لصيغة التوظيف المضمون، قررت هيئة السوق المالية بالتنسيق مع جمعية وسطاء البورصة ضبط قواعد تنظيم هذا الصنف من التوظيف وتوحيد شروط اعتماده من قبل المتدخلين في السوق. حيث تولت الهيئة الاطلاع على ما هو معمول به صلب الأسواق المالية العالمية وبالأخص السوق الفرنسية وبعد التشاور مع مختلف المهنيين اتخذت الهيئة التوجه التالي بشأن التوظيف المضمون:

- قصد مواكبة المعايير الدولية ولفادي أيّ خلط في المفاهيم اقترحت هيئة السوق المالية بالنسبة لهذا الصنف من التوظيف اعتماد تسمية "التوظيف الشامل" عوضاً عن تسمية "التوظيف المضمون" الواردة صلب الترتيب العام لبورصة الأوراق المالية بتونس باعتبار أنّ هذه التسمية الأخيرة تحيل إلى ضمان توظيف الإصدارات وهو ما لا يتوفر حالياً في السوق المالية التونسية.

- فيما يتعلق بصيغة إسناد السندات فإنّها تتم بطريقة تقديرية حيث يتولى البنك أو وسيط البورصة رئيس القائمة بالتشاور مع الشركة المصدرة إختيار المستثمرين الذين سيقع قبول أوامر شرائهم أو طلبات اكتتابهم وفي هذا الإطار يجب التمييز بين صيغة العرض بسعر محدد والعرض بسعر مفتوح:

- بالنسبة للعرض بسعر محدد يمكن إجراء التوظيف لدى كل أصناف المستثمرين مع حد أدنى للاكتتاب يبلغ 250 ألف دينار.

- بالنسبة للعرض بسعر مفتوح يجب إجراء التوظيف حصريا لدى مستثمرين مؤسساتيين وذلك طبقا لأحكام الفصل 61 مكرر من الترتيب العام لبورصة الأوراق المالية بتونس.

- فيما يتعلق بالفترة التي يحجر فيها بيع السندات المكتتبه أو المقتناة تم اعتماد المبادئ التالية:  
1/ تحجير بيع كل السندات المتحصل عليها عبر التوظيف الشامل لمدة 6 اشهر ابتداء من تاريخ إدراج الشركة بالبورصة ثم بعد هذه الفترة وخلال السنة أشهر الموالية إمكانية بيع 50% من السندات.

2/ إلا أنه يمكن بيع السندات في سوق صفقات كتل الأوراق المالية حسب الشروط التالية:

- أي كان حامل السندات.
- دون لجوء إلى تقسيم السندات موضوع البيع.
- بعد الإعلام المسبق لهيئة السوق المالية.
- ومع احترام النصوص الترتيبية المنظمة لصفقات كتل الأوراق المالية.

### 3- حماية الادخار بمناسبة عملية مخصصة للأجراء:

تولت هيئة السوق المالية خلال سنة 2013 التأشير على نشرة إصدار موجزة تتعلق بعملية إصدار عن طريق المساهمة العامة قامت بها شركة أم ذات جنسية فرنسية لفائدة إجراء فروعها المتواجدة بتونس من حاملي الجنسية التونسية.

وفي هذا الإطار، جدر الإشارة إلى أنّ الهيئة أشرت على نشرة الإصدار الموجزة باعتماد وثيقة إعلام تم إعدادها للغرض من قبل الشركة الأم طبقا لمقتضيات اللوائح الأوروبية المتعلقة بالنشرات وقد تمّ التثبّت فيها من قبل سلطة التعديل الفرنسية ووضعها على ذمة الأجراء الذين انخرطوا في برنامج إدخار راجع للمجمع.

### 4- تدخل هيئة السوق المالية لتمكين شركة مصدرة من الحصول على الأموال المتأتية من عملية إصدار قرض رقاعي

تلقت هيئة السوق المالية طلبا من قبل شركة مدرجة بالبورصة، تولت إصدار قرض رقاعي، بتمكينها من الحصول على الأموال المتأتية من عملية الإصدار بصفة تدرجية حسب تقدّم عمليات الاكتتاب دون انتظار اختتام فترة اكتتاب القرض الرقاعي.

وجوابا على ذلك، اعتبرت هيئة السوق المالية أنّه في ظلّ غياب أحكام قانونية أو ترتيبية أو تنصيصات واردة صلب نشرة الإصدار تحجر مثل هذه الإمكانية فإنّه لا شيء يمنع الشركة من الحصول على الأموال قبل اختتام فترة الاكتتاب.

## II- حماية المدخرين بمناسبة مراقبة شركات الوساطة بالبورصة

طبقاً لأحكام الفصل 55 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية، فإنّ وسطاء البورصة هم الأشخاص المكلفون، دون سواهم، بتداول وتسجيل الأوراق المالية والحقوق المرتبطة بها والأدوات المالية ببورصة الأوراق المالية بتونس.

كما يمكنهم طبقاً للتراتب الجاري بها العمل ممارسة أنشطة الاستشارة المالية والسعي المصفي المالي والتصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير وتوظيف الأوراق والأدوات المالية وتغطية الإصدارات لفائدة المؤسسات العمومية أو الخاصة والتدخل للحساب الخاص ونشاط المؤسسة الراعية وكذلك نشاط مسك وإدارة حسابات الأوراق المالية التي تصدرها شركات المساهمة العامة.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنّ :

- 21 شركة وساطة بالبورصة تمارس نشاط التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير. وقد بلغ في موفى سنة 2013 عدد الحسابات الفردية المتصرف فيها من قبل شركات الوساطة بالبورصة 4216 حساب تساوي قيمتها 782 مليون دينار.

- 18 شركة وساطة بالبورصة تنصّرف في 81 مؤسسة توظيف جماعي في الأوراق المالية.

- 10 شركات وساطة بالبورصة مرخص لها في ممارسة نشاط المؤسسة الراعية منها شركتين تمارسان فعلياً هذا النشاط.

- 17 شركة وساطة بالبورصة تمارس نشاط مسك وحفظ حسابات الأوراق المالية التي تصدرها شركات المساهمة العامة.

- وتنشط حالياً بالسوق المالية التونسية 23 شركة وساطة بالبورصة منها 7 شركات متفرّعة عن بنوك. وتشغل هذه الشركات حوالي 560 إطار.

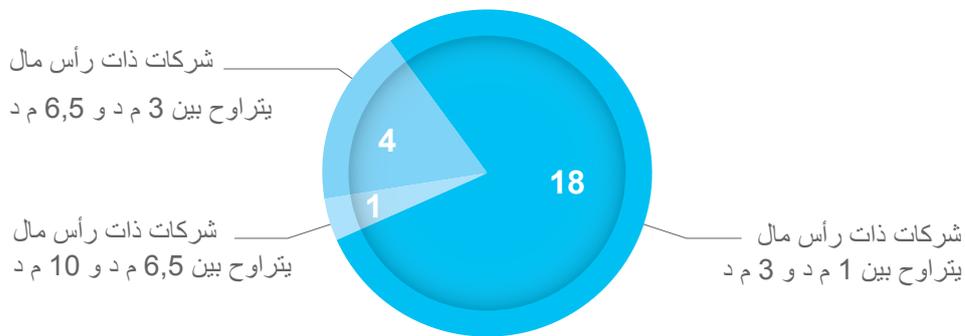
وللإشارة فإنّه يتعين على شركات الوساطة بالبورصة أن لا يقل رأس مالها المدفوع عن:

- 1 مليون دينار إذا كانت تنوي ممارسة نشاطات تداول وتسجيل الأوراق المالية والأدوات المالية بالبورصة والاستشارة المالية والسعي المصفي المالي وإدارة محافظ الأوراق المالية وحمل الأسهم لفائدة الغير.

- 3 مليون دينار إذا كانت الشركة تنوي إضافة إلى الأنشطة المذكورة أعلاه ممارسة أنشطة التدخل للحساب الخاص والتخصص في صناعة السوق وتغطية الاصدارات أو إحدى هذه الأنشطة.

ويتراوح، حالياً، رأس مال شركات الوساطة بالبورصة بين مليون و10 ملايين دينار منها 18 شركة وساطة يتراوح رأس مالها بين 1 مليون و3 مليون دينار و منها كذلك 4 شركات وساطة يتراوح رأس مالها بين 3 مليون دينار و6.5 مليون دينار في حين يبلغ رأس مال شركة وساطة بالبورصة واحدة 10 ملايين دينار.

### توزيع رأس مال شركات الوساطة بالبورصة



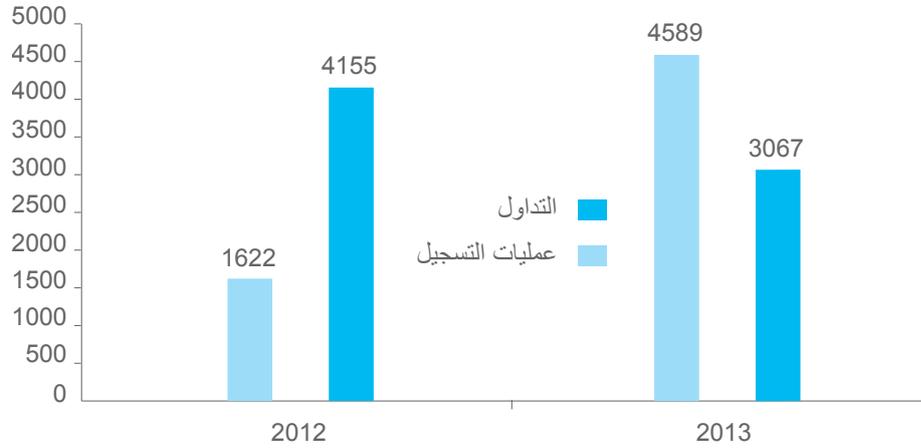
كما تمتلك 3 شركات وساطة بالبورصة شركات تابعة لها تنشط في مجالي التحليل المالي والتصرّف في حين يبلغ عدد الفروع التجارية لكلّ شركات الوساطة بالبورصة 31 فرعاً منتصبه في عدّة جهات من البلاد التونسية.

### 1- نشاط شركات الوساطة بالبورصة : المؤشرات المالية

بلغ الحجم الجملي للعمليات المنجزة من قبل وسطاء البورصة خلال سنة 2013 ما قيمته 7725 مليون دينار مقابل 5854 مليون دينار سنة 2012 أي بارتفاع يقدر بنسبة 32%. وقد بلغ حجم عمليات التسجيل (les enregistrements) (باستثناء عمليات التصاريح (les déclarations) ما يقارب 4589 مليون دينار وهو ما يمثل 59% من الحجم الجملي للعمليات المنجزة من قبل وسطاء البورصة.

وقد عرفت نسبة العمليات المنجزة في سوق الإدراجات سنة 2013 انخفاضا طفيفا يقدر بـ 26% مقارنة بسنة 2012. أمّا بالنسبة لتدخلات الوسطاء في السوق الموازية للبورصة فلم تتجاوز 1% من الحجم الجملي للعمليات المنجزة ويعود ذلك لقلّة عدد الشركات التي يتمّ التعامل على سنداها صلب هذه السوق.

## تطور حجم عمليات التداول و التسجيل خلال سنة 2013 بالمليون دينار



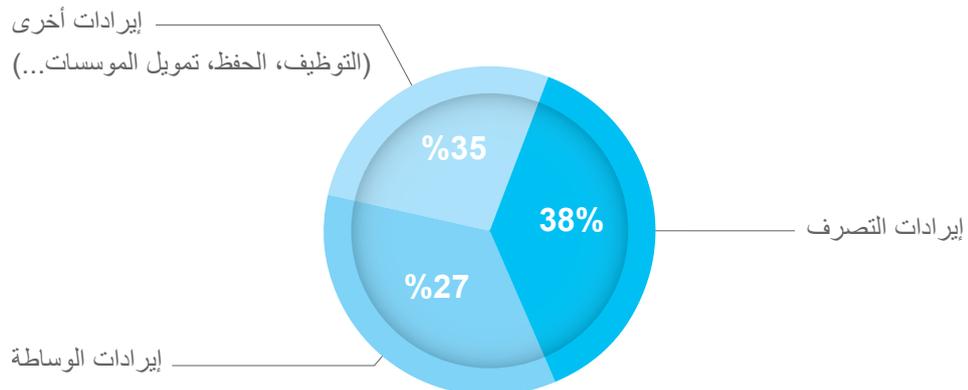
وفي موفى سنة 2013 بلغ حجم أصول شركات الوساطة بالبورصة 318 مليون دينار مقابل 228 سنة 2012. ويعود هذا الارتفاع إلى تعزيز الأصول الجارية من ذلك السيولة وما يعادلها. وقد شهدت الأموال الذاتية قبل تخصيص النتائج لشركات الوساطة بالبورصة تحسنا طفيفا حيث بلغت 110 مليون دينار سنة 2013 مقابل 108 مليون دينار سنة 2012 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 1,52%.

كما عرفت مردودية الأموال الذاتية تحسنا خلال سنة 2013 حيث بلغت 6,6% مقابل 5,7% سنة 2012.

وسجل وسطاء البورصة نتيجة جمالية صافية إيجابية تساوي 10 مليون دينار خلال سنة 2013 مقابل 7 مليون دينار خلال سنة 2012 أي بتحسّن بنسبة 43%. وقد حققت 16 شركة وساطة بالبورصة نتائج إيجابية.

كما بلغت إيرادات الاستغلال ما قدره 47 مليون دينار متأتية أساسا من العمولات الموظفة على نشاط التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير وذلك بنسبة 38% ومن العمولات المتأتية من عمليات التداول وذلك بنسبة 27%.

## توزيع إيرادات شركات الوساطة بالبورصة خلال سنة 2013



## 2- عمليات مراقبة شركات الوساطة بالبورصة

في إطار مهامها المتمثلة في السهر على حماية الادخار الموظف في الأوراق والأدوات المالية القابلة للتداول بالبورصة، تتولى هيئة السوق المالية مراقبة شركات الوساطة عبر الوثائق وذلك بهدف ضمان احترام هاته الشركات والأشخاص العاملين تحت سلطتها أو لحسابها للأحكام القانونية والترتيبية الجاري بها العمل.

حيث تتلقى هيئة السوق المالية، طبقاً للتشريع الجاري به العمل، وبصفة دورية من قبل شركات الوساطة بالبورصة، وثائق تتمثل أساساً في الكشوفات الشهرية المتعلقة بالقواعد الاحتياطية والتقارير السداسية لمسؤولي الرقابة الداخلية وكذلك القوائم المالية السنوية المرفقة بتقارير مراقبي الحسابات.

ويجدر التذكير بأنه في إطار إشرافها على شركات الوساطة بالبورصة، ترخص الهيئة لهاته الشركات مسبقاً قبل مباشرتها في ممارسة أنشطتها وكذلك بمناسبة كل تغيير يطرأ أساساً على تنظيمها الداخلي و تركيبه رأس مالها.

### • في فحوى القواعد الاحتياطية

وفقاً لأحكام الفصل 87 من الأمر عدد 2478 لسنة 1999 المؤرخ في 1 نوفمبر 1999 والمتعلق بضبط النظام الأساسي لوسطاء البورصة، يجب على شركات الوساطة بالبورصة وبشكل دائم توفير أموال ذاتية صافية تساوي أو تفوق جملة الأموال الذاتية الصافية المخصصة لتغطية المخاطر المرتبطة بالأوراق المالية المكونة لمحفظتهم وذلك بالنسبة لمساهمتهم وتوظيفاتهم في الأوراق المالية وكذلك الأنشطة المتعلقة بالتدخل للحساب الخاص والتخصص في صناعة السوق وتغطية الاصدارات وحمل الأسهم.

وتقدر المخاطر المرتبطة بأصناف الأوراق المالية وبنوع السوق حسب نسب مخاطرة تم تحديدها بالقرار العام عدد 6 لهيئة السوق المالية بتاريخ 24 أبريل 2000 .

وقد أفرزت عمليات مراقبة الكشوفات المتعلقة بشهر ديسمبر 2013 أنّ الأموال الذاتية لأربع شركات وساطة بالبورصة انخفضت دون الحد الأدنى القانوني المطلوب. وتجدر الإشارة أن قيمة مختلف توظيفات شركات الوساطة بالبورصة قد بلغت ما قيمته 74 مليون دينار.

### • في فحوى تقارير مسؤولي الرقابة

يوجه المسؤولون عن الرقابة لدى شركات الوساطة بالبورصة كل ستة أشهر إلى هيئة السوق المالية تقريراً عن مهامهم وذلك في أجل أقصاه شهر من نهاية كل سداسية. ويضبط القرار العام عدد 14 لهيئة السوق المالية محتوى هذا التقرير.

وتمثل هذه التقارير أداة تنظيمية تمكن الهيئة أساساً من رصد المخالفات المتصلة بمدى امتثال شركات الوساطة بالبورصة لواجباتها القانونية والترتيبية التي تشمل على وجه الخصوص احترام القواعد الاحتياطية وتأمين الحماية للأموال الراجعة للحرفاء وتوفير الضمانات الكافية

فيما يتعلق بمواردها البشرية والمادية والتنظيمية اللازمة لتعاطي نشاط الوساطة بالبورصة وكذلك وضع نظم الرقابة الداخلية داخل هاته المؤسسات.

وقد أفرزت دراسة التقارير المودعة لدى الهيئة خلال سنة 2013 أساسا الاخلاطات التالية :

**- بخصوص ممارسة أنشطة دون الحصول على الترخيص المسبق لهيئة السوق المالية:**  
أعلنت شركتنا (2) وساطة بالبورصة الهيئة أنها تمارس نشاط السعي المصرفي المالي دون أن ينص الترخيص الممنوح لها صراحة على ذلك. وتمت مطالبة الوسيطيين المعنيين بإيداع مطالب بغرض تخيين التراخيص الممنوحة لهم.

**- بخصوص عدم احترام الشروط العامة لممارسة أنشطة الوساطة بالبورصة:**  
صرّحت ست (6) شركات وساطة بالبورصة أنها لا تملك بعض أجهزة السلامة في مقرّاتها غياب جهاز إنذار ضدّ السرقة وجهاز استشعار الحريق وكذلك صندوق حديدي لحفظ الأموال الضرورية لممارسة أنشطتها). وقد تعهدت هاته الشركات بتلافي هذه النقائص من خلال توفير الأجهزة اللازمة.

**- بخصوص عدم توفير المعدات الخاصة بالتسجيل الهاتفي قصد قبول الأوامر بواسطة الهاتف:** صرّحت شركة وساطة بالبورصة بعدم امتلاكها للمعدات اللازمة لقبول الأوامر بواسطة الهاتف.

**- بخصوص عدم إبرام عقد تأمين ضد المخاطر المادية المتصلة بممارسة أنشطة الوساطة بالبورصة (ضياع أو سرقة الأموال المسلمة من قبل الحرفاء) وذلك بالنسبة للمقر الاجتماعي لشركة الوساطة بالبورصة وبالنسبة لفروعها :** صرّحت شركة وساطة بالبورصة بعدم إبرامها لمثل ذلك العقد.

**- بخصوص عدم إعداد دليل الإجراءات:** صرّحت خمس (5) شركات وساطة بالبورصة بأنها لا تملك أدلة اجراءات مكتوبة محيئة وشاملة وتعهدت جميعها بتسوية هذه الوضعية.

**- بخصوص عدم إعداد النظام الداخلي:** صرحت شركتنا (2) وساطة البورصة بعدم إعدادها لنظام داخلي يبين بالخصوص الشروط التي يمكن للمسيرين وللأشخاص العاملين تحت سلطتها القيام على أساسها لحسابهم بعمليات على الأوراق المالية والطرق التي يتعين عليهم اتباعها للإعلام بهاته العمليات وكذلك الاجراءات المتخذة لتفادي التسرب غير المشروع للمعلومات السرية ويبيّن أيضا حالات تضارب المصالح التي يمكن أن تحدث وطرق الفصل بينها.

**- بخصوص الجمع بين مهام متضاربة وعدم الفصل بين الهياكل:** رغم تزايد عدد العاملين لدى شركات الوساطة بالبورصة خلال السنوات الأخيرة. فإنّ الهيئة مازالت تعان بعض النقائص على مستوى التنظيم الداخلي والموارد البشرية لبعض شركات الوساطة بالبورصة.

- بخصوص عدم إرساء صلب شركة الوساطة بالبورصة لهيكل خاص مكلف حصرا بممارسة نشاط التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الأشخاص العاملين تحت سلطتها أو لفائدة مسيرها أو الشركات التابعة لها أو أحد مساهميها الحائزين على نسبة تفوق 30% من رأس مالها: صرّحت سبع (7) شركات بعدم تركيزها لمثل هذا الهيكل وفسّرت ذلك بالنقص في الموارد البشرية.

- بخصوص عدم تعيين شركة وساطة بالبورصة لمسؤول عن الرقابة. لاحظت هيئة السوق المالية عدم تعيين شركة وساطة بالبورصة لمسؤول عن الرقابة وذلك خلافا لأحكام الفصل 86 من الامر عدد 2478 لسنة 1999 المؤرخ في أول نوفمبر 1999 والمتعلق بضبط النظام الأساسي لوسطاء البورصة. لذا قامت الهيئة بمراسلة الشركة كتابيا وأمرها بالامتثال للتراتب الجاري بها العمل.

- بخصوص عدم احترام بعض شركات الوساطة بالبورصة للأحكام الترتيبية المتعلقة بممارسة نشاط السعي المصرفي (مسك بطاقة مهنية، إعداد مذكرة إعلام...).

- بخصوص إخلالات تتعلق باعلام الحرفاء : صرّحت خمس (5) شركات وساطة بالبورصة بأنّ كشوفات الحساب لا تشير إلى قيمة الأموال والأوراق المالية في بداية ونهاية كلّ ثلاثة كما لا تشير كذلك إلى العمليات المنجزة خلال كلّ ثلاثة.

- بخصوص إخلالات تتعلق بشروط تلقي الأوامر:

• صرّحت أربع (4) شركات وساطة بالبورصة بأنّه لا يقع تحرير أوامر الحرفاء الكتابية في نظيرين وبأنها لا تحمل إمضاء الحرفاء أو التاريخ والساعة.

• صرّحت ثلاث (3) شركات وساطة بالبورصة بأنها لا ترسل نظيرا من الامر الكتابي إلى حرفائها.

• صرّحت، شركة وساطة بالبورصة بأنها لا تحترم القواعد المتعلقة بالأوامر المرسله عبر الهاتف.

• صرّحت شركة وساطة بالبورصة بأنها تستعمل نموذج إرسال أوامر البورصة لا يتضمن التنصيصات الأساسية.

- بخصوص عدم احترام الآجال الترتيبية لإيداع القوائم الماليّة السنويّة والوثائق

الأخرى التي تطلبها هيئة السوق المالية: يتعيّن على شركات الوساطة بالبورصة أن يودعوا لدى هيئة السوق المالية في أجل أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ ختم السنة المحاسبية القوائم المالية مصحوبة بتقرير مراقب الحسابات. وقد رصدت مصالح الهيئة حالات تأخير في إيداع القوائم المالية الخاصّة بشركات الوساطة بالبورصة يعود سببها إلى تأخر تاريخ انعقاد الجلسات العامة العادية التي تصادق على هذه القوائم. كما تمّت معاينة عدم ارسال بعض

شركات الوساطة بالبورصة لكشوفاتها الاحتياطية الشهرية في الأجل القانونية وكذلك لما يفيد خلاص معلوم التأمين وعدم إيداع نسخة من نظامها الداخلي. وفي هذا السياق قامت مصالح الهيئة بتذكير المخالفين بوجوب احترام الأجل والواجبات القانونية. وفي إطار معالجة مختلف الإخلالات والنقائص التي يتم رصدها، فإن هيئة السوق المالية قد اعتمدت منهجية عمل تمكن في نفس الوقت من تأطير شركات الوساطة بالبورصة وكذلك من حماية مصالح المدخرين والسوق المالية الوطنية. ويتم تكريس هذه المنهجية من خلال اشعار المخالفين كتابيا أو تنظيم إجتماعات دورية مع مسيربهم ومع المسؤولين عن الرقابة وذلك بغرض اتخاذ التدابير اللازمة لتلافي النقائص والإخلالات التي تم رصدها.

### 3 - التراخيص الممنوحة لوسطاء البورصة

خلال سنة 2013 منح مجلس هيئة السوق المالية 12 ترخيصا لفائدة شركات الوساطة بالبورصة تعلق بتغيرات طرأت على مستوى التنظيم والرقابة الداخلية لهاته الشركات وكذلك تركيبة رأس مالها. وقد خصت هذه التراخيص أساسا العمليات التالية:

- **رفع عقوبة:** قرر مجلس هيئة السوق المالية رفع عقوبة مسيطرة على شركة وساطة بالبورصة تتعلق بالتوقيف الوقتي عن ممارسة نشاط التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير.
  - **المصادقة على تعيين مسيرين جدد:** وافق مجلس الهيئة على تعيين ثلاث رؤساء مجلس إدارة ومديرين عامين. وتعتمد الموافقة على توفر شروط النزاهة والخبرة والشهائد العلمية. وتجدر الإشارة إلى أنه يعتبر مسيرًا حسب الترتيب الجاري بها العمل، كل شخص يمارس مهام رئيس مدير عام أو مدير عام أو مدير عام مساعد أو عضو مجلس إدارة وكذلك الممثلين القارين لأشخاص معنويين يتولون وظائف أعضاء مجلس إدارة.
  - **المصادقة على تسمية مسؤول عن الرقابة:** وافق مجلس الهيئة على تسمية مسؤولين عن الرقابة لدى شركتي وساطة بالبورصة وبذلك ارتفع عدد مسؤولي الرقابة المعتمدين من قبل الهيئة إلى 22 مسؤولًا.
  - **الموافقة على إقتناء جزء من رأس مال شركات وساطة بالبورصة:** وافق مجلس الهيئة على عملية اقتناء لجزء من رأس مال شركة وساطة بالبورصة.
  - **الموافقة على فتح فروع جديدة:** رخص المجلس لثلاث شركات وساطة بالبورصة في فتح فروع جديدة.
- كما تقوم مصالح الهيئة بالمصادقة على نماذج العقود والوثائق الموضوعة على ذمة حرفاء شركات الوساطة بعد التدقيق فيها والتثبت من تضمنها للتنصيصات الأساسية.

وفي المقابل رفضت الهيئة الموافقة على تسمية مدير عام بشركة وساطة بالبورصة بسبب عدم تحصيل المترشح على الأستاذية في المجال الاقتصادي أو المالي أو شهادة تعادلها وكذلك عدم امتلاكه خبرة لا تقل عن خمس سنوات في ميدان الوساطة المالية.

كما رفضت الهيئة الموافقة على تسمية مسؤول عن الرقابة لدى شركة وساطة بالبورصة لعدم استجابة المترشح للشرط المتعلق بواجب توفير الشهادة العلمية اللازمة.

### III- مراقبة مؤسسات التوظيف الجماعي ومتصرفيها والمودع لديهم موجوداتها

تسهر هيئة السوق المالية في إطار مهمة المراقبة على تطبيق القوانين والتراتيب المتعلقة بنشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية والمتصرفين فيها والمودع لديهم موجوداتها وموزعيها والمسيرين لهذه المؤسسات والأعوان العاملين تحت إشرافهم.

#### 1- مراقبة المعلومات المتعلقة بالتصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

تتعلق المراقبة التي تتولى مصالح الهيئة إجراءاتها بقيمة التصفية التي يتم نشرها يوميا والقوائم المالية التي تنشر في نهاية كل ثلاثة أشهر من السنة المنقضية والمعلومات التي تنشر بمناسبة انعقاد الجلسات العامة. كما تهتم المراقبة معايير التصرف الحذر ومتابعة تسوية الإخلالات والمخالفات المسجلة.

##### 1-1 مراقبة قيمة التصفية

تقوم هيئة السوق المالية يوميا بالثبوت من إرسال قيمة التصفية التي يقع نشرها بنشرتها الرسمية. ورصدت مصالح الهيئة خلال مراقبتها عدم احتساب قيمة التصفية لأسهم شركة استثمار ذات رأس المال المتغير بسبب عطب فني وبالرغم من ذلك أجريت عملية إعادة شراء أسهم بقيمة تصفية خاطئة. وتبعاً لذلك قامت الهيئة بالثبوت من تسوية وضعية المساهم المعني بالأمر.

كما أفضت هذه المراقبة إلى رصد خطأ في قيمة تصفية شركة استثمار ذات رأس المال متغير من قبل المودع لديه موجوداتها حيث لم يحتسب المتصرف الخصم من المورد المتعلق برقاع الخزينة ذات القصاص صفر. وبعد تثبت مصالح الهيئة من هذه الوضعية قررت الهيئة تحميل المتصرف المبلغ الذي لم يقع احتسابه وذلك حفاظاً وضمناً لمصلحة المساهمين.

##### 2-1 مراقبة القوائم المالية الثلاثية

شهدت سنة 2013 تحسناً في عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي امتثلت للأجال المعمول بها حسب التشريعات الجاري بها العمل فيما يخص ايداع القوائم المالية الثلاثية. حيث سجلت الثلاثية الأخيرة من سنة 2013 تأخر ثلاث مؤسسات توظيف جماعي في الأوراق المالية من مجموع 43 مؤسسة في ايداع قوائمها الثلاثية ولم يتجاوز التأخير المسجل سبعة أيام.

بينما سجلت الثلاثية الأولى من نفس السنة تأخر سبع مؤسسات توظيف جماعي في الأوراق المالية في ايداع قوائمها الثلاثية ولم يتجاوز التأخير المسجل تسعة أيام.

وتقوم هيئة السوق المالية بالتثبت من مدى تطابق القوائم المالية المقدمة مع المعايير المنظمة للقطاع. وقد رصدت وجود اختلافات و أخطاء مادية على مستوى هذه القوائم وطلبت من متصرفي مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية تصحيحها. وقد تم ذلك.

كما دعت الهيئة متصرفي خمس شركات استثمار ذات رأس المال المتغير إلى مراجعة احتساب الأموال المعدة للتوزيع المضمنة بقائمة النتائج قصد مطابقتها بتلك المسجلة بالموازنة و ذلك طبقا للمعايير المحاسبية الجاري بها العمل.

وسجلت الثلاثية الأخيرة من سنة 2013 استقرارا في عدد القوائم المالية التي لم تعثر عليها أخلالات أو نقائص.

### 1-3 مراقبة المعلومات ونشرها بمناسبة انعقاد الجلسات العامة

تسعى هيئة السوق المالية إلى تحسين جودة المعلومة المالية الصادرة عن مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية بمناسبة انعقاد الجلسات العامة. وقد حرصت على دراسة المعلومات المقدمة للمساهمين والعموم وذلك لرصد الإخلالات والنقائص التي قد تفقد المعلومة دلالتها وجودتها. كما ذكرت الهيئة الشركات المعنية بواجب الإفصاح المحمول عليها حفاظا على مستوى الشفافية ودعمًا لجودة المعلومة وذلك عبر نشرها لبلاغات بالنشرية الرسمية لهيئة السوق المالية.

### • مراقبة جداول الأعمال ومشاريع اللوائح المقترحة من قبل شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير:

في إطار مراقبة مشاريع اللوائح المقترحة من قبل شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير على جلساتها العامة، دعت هيئة السوق المالية متصرفي أربع شركات استثمار ذات رأس المال المتغير إلى تعديل بعض مشاريع اللوائح المقترحة على الجلسات العامة والمتعلقة بتوزيع الأرباح المعدة للتوزيع وقد تم ذلك.

كما رصدت الهيئة مشاريع لوائح مقترحة لستة شركات استثمار ذات رأس المال المتغير تضمنت نقاطا حول إسناد منح حضور مجلس الإدارة لم يقع ادراجها بجدول أعمال الجلسة العامة وقد دعت الهيئة متصرفي هذه الشركات الى تدارك هذا الاخلال.

رصدت الهيئة أيضا غياب نقطة تتعلق بتخصيص الأرباح ضمن جدول أعمال الجلسة العامة لشركة استثمار ذات رأس المال المتغير ومشاريع لوائحها أرجعه المتصرف إلى عدم اعتمادها نظام توزيع الأموال المعدة للتوزيع وقد دعت الهيئة متصرف هذه الشركة الى تدارك هذا الاخلال.

كما رصدت هيئة السوق المالية من خلال مشاريع اللوائح المقترحة لشركة استثمار ذات رأس المال المتغير عدم التنصيص على المصادقة على تعيين عضو مجلس إدارة. وقد دعت الهيئة المتصرف المعني إلى تسوية هذه الوضعية. وقد وقعت تسويتها.

قامت الهيئة أيضا بالتثبت من العدد الأقصى لنيابات مراقبي حسابات شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير المنصوص عليها بمجلة الشركات التجارية وقد تبين أنه ليس هناك أي تجاوز.

كما قامت الهيئة بالتثبت من استجابة الأشخاص الذين تعتزم شركات الاستثمار ذات رأس

المال المتغيّر تعيينهم في خطة عضو بمجلس ادارتها لأحكام الفصل 49 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلّق بمؤسّسات التوظيف الجماعي في الأوراق الماليّة وبالتصرّف في محافظ الأوراق الماليّة لفائدة الغير. و قد تبين أنه ليس هناك أيّ تجاوز.

#### • مراقبة نشر جداول الأعمال:

قامت هيئة السوق المالية بمراقبة نشر جداول أعمال شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغيّر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية من جهة وعلى أعمدة صحف يومية من جهة أخرى وقد تبين أن شركة واحدة لم تقم بواجب النشر المذكور على أعمدة صحيفة يومية وقد دعت هيئة السوق المالية المتصرّف المعني إلى تلافي هذا الاخلال في المستقبل.

كما تبين للهيئة أن تاريخ انعقاد الجلسة العامة العادية لشركة استثمار ذات رأس المال المتغيّر قد وقع إدراجه بصفة خاطئة في إعلان الدعوة بالصحيفة وبدعوة من هيئة السوق المالية وقع نشر إعلان تصحيحي.

#### • مراقبة نشر القرارات المعتمدة:

تبين لهيئة السوق المالية من خلال قيامها بمهمة المراقبة أن القرارات المعتمدة لسنة 2013 التي وقع نشرها على أعمدة صحيفة يومية من قبل شركة استثمار ذات رأس المال المتغيّر كانت تشوبها أخطاء وقد دعت هيئة السوق المالية المتصرّف المعني إلى تصحيحها وإعادة نشرها وقد تمت تسوية هذه الوضعيّة.

#### • مراقبة القوائم الماليّة السنويّة :

قامت هيئة السوق المالية خلال سنة 2013 بمراقبة شموليّة المعلومة المالية المنشورة بالقوائم الماليّة السنويّة ومدى تطابقها مع القوائم الماليّة للثلاثيّة الأخيرة من جهة والإيضاحات المرفقة بها من جهة أخرى. كما قامت الهيئة بالتدقيق في مبرّرات تغيير بعض العناوين الواردة بالقوائم المالية المتعلّقة بالثلاثيّة الأخيرة وإدراج معلومات تكميلية لتوضيحها.

وقد طالبت الهيئة متصرف شركتي استثمار ذات رأس المال المتغيّر بإدراج إيضاحات شاملة ومقارنة حول الأعباء التي تتحملها وبنود أخرى للموازنة.

كما سعت هيئة السوق المالية الى أن تعكس الايضاحات المالية كل التغييرات الطارئة على مستوى شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغيّر خلال مدّة نشاطها حيث دعت الهيئة متصرفي ثلاث شركات إستثمار الى التنصيص ضمن ايضاحاتها على تغيير عمولة التصرف وذلك طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

كما دعت هيئة السوق المالية مؤسّسات التوظيف الجماعي في الأوراق الماليّة إلى تحسين جودة المعلومة المالية الصادرة عنها ضمن قوائمها المالية وتدارك مستقبلا النقائص المسجلة.

### • مراقبة نشر القوائم المالية السنوية :

قامت هيئة السوق المالية بمراقبة نشر القوائم المالية السنوية بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية من جهة وعلى أعمدة صحيفة يومية من جهة أخرى وقد تبين أن 18 شركة استثمار ذات رأس المال المتغير من مجموع 43 شركة لم تقم بالتنصيص ضمن بلاغها بالرائد الرسمي أن القوائم المالية في مجملها وقع نشرها بالنشرية الرسمية لهيئة السوق المالية وأن التنصيص المتعلق بثلاث شركات استثمار ورد منقوصا. وقد دعت هيئة السوق المالية متصرفي الشركات المعنية إلى تلافي هذا النقص في المستقبل.

وتبين للهيئة أن القوائم المالية السنوية التي وقع نشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية لثلاث شركات استثمار ذات رأس المال المتغير لم تكن شاملة. وقد دعت هيئة السوق المالية المتصرف المعني إلى تلافي هذا الإخلال في المستقبل.

كما تبين أن 22 شركة استثمار ذات رأس المال المتغير من مجموع 43 شركة لم تقم بنشر الإيضاحات الوجودية حول القوائم المالية ضمن بلاغها على أعمدة صحيفة يومية.

وقد رصدت الهيئة 3 شركات استثمار ذات رأس المال المتغير لم تقم بنشر رأي مراقب الحسابات ضمن بلاغها على أعمدة صحيفة يومية و9 شركات استثمار ذات رأس المال المتغير من مجموع 43 شركة لم تقم بنشر النص الكامل لرأي مراقب الحسابات مع قوائمها المالية السنوية ضمن بلاغها على أعمدة صحيفة يومية .

وقد دعت هيئة السوق المالية متصرفي الشركات المعنية إلى تلافي هذا النقص في المستقبل.

### • مراقبة التقارير السنوية لشركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير :

تحرس هيئة السوق المالية على أن تكون التقارير السنوية لشركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير شاملة وذات دلالة وجودة عالية، طبقا لأحكام الفصل 140 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وبالتصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير.

وقد سجلت سنة 2013 تحسنا ملحوظا في عدد مؤسسات التوظيف الجماعي التي قدمت تقارير سنوية متطابقة مع الترتيب الجاري بها العمل إذ بلغ عدد شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير التي قدمت تقارير سنوية شاملة 15 شركة.

وتبين للهيئة أن أهم النقائص التي طرأت على مستوى التقارير السنوية حول نشاط شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير شملت التغييرات في طريقة التقييم وأسبابها بالدرجة الأولى وتوجهات سياسة التوظيف بالعلاقة مع السياسة المنصوص عليها في نشرة الإصدار في مرحلة ثانية.

وقد دعت الهيئة متصرفي شركات الإستثمار التي لم تكن تقاريرها السنوية متطابقة وأحكام الفصل السابق ذكره أو التي اعترتها إخلالات أو نقائص إلى تصحيحها وقد تمّ ذلك قبل انعقاد الجلسات العامة للشركات المعنية.

### • مراقبة آجال تقديم المعلومة الماليّة :

خلال سنة 2013 بلغ عدد شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغيّر التي قدّمت كلّ المعلومات اللازمة في الآجال المحدّدة حسب القوانين الجاري بها العمل قبل انعقاد الجلسات العامّة 40 شركة من مجموع 43. وتجدر الإشارة إلى أن معدل التأخير المسجل لم يتعد خمسة أيام. وقد تم لفت نظر متصرفي الشركات المذكورة إلى إحترام الآجال القانونيّة.

وبذلك تكون سنة 2013 قد حققت تحسّنا على مستوى آجال تقديم المعلومة الماليّة قبل انعقاد الجلسات العامّة.

أمّا فيما يخصّ الآجال المحدّدة بعد انعقاد الجلسات العامّة، فقد سجلت سنة 2013 ارتفاعا في عدد شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغيّر التي احترمت الآجال المحدّدة حسب التشريع الجاري بها العمل من 38 شركة إلى 42 شركة. ولم يتعد التأخير المسجل اليوم الواحد.

### • مراقبة آجال نشر المعلومات :

تابعت الهيئة خلال سنة 2013 آجال نشر المعلومات بمناسبة انعقاد الجلسات العامّة وقد تم لفت نظر متصرفي شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغيّر المحلّة إلى واجب احترام الآجال القانونيّة.

وقد بلغ سنة 2013 عدد شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغيّر التي قامت بنشر إعلان لدعوة الجلسات العامّة قبل تاريخ إنعقادها طبقا لأحكام الفصل 276 من مجلّة الشركات التجاريّة 38 شركة من مجموع 43 ولم يتعدّ التأخير المسجّل من قبل أربع شركات معدل ثلاثة أيام.

كما قامت 27 شركة استثمار ذات رأس المال المتغيّر من مجموع 43 شركة بنشر قوائمها الماليّة السنويّة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسيّة في الآجال المحدّدة طبقا لأحكام الفصل 8 من مجلّة مؤسّسات التوظيف الجماعي ولم يتعدّ التأخير المسجّل أربعة عشر يوما.

أمّا فيما يخصّ نشر القوائم الماليّة السنويّة لشركات الإستثمار ذات رأس المال المتغيّر بالنشريّة الرسميّة لهيئة السوق الماليّة فقد قامت 36 شركة من مجموع 43 بنشر قوائمها في الآجال القانونيّة. كما قامت 34 شركة من مجموع 43 بنشر هذه القوائم الماليّة السنويّة على أعمدة صحيفة يوميّة في الآجال المحدّدة طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

أمّا فيما يخصّ نشر المعلومات بعد انعقاد الجلسات العامّة سنة 2013، فقد بلغ عدد شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغيّر التي قامت بنشر القرارات المعتمدة من قبل الجلسات العامّة العادية على أعمدة صحيفة يوميّة في الآجال المحدّدة طبقا للقوانين الجاري بها العمل 39 شركة من مجموع 43 مسجّلا تحسّنا ملحوظا مقارنة بسنة 2012.

كما تولّت هيئة السوق الماليّة نشر اللوائح المصادق عليها من قبل الجلسات العامّة لشركات الإستثمار ذات رأس المال المتغيّر بنشريّتها الرسميّة ودعت الشركات المحلّة بالتزاماتها للقيام بواجبها طبقا للقوانين والتراتبين الجاري بها العمل.

#### 4-1 مراقبة المعلومات الخاصة بالصناديق المشتركة للتوظيف

بلغ في سنة 2013 عدد الصناديق المشتركة التي قام متصرفيها بإيداع قوائمها المالية السنوية في الأجل المحددة طبقا للتشريع الجاري بها العمل 46 من مجموع 64 صندوق مسجلا حسنا ملحوظا مقارنة بسنة 2012.

وقد قامت هيئة السوق المالية بمراقبة شمولية المعلومة المالية المنشورة بالقوائم المالية لسنة 2013 ومدى تطابقها مع القوائم المالية لسنة 2012 من جهة والإيضاحات المرفقة بها من جهة أخرى وكذلك مدى احترامها للمعايير المحاسبية الجاري بها العمل.

وقد تبين للهيئة أنّ عمولة الموزع لأربعة صناديق مشتركة للتوظيف تم ادراجها ضمن القوائم المالية بعنوان أعباء أخرى. وبطلب من هيئة السوق المالية تمت مراجعة هذه العمولة ضمن أعباء التصرف في التوظيف.

وطالبت الهيئة متصرفي عدّة صناديق مشتركة للتوظيف بإدراج إيضاحات شاملة ومقارنة حول الأعباء التي تحملها الصناديق المشتركة وبنود أخرى للموازنة.

كما دعت الهيئة متصرفي ثلاث صناديق مشتركة للتوظيف حديثة التكوين الى تعديل قوائمها المالية من ناحية مدّة السنة المالية التي تجاوزت الاثني عشر شهرا وذلك طبقا للمعايير المحاسبية والقوانين الجاري بها العمل.

وسعت هيئة السوق المالية الى أن تعكس الايضاحات المالية كل التغييرات الطارئة على مستوى الصناديق المشتركة للتوظيف خلال مدة نشاطها حيث دعت الهيئة متصرفي أربع صناديق مشتركة للتوظيف الى التنصيص ضمن ايضاحاتها الى تغيير عمولة التصرف وذلك طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

أمّا فيما يخصّ إيداع التقارير السنوية للصناديق المشتركة لسنة 2013، فقد بلغ عدد التقارير التي تمّ إيداعها في الأجل المحددة طبقا للتشريع الجاري بها العمل 35 تقريرا من مجموع 64 مسجلا حسنا مقارنة بسنة 2012.

وقد سجلت سنة 2013 حسنا ملحوظا في عدد التقارير السنوية المتطابقة مع أحكام الفصل 140 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بمؤسّسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وبالتصرّف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير إذ بلغ عدد الصناديق المشتركة للتوظيف التي قدمت تقارير سنوية شاملة 39 صندوقا.

وتبين للهيئة أن أهم النقائص التي طرأت على مستوى التقارير السنوية حول نشاط الصناديق المشتركة تعلقت بالتغييرات في طريقة التقييم وأسبابها بالدرجة الأولى وتوجّهات سياسة التوظيف بالعلاقة مع السياسة المنصوص عليها في نشرة الإصدار في مرحلة ثانية بالإضافة إلى التطوّرات التي عرفتتها أصول مؤسّسة التوظيف الجماعي في الأوراق المالية أثناء السنة المالية.

وقد دعت الهيئة متصرفي الصناديق المشتركة التي لم تكن تقاريرها السنوية متطابقة وأحكام الفصل السابق ذكره أو التي اعترتها إخلالات أو نقائص إلى تصحيحها. وقد تم ذلك. كما قامت الهيئة أيضا بالثبوت من العدد الأقصى لنيابات مراقبي حسابات الصناديق المشتركة المنصوص عليها بمجلة الشركات التجارية وقد تبين أنه ليس هناك أي تجاوز.

### 5-1 مراقبة معايير التصرف الحذر

شهدت سنة 2013 نقائص على مستوى تطبيق معايير التصرف الحذر في أصول مؤسسات التوظيف الجماعي للأوراق المالية تم رصدها من قبل المودع لديهم موجوداتها ومراقبي الحسابات ومصالح الهيئة خصوصا بعد فحص القوائم المالية الثلاثية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير.

وقد تمت دعوة متصرفي مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية إلى تفسير أسباب هذه النقائص واتخاذ التدابير اللازمة قصد احترام التشريعات الجاري بها العمل مستقبلا. وسجلت سنة 2013 ما يلي :

- تحسنا في تطبيق معيار توزيع أصول شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير بين أوراق مالية (80%) وأموال سائلة وشبه سائلة (20%) حيث انخفض عدد الشركات المخالفة من 17 شركة خلال الثلاثية الأولى لسنة 2013 إلى 13 شركة خلال الثلاثية الأخيرة من نفس السنة من مجموع 43 شركة مسجلا بذلك نفس المستوى الملحوظ في نهاية سنة 2012.

- تحسنا في تطبيق معيار توظيف الأصول في سندات مصدرة أو مضمونة من قبل الجهة المصدرة نفسها حيث انخفض عدد الشركات المخالفة من 15 شركة خلال الثلاثية الأولى لسنة 2013 إلى 13 شركة خلال الثلاثية الأخيرة من نفس السنة من مجموع 43 شركة مسجلا بذلك تحسنا ملحوظا مقارنة بنهاية سنة 2012 (15 شركة).

- استقرارا في تطبيق معيار توظيف الأصول الصافية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير في أسهم وحصص مؤسسات توظيف جماعي في الأوراق المالية حيث بلغ عدد الشركات المخالفة شركتين سنة 2013 من مجموع 43 مسجلا بذلك تحسنا ملحوظا مقارنة بنهاية سنة 2012 (4 شركات).

- احترام معيار امتلاك الصنف نفسه من الأوراق المالية لنفس الجهة المصدرة من قبل شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير حيث لم تسجل سنة 2013 أي تجاوز على مستوى هذا المعيار محققة تحسنا مقارنة بنهاية سنة 2012 التي شهدت تجاوزا وحيدا.

- أما على مستوى إمتلاك أسهم شركة تكون مساهمة في رأس مال شركة الإستثمار ذات رأس المال المتغير بنسبة تفوق عشرة بالمائة فقد سجلت سنة 2013 تحسنا ملحوظا مقارنة بنهاية سنة 2012. حيث تمكنت ست شركات إستثمار ذات رأس المال المتغير بدعوة من هيئة السوق المالية من تسوية هذا الإخلال طبقا لأحكام الفصل 466 من مجلة الشركات التجارية.

## 2- مراقبة التغييرات الطارئة على مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال مدة نشاطها

تهدف المراقبة إلى التثبيت من أن كل تغيير يطرأ على عنصر من عناصر ملف الترخيص في تكوين مؤسسة توظيف جماعي في الأوراق المالية كان موضوع إعلام للمساهمين وحاملي الحصص وفقاً للشروط المنصوص عليها بالتشريع الجاري بها العمل.

لذا سعت الهيئة على اثر ترخيصها لتصفية صندوق مشترك للتوظيف في الأوراق المالية لانقضاء مدته إلى التثبيت من قيام المصفي بكامل الإجراءات القانونية اللازمة للتصفية وواجبات الإعلام الناتجة عنها.

كما قامت الهيئة بالتثبيت من المؤيدات و المعلومات المقدمة من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي التي طرأ عليها تغيير وذلك قبل دخوله حيز التنفيذ و نشر بلاغات تخصها بالنشرية الرسمية لهيئة السوق المالية.

ومن جهة أخرى وفي إطار تمكين المستثمرين من الحصول على وثائق محيئة تساعدهم على اتخاذ قراراتهم دعت هيئة السوق المالية متصرفي الصناديق المشتركة للتوظيف وشركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير التي طرأت عليها تغييرات إلى تخيين نظامها الداخلي أو عقدها التأسيسي ونشرة الإصدار الخاصة بها. كما دعت المتصرفين المعنيين بالسهر على أن تعكس الوثائق الموضوعة على ذمة العموم كل الأحداث والتغييرات التي شهدتها مؤسسات التوظيف الجماعي منذ حصولها على الترخيص.

ونتيجة لمتابعة الهيئة لمؤسسات التوظيف الجماعي المذكورة تم سنة 2013 تسجيل 6 نشرات إصدار محيئة من قبل هيئة السوق المالية.

## 3- مراقبة متصرفي مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

تهدف المراقبة في هذا الإطار إلى التثبيت من مدى توافق رأس مال شركات التصرف مع الموجودات التي عهد لها بالتصرف فيها ومن حسن التنظيم وسلامة الإجراءات المعمول بها و من توفر الوسائل البشرية والمادية اللازمة على غرار وظيفة المسؤول عن مراقبة الإمتثال والرقابة الداخلية ومسك البطاقات المهنية من قبل المتصرف في محافظ الأوراق المالية اضافة الى تركيبة لجنة الإستثمار وبصفة عامة من احترام القوانين الجاري بها العمل.

### 3-1 مراقبة مدى تكافؤ رأس مال شركات التصرف مع الموجودات التي عهد لها بالتصرف فيها و احترام مقتضيات الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية

تقوم هيئة السوق المالية من التثبيت أن رأس مال شركات التصرف لا يقل في أي وقت عن 0,5% من مجموع الموجودات التي عهد لها بالتصرف فيها وذلك في إطار مراقبة مدى تكافؤ رأس مال شركات التصرف مع الموجودات التي عهد لها بالتصرف فيها، وتبين سنة 2013 أن كل شركات التصرف قامت باحترام هذا المعيار.

كما تابعت الهيئة خلال سنة 2013 تسوية وضعية شركة تصرف أصبحت أموالها الذاتية دون نصف رأس مالها نتيجة الحسائر المسجلة و بدعوة من هيئة السوق المالية عقدت الشركة المعنية جلسة عامة خارفة للعادة طبقاً لأحكام الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية وقررت أن تتمّ التسوية الفعلية لوضعيتها خلال سنة 2014.

### 3-2 مراقبة الوسائل البشرية والمادية

تسعى هيئة السوق المالية بصفة مستمرة فيما يخص احترام واجب توفير الوسائل البشرية والمادية اللازمة، إلى عدم جمع المتصرفين بين وظائف التصرف في محافظ الأوراق المالية الجماعية والتصرف لفائدة الغير وأن يقع إعلام الهيئة بكل تغيير يطرأ على مستوى الهيكل التنظيمي للمتصرف. وتبين سنة 2013 أن كل شركات التصرف قامت باحترام هذه المقتضيات.

### 3-3 مراقبة المعلومات المتعلقة بالمتصرفين في اطار تخيين ملفاتهم

سعت هيئة السوق المالية خلال سنة 2013 الى تخيين ملفّات المتصرفين الذين طلبوا تراخيص هيئة السوق المالية بمناسبة التغييرات الطارئة على ملفاتهم أو لتكوين مؤسسات توظيف جماعي في الأوراق المالية أو قاموا بتخيين وثائق مؤسسات التوظيف الجماعي التي عهد لهم بالتصرف فيها. و بدعوة من الهيئة تم تخيين ملفّات خمس متصرفين.

وقد منحت هيئة السوق المالية خلال سنة 2013 التراخيص التالية لشركات التصرف بمناسبة التغييرات الطارئة عليها وذلك طبقاً لمقتضيات القرارين العامين لهيئة السوق المالية عدد 17 و18 الصادرين بتاريخ 21 جوان 2012:

- ترخيص في تعيين مسؤول عن مراقبة الإمتثال والرقابة الداخلية لدى شركة تصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير؛

- ترخيص في تعيين رئيس مدير عام لشركة تصرف في الصناديق المشتركة للديون؛

- ترخيصين في تعيين رئيس مجلس إدارة لشركتي تصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير؛

- ترخيصين في تعيين مدير عام لشركتي تصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير.

### 3-4 مراقبة مسك المتصرفين في محافظ الأوراق المالية لبطاقات مهنية

في إطار تعزيز الكفاءة المهنية وجودة التصرف سعت هيئة السوق المالية إلى تمكين المتصرفين في محافظ الأوراق المالية لدى شركات التصرف من مسك بطاقات مهنية قصد مباشرة نشاطهم وذلك من خلال إصدار القرار العام عدد 19 لهيئة السوق المالية بتاريخ 11 أبريل 2013. وقد دعت هيئة السوق المالية متصرفاً إلى تسوية وضعيته وقد تابع تكويننا بغرض اجتياز اختبار في الكفاءة المهنية تنظمه جمعية وسطاء البورصة.

### 3-5 مراقبة وظيفة مراقبة الامتثال والرقابة الداخلية

سعت هيئة السوق المالية إلى التثبّت بصفة مستمرة عند متابعة كل تغيير يطرأ على مستوى الهيكل التنظيمي للمتصرف من وجود وظيفة مراقبة الامتثال والرقابة الداخلية وأنّ المسؤول

الذي تمّ تعيينه لا يوجد في وضعيّة عدم توافق وظائف.

ولغاية تحسين مجال الرقابة ضمن نشاط التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير أصدرت هيئة السوق الماليّة القرار العام عدد 17 بتاريخ 21 جوان 2012 قامت على أساسه بالتثبيت من أن التقارير السداسية حول عمليات المراقبة تم إعدادها طبقا للنموذج الملحق بهذا القرار العام وأن توجيهها لهيئة السوق الماليّة تم في الأجل المذكورة.

وقد دعت هيئة السوق الماليّة المعنيين بواجب الامتثال لأحكام هذا القرار العام وذلك عن طريق مراسلات واجتماعات انعقدت لهذا الغرض.

وفي إطار تحسين جودة المعلومة المقدمة دعت هيئة السوق المالية بعض مسؤولي مراقبة الامتثال والرقابة الداخليّة إلى التنصيص ضمن تقاريرهم على نتائج أعمال المراقبة وعلى كل الاخلالات التي تم رصدها بمناسبة إنجاز مهامهم خلال الفترة المعنية. كما دعت الهيئة المسؤولين المعنيين إلى تفتادي هذه النقائص.

### 3-6 مراقبة تركيبة لجنة الاستثمار:

في إطار التثبيت من تركيبة لجنة الاستثمار وطريقة عملها سعت هيئة السوق الماليّة من خلال دراسة مطالب تعيين أعضاء جدد أو عند تحيين نشرات اصدار مؤسسات التوظيف الجماعي إلى التثبيت من توفر الشروط اللازمة لدى أعضاء لجنة الإستثمار وفقا للتراتب الجاري بها العمل وقد تبين للهيئة عدم وجود أي نقائص سنة 2013.

### 3-7 مراقبة مدى احترام أحكام مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي

تبين لهيئة السوق أن شركة استثمار ذات رأس المال المتغير قامت بتغطية عمليات إعادة الشراء بموجب سحب على المكشوف من حسابها المفتوح لدى البنك المودع لديه موجوداتها مستعملة بذلك أموال غير أموالها الذاتية، وتمت تسوية هذه الوضعية من خلال التفويت في جزء من محفظة أوراقها المالية. وقد دعت هيئة السوق الماليّة الشركة المعنية و المتصرف فيها إلى الكف عن هذه الممارسات والتقيد بالقوانين والتراتب المنظمة لمؤسسات التوظيف الجماعي وتحيين دليل الاجراءات الذي ينظم نشاطها. كما رصدت الهيئة تجاوزا للأجل القانوني لتوزيع الأموال المعدة للتوزيع لصندوق مشترك للتوظيف. وتمت دعوة المتصرف إلى التقيد بالقوانين والتراتب المنظمة لمؤسسات التوظيف الجماعي.

### 4- مراقبة المودع لديهم موجودات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وموزعيها

#### 4-1 مراقبة المودع لديهم أصول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق الماليّة

في إطار مراقبة التغييرات الطارئة على مؤسسات التوظيف الجماعي خلال نشاطها سعت هيئة السوق المالية إلى أن تكون الوثائق المقدمة والخاصة بالمؤسسة المودع لديها موجوداتها محيئة وتعكس كلّ الأحداث والتغييرات التي عرفتتها هذه الأخيرة.

وبدعوة من الهيئة تم سنة 2013 تخيين ملقات ثلاث مؤسسات مودع لديها موجودات مؤسسات التوظيف الجماعي. كما قامت هيئة السوق المالية بالثبوت من عدم وجود وضعيات جمع وظائف مسير المؤسسة المودع لديها ومسير مؤسسة التوظيف الجماعي في الأوراق المالية. كما دعت الهيئة بعض المودع لديهم موجودات مؤسسات التوظيف الجماعي إلى واجب مراقبة هذه المؤسسات ومنتصرفيها خاصة في ما يتعلق بالثبوت من احترام النسب القانونية وذلك عن طريق مراسلات واجتماعات تعقد لهذا الغرض.

#### 2-4 مراقبة موزعي أسهم وحصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

سعت هيئة السوق المالية خلال سنة 2013 الى التثبت من أن المعلومات والوثائق المتعلقة بموزعي أسهم وحصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية لم يطرأ عليها أي تغيير وذلك في إطار دراسة مطالب إضافة موزعين جدد لبعض مؤسسات التوظيف الجماعي.

#### 5- مراقبة الصناديق المشتركة للديون

يتكون قطاع الديون المسندة من صندوقين مشتركين للديون وهما "صندوق مشترك للديون - بنك تونس العربي الدولي - القروض العقارية 1" و "صندوق مشترك للديون - بنك تونس العربي الدولي - القروض العقارية 2" تم تكوينهما على التوالي سنتي 2006 و2007 بمبلغ جملي يبلغ 50 مليون دينار لكل منهما.

ويتضمن الصندوقين ديونا مسندة وسليمة غير قابلة للتداول وغير مشكوك في تحصيلها وليست محل نزاع. ويكون تسديد الحصاص كل ثلاثة أشهر.

حرصت هيئة السوق المالية خلال سنة 2013 على أن تكون التقارير السداسية و السنوية للصناديق المشتركة للديون شاملة وذات جودة عالية ومستجيبة لمقتضيات ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالصناديق المشتركة للديون وشركات التصرف فيها.

وقد تبين لمصالح الهيئة أن التقارير السداسية تشوبها بعض النقائص على مستوى المعلومات المتعلقة بجرد الموجودات ومبلغ الديون غير المستخلصة ونسبتها المئوية من جهة وبتطور أسعار الحصاص المدرجة بالبورصة من جهة أخرى.

كما أن التقارير السنوية ينقصها التحليل المفصل لنتائج الصندوقين والعوامل المفسرة لهذه النتائج من ناحية وتطور أسعار الحصاص المدرجة بالبورصة من ناحية أخرى. وقد وقعت تسوية هذه النقائص.

#### IV- حماية المدّخرين بمناسبة النظر في الشكاوى

تعهدت هيئة السوق المالية خلال سنة 2013 بعشر (10) شكاوى مقابل ست (6) شكاوى سنة 2012 في إطار المهمة الموكولة لها بمقتضى أحكام الفصل 34 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية.

وقد بتّ مجلس الهيئة خلال سنة 2013 في ستّ (6) شكاوى كانت القرارات بشأنها إما الحفظ لعدم وجود خطأ من جانب المشتكى بهم أو توجيه لفت نظر للمعنيين بالأمر ولا تزال بقية الشكاوي في طور البحث.

وقد وجّهت أربع (4) شكاوى ضد وسطاء بورصة تعلقت مواضيعها أساسا بالطعن في اجراءات قبول وتنفيذ أوامر بورصة وكذلك بمسألة غلق الحساب. كما تعلق موضوع شكاية أخرى بعلاقة مسؤول سابق مع شركة الوساطة التي كان يعمل بها.

كما وجهت شكاوى ضدّ شركة مصدرة لأوراق مالية في خصوص ممثل صغار المساهمين في مجلس الإدارة وأخرى ضد بنك بوصفه وسيط مرخص له مكلف بإدارة الحسابات تعلقت بنقل حساب حريف لديه.

### 1- شكاوى حول الطعن في اجراءات قبول وتنفيذ أوامر بورصة

تلقت الهيئة شكايتين موجهتين ضد شركة وساطة تعلقتا بقبول وتنفيذ الأوامر.

وتمثل موضوع الشكاوى الأولى في عدم تنفيذ شركة وساطة لأمر بورصة صادر عن الشاكي لإقتناء أسهم شركة ذات مساهمة خصوصية. وقد نظم الفصل 71 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية، اجراءات تداول أسهم هذا الصنف من الشركات حيث أوجب تسجيل إحالة هذه الأسهم بالبورصة عن طريق وسطاء البورصة مع إمكانية تداولها بواسطة الإعلامية أو بواسطة المزداد (الفصل 76 من الترتيب العام لبورصة الأوراق المالية) بطلب من عارضيه أو طالبيه الذين يرومون الإستفادة من مزايا السوق.

وأفرزت التحريات المجرأة في موضوع الشكاية أنّ شركة الوساطة المشتكى بها تلقت أمرا صادر عن حريف لديها يتعلق ببيع أسهم شركة ذات مساهمة خصوصية، وكان الشاكي آنذاك يتولى تسيير هذه الأخيرة بوصفه رئيسا مديرا عاما لها ويشغل في الوقت نفسه خطة وظيفية لدى المشتكى بها. وعلى إثر إبلاغه بورود أمر البيع أصدر الشاكي أمر شراء للكمية المعروضة بنفس السعر المحدد من جانب البائع. وتلقت المشتكى بها لاحقا أمر شراء للكمية المعروضة بسعر أفضل من ذلك الذي حدده الشاكي وهو أمر صادر عن شركة تابعة لنفس المجمع الذي تنتمي إليه شركة الوساطة المشتكى بها. وسعت هذه الأخيرة إلى تسجيل عملية إحالة الأسهم لفائدة صاحبة أمر الشراء الثانية معللة ذلك بتطبيق سياسة المجمع.

وقد تبين لمجلس هيئة السوق المالية أن أمري الشراء المتنافسين صادران عن أطراف مرتبطة بشركة الوساطة المشتكى بها حيث أن الشاكي صاحب أمر الشراء الأول يشغل خطة وظيفية بشركة الوساطة وأن صاحب الأمر الثاني هي شركة تنتمي إلى نفس مجمع شركة الوساطة المشتكى بها. كما تبين له أن أي من الأطراف في العملية لم يطلب الإستفادة من مزايا السوق، وأن عدم

تنفيذ أمر الشراء الصادر عن الشاكي مرده وجود أمر شراء لاحق صادر بسعر أفضل.

لذا، اعتبر المجلس أن عملية تسجيل احالة الاسهم باتت سليمة من ناحية الإجراءات القانونية ولا تنطوي على أخطاء موجبة للعقاب طبقا لسلم العقوبات المنصوص عليه بالفصل 42 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المذكور، إلا أنه كان على وسيط البورصة بوصفه مهنيًا محترفًا أن يضفي على أعماله مزيدًا من الشفافية في إطار معالجة هذا الصنف من العمليات التي قد تنطوي على حالات تضارب المصالح.

وتبعًا لذلك قرر المجلس في إطار المهام الموكولة إلى هيئة السوق المالية من قبل المشرع وما لها من سلطة رقابية مستمرة على وسطاء البورصة لفت نظر شركة الوساطة في شخص ممثلها القانوني إلى ضرورة إضفاء مزيد من الشفافية عند إنجاز العمليات التي قد تنطوي على حالات تضارب المصالح.

أما الشكوى الثانية فتعلق موضوعها بعدم قبول شركة الوساطة المشتكى بها لأوامر البورصة الصادرة عن الشاكي عبر شبكة الأنترنت حيث يعرض المعني بالأمر أنه الممثل القانوني لشركة حريفة لدى المشتكى بها وأن هذه الأخيرة حرمته بصفة تعسفية من استعمال خدمات تمرير الأوامر بواسطة الأنترنت.

وأثبتت الأبحاث أنّ الشاكي كان يشغل خطة رئيس مدير عام للشركة الحريفة إلا أنه تم عزله من خطته كعضو بمجلس الإدارة بموجب قرار الجلسة العامة العادية بما أفقده أحد الشروط القانونية لتمرير الأوامر في حق الشركة. وعلى إثر الجلسة العامة المذكورة تولت الشركة الحريفة إعلام شركة الوساطة بفحوى قرار العزل.

وتبين لمجلس هيئة السوق المالية أنّ الشاكي فقد صفته في تمثيل الشركة الحريفة مما يجعل من قرار شركة الوساطة المشتكى بها المتمثل في حرمانه من تمرير الأوامر بواسطة الأنترنت غير معيب باعتباره إجراء وقائيًا.

وحيث بالنظر للمعطيات المقدمة قرر مجلس هيئة السوق المالية حفظ الشكاية.

## 2- شكوى حول رفض غلق حساب أوراق مالية

تم رفع شكوى ضد وسيط البورصة يعرض فيها صاحبها أن لديه حساب من صنف حساب إيداع في الأسهم (CEA) مفتوح لدى المشتكى به وأنه تقدم بطلب لغلق حسابه وإسترجاع المبالغ الموظفة به إلا أن الوسيط لم يستجب لطلبه بدعوى أن ذلك يتعارض مع الاحكام القانونية المنظمة لهذا الصنف من الحسابات. وطلب الشاكي تدخّل الهيئة لدى المشتكى به لتمكينه من استرجاع أمواله.

وبالتحري في الموضوع تبين أنه طبقاً لأحكام الفصل 10 من الأمر عدد 2773 لسنة 1999 المؤرخ في 13 ديسمبر 1999 المتعلق بضبط شروط فتح حسابات الادخار في الأسهم وكيفية التصرف فيها واستعمال المبالغ والسندات المودعة فيها "لا يمكن للبنك أو لوسيط البورصة المفتوح لديه الحساب خلال فترة التجميد (وهي خمس سنوات بداية من غرة جانفي للسنة الموالية لسنة الإيداع) تمكين صاحب الحساب من سحب المبالغ التي تم على أساسها احتساب الطرح أو السندات المودعة في الحساب جزئياً أو كلياً إلا بعد الاستظهار بشهادة تثبت دفع الضريبة المستوجبة والخطايا المتعلقة بها تسلمها مصالح المراقبة الجبائية".

وحيث بينت التحريات ان مدة التجميد لم تنقضي كما لم يستظهر الشاكي بالشهادة المنصوص عليها بالفصل 10 سالف الذكر ما تعذر معه تمكينه من سحب الأموال وغلق الحساب وبذلك يكون موقف الوسيط سليماً من الناحية القانونية. وبالنظر للمعطيات المقدمة قرر المجلس حفظ الملف.

### 3- شكوى حول علاقة مسؤول سابق بشركة الوساطة التي كان يعمل بها

تعهدت الهيئة بشكوى صادرة عن مسؤول سابق بشركة وساطة موجهة ضد هذه الأخيرة لعدم تمكينه من نسخ من محاضر جلسات مجلس إدارتها المنعقدة قبل مغادرته الشركة بالرغم من أنه كان يشغل خطة مدير عام مساعد بها، طالبا من الهيئة التدخل لدى شركة الوساطة لتمكينه من محاضر الجلسات قصد إخلاء مسؤوليته.

وبالتحري في الموضوع تبين أن الشاكي في فترة مباشرته لوظائفه بالشركة لم تكن له صفة عضو مجلس إدارة وأن حضوره في السابق لاجتماعات المجلس كان لتأمين دور كتابة الجلسات فحسب.

وقد إعتبر مجلس الهيئة أنّ مجلة الشركات التجارية لا تفرض على المشتكى بها تمكين المدير العام المساعد من محاضر جلسات مجلس الإدارة ما لم يكن عضواً بمجلس الإدارة. الأمر الذي يجعل الشكوى غير مؤسّسة واقعا وقانونا. لذا قرر مجلس الهيئة حفظها.

### 4- شكوى حول مثل صغار المساهمين في مجلس إدارة شركة مدرجة بالبورصة

تم رفع شكوى ضد شركة مدرجة بالبورصة صادرة عن مساهم في رأس مالها يدعي فيها قيام المشتكى بها بتجاوزات تتمثل فيما يلي:

- وجود مثل لصغار المساهمين بمجلس إدارة الشركة المشتكى بها ينتمي إلى المجمع الذي يمتلك الأغلبية في رأس مالها.

- عدم تضمّن تقارير مراقبي الحسابات المعروضة على الجلسة العامة العادية للشركة أية تفاصيل بخصوص المسؤوليات والمناصب المعهودة لأعضاء مجلس الإدارة لدى شركات أو مؤسسات أخرى.

فبالنسبة لمسألة تمثيل صغار المساهمين فقد بينت التحريات المجرأة أن مثل صغار المساهمين تم انتخابه من قبل الجلسة العامة حين كان يمتلك عددا محدودا من الأسهم إلا أنه على اثر التفويت الذي قامت به الدولة في بعض الممتلكات المصادرة مكن المجمع الذي ينتمي إليه المعني بالامر من اقتناء كتلة نفوذ من رأس مال الشركة ليصبح من المساهمين المرجعيين.

وقد تبين أنّ هذه الوضعية تتناقض مع الغرض من تعيين ممثل صغار المساهمين المتمثل في الدفاع عن مصالح هؤلاء ضرورة أن الوضعية الحالية لممثل صغار المساهمين لا تخوّل له القيام بالدور المذكور ويجعله في وضعية تضارب مصالح.

وتبعاً لذلك قرر مجلس هيئة السوق المالية دعوة الشركة لتسوية وضعيتها بخصوص تعيين ممثل صغار المساهمين. كما أوصى بالنظر في إمكانية تقنين مسألة تعيين صغار المساهمين في شركات المساهمة العامة في إطار ترتيب لهيئة السوق المالية.

وفيما يتعلق بالتصريح بمهام أعضاء مجلس الإدارة في شركات أخرى فإنّ الفصلين 192 و209 من مجلة الشركات التجارية ينصان على واجب إعلام الجلسة العامة العادية للشركة بذلك التصريح دون تحديد طريقة القيام به. وقد تبين ان محضر الجلسة العامة للشركة تضمن افادة الحضور علما بالمهام والمسؤوليات التي يشغلها رئيس مجلس الإدارة والأعضاء في شركات أخرى. وبذلك تعتبر الشركة قد امتثلت لأحكام مجلة الشركات التجارية. وبناء عليه قرر مجلس الهيئة حفظ هذا الجانب من الملف.

#### 5- شكوى حول رفض نقل محفظة أوراق مالية

تعهدت الهيئة بشكوى موجهة ضد بنك، بوصفه وسيطا مرخصا له مكلفا بالإدارة، يعرض فيها محررها أن لديه حساب ادخار في الأسهم (CEA) مفتوح بالبنك المشتكى به وأنه تقدم بطلب لنقل هذا الحساب إلى بنك آخر إلا أنه لم تتم الاستجابة لطلبه.

وبالتحرّي في الموضوع تبين أنّه بالنظر لخصوصية الحساب موضوع الشكاية الذي يوفر لصاحبه امتيازات جبائية خاضعة لشروط محددة وتقتضي متابعة خاصة فإنّه ، طبقا للفصل 12 من الأمر عدد 2773 لسنة 1999 المؤرخ في 13 ديسمبر 1999 المتعلق بضبط شروط فتح حسابات الادخار في الأسهم وكيفية التصرف فيها واستعمال البالغ والسندات المودعة فيها، يتعين على صاحب الحساب أن يفتح حسابا آخر من نفس الصنف لدى المؤسسة التي ينوي نقل حسابه إليها وهو ما لم يتول الشاكي القيام به.وعليه، تمت مراسلة الشاكي لإعلامه بهذه الوضعية. وبالنظر للمعطيات المقدمة قرر المجلس حفظ الملف.

## ٧- أبحاث هيئة السوق المالية

قامت مصالح الهيئة خلال سنة 2013 بفتح ستة (06) أبحاث توزعت كالتالي:

- بحثان اثنان (02) تعلقا بسوق أسهم شركات مدرجة.
  - بحث تعلق ببورصة الأوراق المالية بتونس.
  - بحث تعلق بشركة مصدرة.
  - بحث يندرج في إطار تبادل المعلومات لفائدة هيئة تعديلية أجنبية طبقا لاتفاقية التفاهم متعددة الأطراف (MMoU) في هذا المجال والخاصة بالدول الأعضاء في المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO).
  - بحث تعلق بشركة تصرف في محافظ الأوراق المالية.
- وقد قام المجلس بالبت في البحث المتعلق بشركة تصرف في أوراق مالية في حين لا يزال التحقيق جاريا في بقية الأبحاث.
- كما نظر مجلس الهيئة في ملف بحث وقع فتحه سنة 2012 حول التصرف في صندوق مشترك للتوظيف.

### 1- بحث حول شركة تصرف في محافظ الأوراق المالية

قرر مجلس هيئة السوق المالية فتح بحث معمق في نشاط شركة تصرف. بعد أن تبين له من خلال تقرير أعدته مصالح هيئة السوق المالية على اثر عملية تفقد، وجود جملة من الإخلالات والنقائص على مستوى الوضعية المالية للشركة المعنية وكيفية تصرفها في صناديق مشتركة للتوظيف وكذلك على مستوى تنظيمها الداخلي.

وقد تبين من خلال الأبحاث المجرأة أن الوضعية المالية التي آلت إليها الشركة المذكورة من شأنها أن تهدد استمرارية نشاطها باعتبارها تتميز بتراجع أموالها الذاتية دون نصف رأس مالها وهو ما يجعلها مخالفة لأحكام الفصل 70 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وبالتصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير الذي يوجب على المتصرف أن يوفر باستمرار الوسائل المالية اللائمة والكافية لممارسة النشاط المرخص له فيه.

كما تبين وجود إخلالات تتعلق بالتصرف في صناديق مشتركة للتوظيف أو للإفراق التي تديرها الشركة وبالجوانب التنظيمية اضافة الى إخلالها بواجبات الإعلام المحمولة عليها تجاه هيئة السوق المالية. وتتلخص هذه الإخلالات فيما يلي:

- عدم احترام قواعد التصرف المنطبقة على الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية والمنصوص عليها بالفصل 22 مكرر من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي والفصل الثاني من الأمر عدد 381 لسنة 2006 المؤرخ في 3 فيفري 2006 المتعلق بتطبيق أحكام الفصل 22 مكرر من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي.

- قيامها باستثمار مبالغ مالية تتجاوز الحد الأقصى المحدد بالنظام الداخلي لأحد الصناديق التي تتصرف فيها وهو ما يشكل مخالفة لأحكام الفصل 22 (ثامنا) من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي الذي يوجب على المتصرف الإلتزام بأحكام المجلة المذكورة وبتنصيصات النظام الداخلي للصندوق.

- عدم احترام قرارات لجنة استثمار أحد الصناديق التي تتصرف فيها الشركة.

- عدم استقلالية وظيفة مراقبة الإمتثال والرقابة الداخلية ضرورة أن المسؤول عن هذه الوظيفة يتولى مهام متصلة بالتصرف إلى جانب عدم رفعه تقرير سداسي إلى هيئة السوق المالية خلافا لأحكام الفصول 82 و83 و84 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وبالتصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير.

- عدم تعيين مسؤول ثان كما أوجبه أحكام الفصل 148 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وبالتصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير.

- عدم ايداع القوائم المالية لشركة التصرف والتقرير السنوي للتصرف وكذلك التقرير العام والخاص لمراقب الحسابات لدى هيئة السوق المالية في الأجل القانوني خلافا لأحكام الفصل 149 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وبالتصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير.

- عدم ايداع القوائم المالية وتقارير مراقبي الحسابات وتقارير المتصرف الخاصة بالصناديق التي تديرها شركة التصرف لدى هيئة السوق المالية في الأجل القانوني كما نصت على ذلك أحكام الفصل 20 من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي.

وبناء عليه تمت إحالة كل من شركة التصرف المعنية في شخص ممثلها القانوني ومسيرها على مجلس التأديب طبقا لأحكام الفصل 42 من القانون عدد 117 لسنة 1994 وقرر مجلس الهيئة الملتمم كمجلس تأديب ما يلي:

- توجيه توبيخ إلى مسير شركة التصرف لعدم حرصه على تفادي المخالفات والإخلالات التي تم الوقوف عليها؛

- توجيه أمر إلى شركة التصرف المعنية في شخص مثلها القانوني برفع الإخلالات في أجل أقصاه شهر والعمل مستقبلاً على احترام النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة لنشاط شركات التصرف في محافظ الأوراق المالية.

## 2- بحث حول التصرف في صندوق مشترك للتوظيف

قامت هيئة السوق المالية بفتح بحث حول التصرف في صندوق مشترك للتوظيف على إثر عملية تدقيق في القوائم المالية الخاصة بهذا الصندوق تبين من خلالها قيام المتصرف بتوزيع مبالغ زائدة عن حقيقة الأرباح.

وقد أفرزت التحريات أن المتصرف على إثر قراره توزيع حصص أرباح ارتكب خطأ مادياً عند احتساب مبلغ الأموال القابلة للتوزيع حيث لم يأخذ بعين الإعتبار رصيد حساب تسوية عمليات الإكتتاب وإعادة الشراء المنجزة خلال الفترة الفاصلة بين تاريخ إيقاف القوائم المالية وتاريخ توزيع حصص الأرباح، مما أفضى إلى توزيع مبلغ مالي بعنوان حصص أرباح يتجاوز الأموال المعدة للتوزيع أجر عنه التخفيض في الأصول الصافية للصندوق وفي قيمة التصفية وهو ما يشكل مخالفة لأحكام الفصل 27 من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي الذي يحدد الأموال المعدة للتوزيع.

وقد تم، في ظل وجود هذا الخطأ، إنجاز عمليات اكتتاب وإعادة شراء بعد تاريخ توزيع الأرباح على أساس قيمة تصفية منقوصة، بحيث يكون المكتتب في حصص الصندوق قد دفع مبلغاً أقل من ذلك الواجب دفعه ويكون حامل الحصص الذي قام بطلب إعادة شراء حصصه قد تحصل على مبلغ يقل عما كان من المفروض أن يتلقاه.

وتجدر الإشارة أنه خلال إجراء الأبحاث تولى المتصرف تسوية الوضعية بدفع مبلغ مالي لتعويض الحرفاء الذين قاموا بإعادة شراء حصص على أساس قيمة تصفية منقوصة. كما تولى في حق الصندوق تسديد النقص الحاصل من عمليات اكتتاب التي تمت على أساس قيمة تصفية منقوصة.

وعليه قرر مجلس الهيئة توجيه لفت نظر إلى كل من شركة التصرف في الصندوق والمودع لديه أصوله ومراقب حساباته ودعوتهم إلى تفادي مثل هذه النقائص في المستقبل.

### تدعيم الإطار التشريعي والترتيبي

لمزيد دعم شفافية المعاملات المالية وضمان سلامة السوق واصلت هيئة السوق المالية خلال سنة 2013 مجهوداتها الرامية إلى تطوير الإطار التشريعي والترتيبي للسوق المالية وفقا للمهام الموكولة إليها في حماية الادخار المستثمر في الأوراق المالية. ويقتضي تحقيق هذه الأهداف تدعيم القوانين والتراتب بالأحكام الملائمة لتأطير نشاط المتدخلين في السوق على أفضل وجه وسد الفراغات القانونية إن وجدت. وفي سياق متصل تتولى الهيئة ضمن مهام الإحاطة التي تقوم بها لفائدة المتعاملين بالسوق الإجابة على الاستشارات الواردة عليها بما يساهم في توضيح بعض جوانب الإطار التشريعي والترتيبي المنظم للسوق المالية. إضافة لذلك تمارس هيئة السوق المالية دورها الرقابي من خلال رصد الاخلالات والنقائص صلب القوانين التأسيسية لشركات المساهمة العامة بمناسبة إجازها لعمليات مالية وتتولى الهيئة دعوتها إلى احترام الأحكام القانونية والترتيبية الجاري بها العمل.

#### 1- المساهمة في إعداد النصوص التشريعية والترتيبية

##### 1- المشاركة في إعداد القانون المتعلق بالصكوك الإسلامية

ساهمت هيئة السوق المالية في إعداد القانون عدد 30 لسنة 2013 المؤرخ في 30 جويلية 2013 والمتعلق بالصكوك الإسلامية والذي يهدف بالخصوص إلى تأطير عملية إصدار الصكوك الإسلامية قصد الاستفادة من آليات التمويل الإسلامي وتوسيع قاعدة المستثمرين. وقد تولى القانون الجديد إرساء إطار تشريعي متكامل للصكوك الإسلامية من خلال إقرار تعريف دقيق لهذا الصنف من الأدوات المالية وكذلك من خلال تحديد شروط إصدارها وتداولها إضافة إلى تأطير جوانب التدقيق الشرعي لعمليات إصدار الصكوك عبر التنصيص على واجب إحداث هيئة رقابة شرعية.

كما أسند القانون الجديد إلى هيئة السوق المالية جملة من المهام في إطار متابعة عمليات إصدار الصكوك الإسلامية. حيث تمّ التنصيص صراحة على وجوب احترام مصدري الصكوك الإسلامية عند لجوئهم للمساهمة العامة لأحكام الفصل 2 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية وذلك فيما يتعلق بواجب إعداد نشرة إصدار يتمّ التأشير عليها من قبل هيئة السوق المالية. وبمناسبة عملية إصدار الصكوك أخضع القانون تكوين الصندوق المشترك للصكوك وتصفيته المسبقة وتعاطي نشاط التصرف فيه إلى ترخيص تمنحه هيئة السوق المالية.

وسيمكن تبني مثل هذا القانون من تفعيل منظومة المالية الإسلامية ومن تنويع مصادر

التمويل صلب الاقتصاد التونسي سواء بالنسبة للمؤسسات العمومية أو مؤسسات القطاع الخاص.

## 2- المساهمة في إعداد القانون المتعلق بصناديق الاستثمار الإسلامية

شاركت هيئة السوق المالية في إعداد القانون عدد 48 لسنة 2013 المؤرخ في 9 ديسمبر 2013 والمتعلق بصناديق الاستثمار الإسلامية. ويهدف هذا القانون إلى أفراد هذا الصنف من الصناديق الاستثمارية بأحكام خاصة قصد ضمان احترامها للمعايير الشرعية. وقد تضمنت أحكام هذا القانون عدّة نقاط من أهمّها:

- تعريف صناديق الاستثمار الإسلامية.
- التنصيص على واجب تشكيل هيئة مكلفة برقابة الشرعية داخل كل صندوق استثمار إسلامي إضافة إلى إحداث وحدة التدقيق الشرعي الداخلي.
- تحديد التنصيصات الواجب إدراجها صلب النظام الداخلي أو القانون التأسيسي للصندوق. وفي إطار هذا القانون تقوم هيئة السوق المالية بالصادقة على قرارات هيكل الصناديق الاستثمارية المتعلقة بتعيين وعزل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للصندوق إضافة إلى تحديد أتعابهم. كما يتم نشر وايداع القوائم المالية والتقرير السنوي للصندوق لدى مصالح هيئة السوق المالية.
- ويشكّل اعتماد القانون المنظم لصناديق الاستثمار الإسلامية خطوة إيجابية في اتجاه تشجيع الاستثمار من خلال توفير منتجات مالية ملائمة لكل أصناف المستثمرين.

## 3- تنقيح ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وبالتصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير واعداد قرارات عامة :

### • التنقيحات المدخلة على ترتيب هيئة السوق المالية

في إطار مواكبة المستجدات التشريعية في مجال رأس مال التنمية، تمّ إدخال بعض التنقيحات على ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وبالتصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير والتي وقع التأشير عليها بمقتضى قرار السيد وزير المالية المؤرخ في 15 فيفري 2013.

حيث تمّ إدراج أحكام جديدة تأخذ بعين الاعتبار التنقيحات المتعلقة بالصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية المنتفعة بإجراءات مخففة والواردة صلب المرسوم عدد 99 المؤرخ في 21 أكتوبر 2011 المتعلق بتنقيح التشريع المتعلق بشركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية وتيسير شروط تدخلاتها.

وقصد مزيد توضيح شرط الخبرة المستوجبة لدى مسيري شركات التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير وأخذ بعين الاعتبار خصوصية نشاط رأس مال التنمية، تم كذلك تنقيح

ترتيب هيئة السوق المالية المشار إليه اعلاه وذلك للتفرقة بين شرط الخبرة المستوجبة لدى مسير بشركة تصرف تدير محافظ أوراق مالية متداولة بالسوق المالية ومسير بشركة تصرف تدير مؤسسات ناشطة في مجال رأس مال التنمية.

كما انه في إطار تطبيق مقتضيات الترتيب سالف الذكر وبهدف تدعيم تأطير نشاط التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير، صادق مجلس هيئة السوق المالية على قرارات عامة تم نشرها بالنشرية الرسمية لهيئة السوق المالية ودخلت حيز التنفيذ سنة 2013 .

### • قرار عام عدد 16 لهيئة السوق المالية بتاريخ 21 جوان 2012 يتعلق ببطاقة الإرشادات

يهدف القرار العام لهيئة السوق المالية عدد 16 إلى تدعيم واجبات الإعلام المحمولة على المتصرفين في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير من خلال ضبط فحوى المعلومات التي يجب أن تتضمنها بطاقة الإرشادات المشار إليها بالفصل 150 من ترتيب هيئة السوق المالية المذكور اعلاه والتي يجب على المتصرف أن يمدّ بها هيئة السوق المالية خلال الأربع أشهر ونصف الموالية لختم السنة المالية.

### • قرار عام عدد 17 لهيئة السوق المالية بتاريخ 21 جوان 2012 يتعلق بوظيفة المسؤول عن مراقبة الامتثال والرقابة الداخلية ضمن نشاط التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير

بالنظر إلى أهمية وظيفة المسؤول عن مراقبة الإمتثال والرقابة الداخلية خاصة بالنسبة إلى مراقبة الإجراءات الضامنة لحقوق وأصول الحرفاء حدد القرار العام لهيئة السوق المالية عدد 17 الشروط الأساسية التي تضمن نجاعة واستقلالية هذه الوظيفة وخاصة شروط التعيين والممارسة اضافة الى المهام التي يتولى القيام بها المسؤول عن مراقبة الإمتثال والرقابة الداخلية.

### • قرار عام عدد 18 لهيئة السوق المالية بتاريخ 21 جوان 2012 يتعلق بالتغييرات الطارئة على شركة التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير خلال مدة نشاطها وواجبات الإعلام المنجزة عنها

تطبيقاً لأحكام الفصل 145 جديد من ترتيب هيئة السوق المالية أنف الذكر يهدف القرار العام عدد 18 إلى ضبط النتائج المترتبة عن التغييرات التي يقع إدخالها على العناصر الأساسية المضمنة بملف الترخيص الأصلي لشركة التصرف وكذلك طرق وواجبات الإعلام المترتبة عنها وذلك قصد إحكام متابعة نشاط شركات التصرف في مختلف مراحلها وتمكين هيئة السوق المالية من تقييم ما إذا كانت التغييرات التي تم إدخالها من شأنها أن تبرر إعادة النظر في الترخيص الممنوح أو أن تستوجب فقط إعلام الهيئة والمساهمين والعموم.

## • قرار عام عدد 19 لهيئة السوق المالية بتاريخ 11 أبريل 2013 يتعلق بقائمة الأنشطة التي تستوجب مسك بطاقة مهنية وكذلك شروط تسليمها وسحبها

قصد إحكام تأطير نشاط التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير ومزيد الإحاطة بالمهنيين العاملين في هذا القطاع . تولت هيئة السوق المالية بتاريخ 11 أبريل 2013 إصدار قرار عام يتعلق بقائمة الأنشطة التي تستوجب مسك بطاقة مهنية وكذلك شروط تسليمها وسحبها من قبل جمعية وسطاء البورصة مع تكليفها بإعلام هيئة السوق المالية. كما تضمن القرار العام احكاما استثنائية تتعلق ببعض الوضعيات الخاصة التي تستوجب المنح الآلي للبطاقة المهنية في صورة الاستجابة لشروط الخبرة والكفاءة العلمية.

ويهدف تبني هذا القرار العام إلى تعميم مبدأ إسناد البطاقة المهنية للمتدخلين بالسوق المالية بما يمكن هيئة السوق المالية من إحكام رقابتها على الأشخاص الذي يضطلعون بوظائف عملية محدّدة وذلك قصد تدعيم سلامة العمليات المالية.

## II - اتجاهات الهيئة في توضيح بعض الأحكام القانونية والترتيبية

تعهدت هيئة السوق المالية خلال سنة 2013 بإحدى عشر استشارة لم تتول الإجابة عن واحدة منها باعتبارها لا تندرج في مجال اختصاصها كما تمّ تعريفه صلب الفصل 23 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية. كما تمت دراسة استشارتين بالنظر لطابعهما التقني في إطار حماية المدخرين بمناسبة العمليات المالية<sup>1</sup> وتمت الإجابة عن التساؤلات الواردة في الاستشارات المتبقية والمتعلقة بما يلي:

### 1- حول شروط تعيين مسؤول عن مراقبة الامتثال والرقابة الداخلية لدى شركة تصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير

بمناسبة دراسة ملف ترخيص لشركة تصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير تبين لمصالح هيئة السوق المالية أنّ المترشّح لخطّة مسؤول عن مراقبة الامتثال والرقابة الداخلية صلب الشركة المعنية هو موظف عمومي مستقيل كان يباشر مهام لها علاقة مباشرة بتلك التي ينوي ممارستها.

وقد افاد المترشّح مصالح الهيئة بأنّه تقدم بطلب للمصالح الإدارية المختصة قصد الحصول على ترخيص للاضطلاع بوظيفة مسؤول عن مراقبة الامتثال والرقابة الداخلية لدى شركة تصرّف إلاّ أنّه لم تقع إجابته بعد مرور شهرين من تقديم مطلبه. لذا فقد طلب رأي الهيئة حول فحوى سكوت الإدارة.

وفي إجابتها أشارت الهيئة إلى أنّ سكوت السلطة الإدارية يعتبر ترخيصا ضمنيا لممارسة النشاط وذلك طبقا لأحكام الفصل 5 من الأمر عدد 1875 لسنة 1998 مؤرخ في 28 سبتمبر

1998 المتعلق بضبط الشروط والإجراءات المتعلقة بإسناد الموظفين العموميين ترخيصاً لممارسة نشاط خاص بمقابل له علاقة مباشرة بمهامهم، والذي ينص على أنه "في حالة مرور شهرين دون أن يتصل الموظف العمومي برّد بالرفض على مطلبه يعتبر سكوت السلطة الإدارية ترخيصاً ضمناً لممارسة النشاط الخاص المعني بالأمر."

## 2- حول طلب إعفاء من إيداع نشرة إصدار في إطار عمليتي ترفيع في رأس المال

تمت استشارة هيئة السوق المالية من قبل شركتين حول إمكانية إعفائهما من واجب إيداع نشرة إصدار في إطار عملية ترفيع في رأس المال نقداً وعملية الترفيع فيه بإدماج الإحتياطات. ورداً على ذلك تولت الهيئة التمييز بين العمليتين المذكورتين إذ بالنسبة لعملية الترفيع في رأس المال نقداً، اعتمدت هيئة السوق المالية على الاتجاهات المتبعة من قبلها منذ سنة 2003 حيث تعتبر الهيئة ذات مساهمة عامة كل عملية مالية تتم لفائدة مائة (100) شخص أو أكثر وتكون بذلك الشركة المعنية ملزمة بإعداد نشرة إصدار.

أمّا فيما يتعلق بعملية الترفيع في رأس المال بإدماج الإحتياطات فإنّ الشركة معفاة من إعداد نشرة إصدار وذلك تطبيقاً للفصل 13 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة.

## 3- حول طلب الإعفاء من تطبيق أحكام الفصلين 6 و7 من القانون عدد 117 لسنة 1994

تعهدت هيئة السوق المالية باستشارة صادرة عن شركة وساطة بالبورصة تستفسر فيها حول إمكانية حصول مساهمين مالكيين لـ 50% من رأس مال شركة وساطة بالبورصة تستفسر فيها حول من تطبيق أحكام الفصلين 6 و7 من القانون عدد 117 لسنة 1994 إثر عملية اقتنائهم لكتلة من الأسهم ستصبح من خلالها نسبة مساهمتهم في رأس مال الشركة المعنية تساوي 61%. وفي إجابتها، اعتبرت الهيئة أنّه باعتبار المساهمين مالكيين لحصة تفوق نسبة 40% من حقوق الاقتراع في شركة مساهمة عامة فإنه يمكن إعفاؤهم من واجب تقديم عرض إمّا في صيغة عرض عمومي للشراء أو في شكل التزام بضمان سعر محدد لشراء بقية رأس مال شركة الذي ليس بحوزتهم، شريطة أن لا يكون هناك مساهم آخر يمتلك بمفرده أو بالتحالف نسبة أعلى من نسبة الـ 40% سالفة الذكر طبقاً لأحكام الفصل الأول من الأمر عدد 795 لسنة 2006 المؤرخ في 23 مارس 2006 المتعلق بتطبيق أحكام الفصلين 6 و7 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية.

## 4- حول إمكانية إنشاء شركة أجنبية مختصة في نشاط مسك حسابات الأوراق المالية لفائدة الشركات التونسية والأجنبية

تولت مؤسسة بنكية استشارة هيئة السوق المالية حول إمكانية إنشاء شركة أجنبية تابعة لتجمع الشركات الذي تنتمي إليه تمارس نشاط مسك حسابات الأوراق المالية الراجعة للشركات التونسية والأجنبية.

وردًا على ذلك، قامت الهيئة بتذكير المؤسسة البنكية بأحكام الفصل 16 من الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001 المتعلق بضبط شروط ترسيم الأوراق المالية والوسطاء المرخص لهم في مسك حسابات الأوراق المالية والذي ينصّ على أنه لا يمكن أن يكونوا وسطاء مرخصا لهم في مسك حسابات الأوراق المالية على معنى الفصل 4 من القانون عدد 35 لسنة 2000 المؤرخ في 21 مارس 2000 المتعلق بإرساء السندات غير المادية إلاّ ووسطاء البورصة ومؤسسات القرض المؤهلة للقيام بالأنشطة المنصوص عليها بالفصل 84 من الأمر 2478 لسنة 1999 المؤرخ في أول نوفمبر 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي لوسطاء البورصة وشركة الإيداع والمقاصة والتسوية. كما تتولى مسك وإدارة حسابات الأوراق المالية القابلة للتداول بالأسواق الخاضعة لسلطة البنك المركزي التونسي مؤسسات القرض دون سواها.

#### **5- حول إسداء خدمات استثمار عبر الانترنت لفائدة مقيمين تونسيين من قبل شركة استثمار أجنبية منتصبة خارج البلاد التونسية**

تعهدت هيئة السوق المالية باستشارة صادرة عن شركة استثمار أجنبية منتصبة خارج البلاد التونسية تتعلق بإمكانية إسدائها لخدمات استثمار عبر الانترنت لفائدة مقيمين تونسيين. وجوابا على ذلك، أفادت الهيئة الشركة المعنية بأنّ الأحكام التشريعية والترتيبية سواء تلك المنظمة للسوق المالية وللصرف والتجارة الخارجية تحجّر على كل شركة أجنبية منتصبة خارج البلاد التونسية إسداء خدمات استثمار عبر الانترنت لفائدة المقيمين التونسيين.

#### **6- حول مآل العقود المبرمة بين وسيط بالبورصة وحرفائه بمناسبة إحالة الأصل التجاري إلى شركة وساطة أخرى**

في إطار مشروع إحالة أصل تجاري من شركة وساطة بالبورصة إلى شركة وساطة أخرى، تمّت استشارة هيئة السوق المالية حول صيغ تحويل العقود المبرمة مع الحرفاء إلى المالك الجديد للأصل التجاري.

وفي إجابتها، اعتبرت الهيئة أنّ العقود المبرمة بين الحرفاء وشركة الوساطة بالبورصة تطفئ عليها الصبغة الشخصية ولذلك فإنّ إحالتها لشركة الوساطة الجديدة تقتضي حصولها على الموافقة الصريحة لكّل حريف احتراماً لمقتضيات الفصل 242 من مجلة العقود والالتزامات الذي ينص على أنّه "ما انعقد على الوجه الصحيح يقوم مقام القانون فيما بين المتعاقدين ولا ينقض إلاّ برضائهما أو في الصور المقررة في القانون."

وبناء على ذلك أعلنت هيئة السوق المالية شركة الوساطة المعنية بعدم إمكانية تحويل العقود المبرمة مع الحرفاء إلى المالك الجديد للأصل التجاري دون الحصول بصفة مسبقة على موافقتهم الصريحة.

## 7- حول طلب الترخيص لممارسة نشاط التصرف في محافظ الأوراق المالية

تمت استشارة هيئة السوق المالية من قبل شركة خفية الاسم حول إمكانية الحصول على ترخيص الهيئة للتصرف في محافظ أوراقها المالية.

وجواباً على ذلك، قامت الهيئة بتذكير الشركة المعنية بأنّ الترخيص الذي تمنحه لا يتعلق بنشاط التصرف في محافظ الأوراق المالية الراجعة للشركة نفسها بل التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير والذي يخضع لأحكام النصوص التشريعية التالية:

- مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي التي تم إصدارها بمقتضى القانون عدد 83 لسنة 2001 المؤرخ في 24 جويلية 2001 وخاصة الفصل 31 منها المتعلق بالترخيص في بنشاط التصرف في محافظ مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية (الصناديق المشتركة للتوظيف وشركات الاستثمار ذات رأس مال متغير)؛

- القانون عدد 96 لسنة 2005 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005 والمتعلق بتدعيم سلامة العلاقات المالية وخاصة الفصل 23 منه المتعلق بالترخيص في تعاطي نشاط التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير؛

- القانون عدد 92 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 المتعلق بشركات الاستثمار كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة المرسوم عدد 99 لسنة 2011 المؤرخ في 21 أكتوبر 2011 والذي يُخضع الفصل 23 منه إلى ترخيص هيئة السوق المالية تعاطي شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية نشاط التصرف لفائدة الغير في موارد خاصة توضع على ذمتها.

## 8- حول تحديد سعر إعادة شراء أسهم موضوع اتفاقية حمل أسهم لحساب الغير

تمت استشارة هيئة السوق المالية من قبل شركة استثمار ذات رأس مال تنمية حول كيفية تحديد سعر إعادة شراء أسهم شركة مدرجة بالبورصة موضوع اتفاقية حمل أسهم لحساب الغير.

وفي إجابتها اعتبرت الهيئة أنّ تحديد السعر يتمّ طبقاً للأحكام الواردة في اتفاقية حمل الأسهم لحساب الغير كما تولت الهيئة في هذا الإطار تذكير الشركة المعنية بمقتضيات الفصل 70 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 الذي ينص على أنّه يجب أن تتم المعاملات المتعلقة بالأوراق المالية وبالحقوق المرتبطة بها والتي يتم إصدارها من قبل شركات المساهمة العامة والمؤسسات ذات المساهمة العامة وكذلك الأدوات المالية التي يتم إعلان قابليتها للتداول بالبورصة داخل سوق التداول طبقاً للشروط المضبوطة بالترتيب العام للبورصة على أنّه يتم تسجيل هذه المعاملات دون تداول بالشروط التي يضبطها الترتيب العام للبورصة إذا ما تمت:

- بين حامل الأسهم لحساب الغير والمتعاقد معه في إطار اتفاقية حمل أسهم الغير شريطة أن تودع بصفة متزامنة نسخة من تلك الاتفاقية لدى هيئة السوق المالية بتونس بمجرد الانتهاء من الإجراءات القانونية للاتفاقية.

### III - مراقبة العقود التأسيسية لشركات المساهمة العامة

تتولى هيئة السوق المالية في إطار سلطتها الرقابية على العمليات المالية التي تنجزها شركات المساهمة العامة التثبيت من مدى احترام عقودها التأسيسية للأحكام القانونية الجاري بها العمل وخاصة منها مجلة الشركات التجارية ولفت نظر هذه الشركات إلى التعديلات الواجب إدخالها على هذه العقود التأسيسية.

وخلال سنة 2013 قامت الهيئة بدراسة ثمانية وثلاثين عقدا تأسيسيا من بينها:

- اثنين (2) مطابقين للنصوص القانونية الجاري بها العمل؛
- خمس (5) عقود تأسيسية لشركات تمكنت خلال نفس السنة من تنظيم جلسة عامة خارقة للعادة قصد تنقيح عقودها التأسيسية وأخذ ملاحظات الهيئة بعين الاعتبار؛
- واحد و ثلاثين (31) عقدا تأسيسيا تمّ رصد اخلالات قانونية في شأنها تتعلق بعدة مسائل من أهمّها:

#### 1- توزيع حصص الأرباح

قامت الهيئة أثناء دراستها للعقود التأسيسية بلفت نظر الشركات المعنية إلى الإشكاليات المتعلقة بمسألة توزيع حصص الأرباح كما يلي:

- تعريف مفهوم "الأرباح القابلة للتوزيع"؛
- أدرجت بعض الشركات بندا في عقودها التأسيسية يتضمن تعريفا للأرباح القابلة للتوزيع مخالف للتعريف الوارد بالفصل 287 من مجلة الشركات التجارية. وتبعاً لذلك ذكرت الهيئة الشركات المعنية بواجب التقيد بالتعريف الوارد صلب الفصل المذكور والذي ينصّ على أنّه "... تتكون الأرباح القابلة للتوزيع من النتيجة المحاسبية الصافية بعد إضافة النتائج المؤجلة من السنوات المحاسبية السابقة أو طرحها، و بعد طرح ما يلي:
- نسبة تساوي خمسة بالمائة من الربح المحدد على النحو المذكور بعنوان احتياطات قانونية. و يصبح هذا الخصم غير واجب إذا بلغ الاحتياطي القانوني عشر رأس مال الشركة.
- الاحتياطي الذي نصّت عليه النصوص التشريعية الخاصة في حدود النسب المبينة بها.
- الاحتياطات التي نصّ عليها العقد التأسيسي."
- دفع حصص الأرباح :

بادرت عدّة شركات مساهمة عامة بإدراج فصل صلب عقودها التأسيسية ينصّ على أنّه يتمّ دفع حصص الأرباح للمساهمين في الأجل التي يحددها مجلس الإدارة أو الجلسة العامة. وقد لفتت هيئة السوق المالية نظر الشركات المعنية إلى واجب تنقيح عقودها التأسيسية قصد التنصيص صراحة على أنّه يقع دفع حصص الأرباح المقرر توزيعها من قبل الجلسة العامة العادية

خلال أجل أقصاه ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ قرار الجلسة العامة طبقاً لأحكام الفصل 17 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية.

## 2- ملاءمة العقود التأسيسية لبعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة العامة

طلبت هيئة السوق المالية من عدّة شركات مساهمة عامة تنقيح عقودها التأسيسية قصد ملاءمتها مع احكام مجلة الشركات التجارية التي تنص على نسب مئوية خاصة بشركات المساهمة العامة (3 % من رأس مال الشركة) فيما يتعلق بممارسة مساهميتها لجملة من الحقوق تتعلق بالمسائل التالية :

- إمكانية طلب كل من يملك على الأقل ثلاثة بالمائة في رأس مال شركة مساهمة عامة تعيين وكيل من قبل المحكمة يتولى دعوة الجلسة العامة للشركة للانعقاد في حالة التأكد طبقاً لأحكام الفصل 277 من مجلة الشركات التجارية.
- حق كلّ من يملك على الأقل ثلاثة بالمائة في رأس مال شركة مساهمة عامة الحصول في كل وقت على وثائق الشركة المشار إليها بالفصل 201 من مجلة الشركات التجارية و تقارير مراقبي الحسابات المتعلقة بالسنوات المالية الثلاث الأخيرة وكذلك على نسخ من محاضر و أوراق حضور الاجتماعات التي تم عقدها خلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة طبقاً لأحكام الفصل 284 من مجلة الشركات التجارية.

## 3- صيغ تلافية حالات شغور مقعد بمجلس الإدارة

قامت عديد الشركات بإدراج بند في عقودها التأسيسية يتعلق بصيغ تلافية حالات شغور مقعد بمجلس الإدارة دون احترام مقتضيات مجلة الشركات التجارية في هذا المجال، وتبعاً لذلك تولت هيئة السوق المالية تذكير الشركات المعنية بأحكام الفصل 195 من المجلة المذكورة فيما يتعلق بالمسائل التالية:

- إمكانية قيام مجلس الإدارة بتعيينات وقتية تقتصر على حالات الشغور (الوفاة/ العجز/ الاستقالة/ فقدان الأهلية) المحددة حصرياً صلب الفصل 195 سالف الذكر.
- التعيينات الوقتية التي يقوم بها مجلس الإدارة بين جلستين عامتين لتلافي حالات الشغور تخضع لمصادقة الجلسة العامة الموالية.
- عدم إمكانية قيام مجلس الإدارة بتعيينات وقتية عندما يصبح عدد أعضائه أقل من الحد الأدنى القانوني (3 أعضاء) حيث يجب في هذه الحالة على بقية الأعضاء دعوة الجلسة العامة العادية للانعقاد فوراً قصد سدّ الشغور الحاصل.

## 4- صيغ تفويض وظائف المدير العام

أدرجت بعض الشركات بندا في عقودها التأسيسية مخالف للأحكام القانونية المنظمة لصيغ تفويض المدير العام لوظائفه ينصّ على إمكانية تفويض مجلس الإدارة لوظائف المدير العام

في صورة عجز هذا الأخير. وقد تولت هيئة السوق المالية دعوة الشركات المعنية إلى احترام مقتضيات الفصل 217 من مجلة الشركات التجارية الذي ينصّ على جواز تفويض المدير العام كامل وظائفه أو بعضها إذا حصل له مانع إلى المدير العام المساعد، على أن هذا التفويض القابل للتجديد يمنح دائماً لمدة محدودة. وإذا كان المدير العام في حالة لا يستطيع معها إسناد هذا التفويض فلمجلس الإدارة إسناده من تلقاء نفسه.

#### 5- الإجراءات الواجب اتباعها في صورة عدم تحرير الاسهم

طلبت هيئة السوق المالية من عدّة شركات تنقيح بعض البنود الواردة صلب عقودها التأسيسية والتي تتعارض مع أحكام الفصل 325 من مجلة الشركات التجارية المنظمّ للإجراءات الواجب اتباعها في صورة عدم تحرير الاسهم من قبل المساهمين وذلك فيما يخص المسائل التالية:

#### • إجراءات وآجال التنبيه على المساهمين المخلين بالتزاماتهم:

ذكّرت الهيئة الشركات المعنية بالصيغ القانونية الواجب اعتمادها للتنبيه على المساهم المخلّ بالتزاماته (عدم تحرير الاسهم) حيث يتعيّن أن توجّه له الشركة إنذاراً بواسطة مكتوب مضمون الوصول مع الإعلام بالبلوغ تطالبه فيه بتحرير أسهمه.

وفي صورة عدم إذعان المساهم للطلب يتعين على الشركة قبل أن تباشر بيع الأسهم غير المحررة بالسوق المالية دون إذن قضائي أن تحترم أجل الشهر منذ تاريخ التنبيه على المساهم.

#### • إمكانية إحالة الأسهم غير المحررة:

تولت الهيئة تذكير الشركات المعنية بأنّه لا يمكنها أن تدرج بنوداً صلب عقودها التأسيسية تمنع المساهم المخلّ بالتزاماته من بيع أسهمه غير المحررة باعتبار أنّ الفصل 325 من مجلة الشركات التجارية لا يحجّر ذلك ولكن يلزم بالتضامن المساهم المخلّ بالتزاماته وأعمال لهم المتتابعون والمكتتبون بدفع باقي قيمة الأسهم التي لم يقع تحريرها.

#### 6- تسمية الشركات خفية الإسم

دعت هيئة السوق المالية الشركات المعنية إلى واجب احترام أحكام مجلة الشركات التجارية فيما يتعلّق بواجب أن تكون التسمية الاجتماعية للشركة مسبوقه أو ملحقة بشكل الشركة ومبلغ رأس مالها طبقاً لأحكام الفصل 160 من مجلة الشركات التجارية.

#### 7- إجراءات التصفية

تولت هيئة السوق المالية تذكير العديد من الشركات بالأحكام القانونية المنظمة للتصفية وذلك فيما يتعلّق بالمسائل التالية:

#### • مهام المصفي:

طلبت الهيئة من عديد الشركات تنقيح البند المتعلق بالتصفية الوارد صلب عقودها التأسيسية

بالنظر إلى تناقضه مع أحكام الفصل 32 من مجلة الشركات التجارية المتعلق بضبط مهام المصفي الذي ينص على أنه يحجر على المصفي إجراء التحكيم أو تسليم وثيقة، إلا أنه يمكنه إجراء الصلح بعد الحصول على إذن صريح في ذلك من هياكل الدولة أو القاضي عند الاقتضاء. كما تولت الهيئة تذكير إحدى شركات المساهمة العامة بمنطوق الفصل 39 من مجلة الشركات التجارية الذي ينص على أن تسمية المصفي لا تعني إنهاء مهام مراقبي الحسابات.

### • إجراءات التصفية الخاصة بمؤسسات القرض:

طلبت الهيئة من مؤسستي قرض احترام أحكام القانون عدد 65 لسنة 2001 المؤرخ في 10 جويلية 2001 المتعلق بمؤسسات القرض والذي يضبط إجراءات خاصة لتصفية هذا الصنف من المؤسسات تشكّل استثناء لإجراءات التصفية المنصوص عليها صلب مجلة الشركات التجارية. حيث ينص الفصل 16 من القانون عدد 65 لسنة 2001 سالف الذكر على أنه " تصفى كل مؤسسة قرض سحب منها الترخيص. ويسمى وزير المالية باقتراح من محافظ البنك المركزي التونسي مصفيا من بين الخبراء المحاسبين المرسمين بجدول هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية على أن لا يكون المصفي من المساهمين في رأس المال مؤسسة القرض أو تربطه بها علاقة مهنية."

### 8- مكتب الجلسة العامة

أدرجت عديد الشركات بندا صلب عقودها التأسيسية يتعلق بمكتب الجلسة العامة جاء به أنه يتم اختيار شخصين، من بين كبار المساهمين، وكاتب لتكوين مكتب الجلسة العامة. وقد قامت الهيئة بتذكير الشركات المعنية بأن اشتراط ملكية حدّ أقصى من الأسهم لتعيين من يكوّن مكتب الجلسة يخرق مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين وهو مخالف لأحكام الفصل 281 من مجلة الشركات التجارية الذي ينص على أن رئيس الجلسة العامة يستعين بشخصين وبكاتب يكوّنون مكتب الجلسة يتم تعيينهم من قبل الحاضرين.

### 9- آجال تسليم الوثائق المحاسبية لمراقبي الحسابات

طلبت الهيئة من عديد الشركات تنقيح بند صلب عقودها التأسيسية ينص على وجوب تسليم الوثائق المحاسبية لمراقبي الحسابات ثلاثون يوما قبل انعقاد الجلسة العامة العادية، وهو ما يتعارض مع أحكام الفصلين 269 و280 من مجلة الشركات التجارية اللذان ينصان من جهة على وجوب تقديم مراقبي الحسابات تقريرهم في أجل شهر ابتداء من تاريخ تبليغهم القوائم المالية للشركة ومن جهة أخرى على وجوب وضع مجلس الإدارة بمقر الشركة الوثائق المتعلقة بها على نمة المساهمين قبل خمسة عشر يوما على الأقل من موعد الجلسة. وتبعا لأحكام الفصلين المذكورين أنفا فأنه يجب على مراقبي الحسابات أن يتسلموا الوثائق المطلوبة خمسة وأربعين يوما قبل موعد الجلسة.

## 10- بنود حق الافضلية

بمناسبة عمليات إدراج شركات لأسهمها ببورصة الأوراق المالية بتونس، تولت هيئة السوق المالية مطالبتها بتعديل البنود التي تنص صلب عقودها التأسيسية على حق الافضلية والمصادقة في صورة إحالة أسهم الشركة للغير باعتبار أنّ هذه الفصول تتعارض مع أحكام الفصل 22 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والذي ينصّ على أنّه ”ينجر قانونا عن إدراج الأسهم بالبورصة تنازل الشركة المصدرة عن بنود حق الأفضلية والمصادقة الواردة في نظامها الأساسي.“

## 11- الصبغة غير المادية للسندات

أدرجت عديد الشركات بنودا صلب عقودها التأسيسية تشير من خلالها إلى الطابع المادي للسندات وهو ما يتعارض مع أحكام القانون عدد 35 لسنة 2000 المؤرخ في 21 مارس 2000 المتعلق بإرساء السندات غير المادية، مما دفع بالهيئة إلى مطالبة الشركات المعنية بالتخلي عن هذه البنود وتذكيرها بالفصل الثاني من القانون عدد 35 الذي ينص على أنّه ”تجرد سندات الأوراق المالية من صبغتها المادية و تصبح مجسمة بترسيمها في حساب مالكها لدى الذات المعنوية المصدرة أو الوسيط المرخص له و يتم تداولها عن طريق تحويلها من حساب إلى حساب آخر.“

## 12- اتفاقيات الفصل 200 من مجلة الشركات التجارية

طلبت الهيئة من عديد الشركات تعديل بعض بنود عقودها التأسيسية التي تنظم الاتفاقيات المبرمة بين الشركة ومسيّريها ولفنت نظرهم إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الصيغة الجديدة للفصل 200 من مجلة الشركات التجارية كما تمّ تنقيحه بمقتضى القانون عدد 16 لسنة 2009 المؤرخ في 16 مارس 2009.

## 13- تفويض مهام الرئيس المدير العام

طلبت الهيئة من عديد الشركات التي لا تتبنى الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة ومهام المدير العام للشركة تعديل البنود التي تخول لرئيس مجلس الإدارة تفويض مهامه في حالة وجود مانع وذلك لتعارضها مع أحكام الفصل 210 من مجلة الشركات التجارية الذي ينص صراحة على أنّه ” يفوض مجلس الإدارة، في صورة العجز الوقتي لرئيسه أو في صورة وفاته، لأحد أعضائه مهمة الرئاسة. و يمنح هذا التفويض لأجل محدد بثلاثة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة.“

## 14- الترفيع في رأس مال الشركة

دعت الهيئة عديد الشركات إلى ضرورة تنقيح البنود المتعلقة بالترفيع في رأس مال الشركة باعتبارها تنص على وجوب تسديد ربع الزيادة في رأس مال الشركة وكامل منحة الإصدار عند

الاقتضاء في أجل خمسة أعوام من تاريخ فتح الاكتتاب وهو ما يتناقض مع أحكام الفصل 294 من مجلة الشركات التجارية الذي ينصّ في فقرته الثالثة على واجب "تسديد ربع الزيادة في رأس مال الشركة وكامل منحة الإصدار عند الاقتضاء في أجل ستة أشهر من تاريخ فتح الاكتتاب. وعند التعذر فإنّ قرار الزيادة في رأس مال الشركة يصبح ملغى."

#### 15- إعادة شراء الشركة لأسهمها

قامت عدة شركات مساهمة عامة غير مدرجة بالبورصة بالتنصيص صلب عقودها التأسيسية على إمكانية اخذ الجلسة العامة العادية لقرار إعادة شراء أسهم الشركة. وقد تولت الهيئة تذكير الشركات المعنيةّ بأنّه يحجر على الشركة التي لم يتم إدراج أسهمها بالبورصة إعادة شراء أسهمها من قبل الجلسة العامة العادية. كما أنّ الصورة الوحيدة التي يمكن فيها جلساتها العامة الخارقة للعادة أن تقرر إعادة شراء أسهمها لغاية إلغائها تمّ تنظيمها بمقتضى الفصل 88 من القانون عدد 117 لسنة 1994 وتعلّق بقرار التخفيض في رأس المال لغير سبب تغطية الخسائر.

#### 16- منح المساهمين تسبقة على الأرباح

قامت الهيئة بتذكير شركة بأنّه لا يجوز التنصيص صلب عقودها التأسيسية على إمكانية منح المساهمين تسبقة على الأرباح قبل مصادقة الجلسة العامة على القوائم المالية للشركة باعتبار أنّ الفصل 275 من مجلة الشركات التجارية ربط توزيع الأرباح بالمصادقة من قبل الجلسة العامة على القوائم المالية. وبما أن التسبقة على الأرباح هي فرع من الأرباح فان توزيعها لا يجوز قبل المصادقة.

#### 17- صلاحيات أخذ قرار إصدار القرض الرقاعي:

أسندت شركة صلب عقودها التأسيسية صلاحية أخذ قرار إصدار القروض الرقاعية إلى مجلس الإدارة فتولت الهيئة لفت نظرها إلى أنّه طبقاً لأحكام الفصل 330 من مجلة الشركات التجارية فإنّ للجلسة العامة العادية وحدها الصفة في تقرير إصدار الرقاع أو الترخيص فيه.

#### 18- مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة

أدرجت شركة صلب عقودها التأسيسية بندا ينصّ على عدم حمّل أعضاء مجلس الإدارة لأية مسؤولية عن أفعالهم. فطلبت الهيئة من الشركة المعنية احترام أحكام الفصل 207 من مجلة الشركات التجارية الذي ينص على أنّ "...أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون طبقاً لقواعد القانون العام بالتضامن بينهم تجاه الشركة أو الأجانب عنها عن أفعالهم المخالفة لمقتضيات هذه المجلة أو الأخطاء التي يرتكبونها في تصرفاتهم خصوصاً إذا قاموا بتوزيع أرباح صورية أو لم يعارضوا في هذا التوزيع إلا إذا أثبتوا أنهم قد بذلوا في أعمالهم ما يبذله صاحب المؤسسة المتبصر والوكيل النزيه."

### 19- المنح المسندة لأعضاء مجلس الإدارة

تولت إحدى شركات المساهمة العامة التنصيب صلب عقدها التأسيسي على إمكانية منح تعويضات مالية لأعضاء مجلس الإدارة بعنوان مصاريف التنقل والسكنى وتبعاً لذلك قامت الهيئة بتذكير الشركة المعنية بأنه طبقاً لأحكام الفصل 206 من مجلة الشركات التجارية لا يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أن يتلقوا من الشركة أي مقابل غير الذي نص عليه الفصلان 204 و 205 من المجلة (منح الحضور والمنح الاستثنائية عن المهمات المسندة). ويعتبر باطلاً كل تنصيب مخالف بالعقد التأسيسي.

### 20- مداوالات مجلس الإدارة

أدرجت شركة مساهمة عامة بنداً صلب عقدها التأسيسي ينص على أنّ مداوالات مجلس الإدارة تعتبر صحيحة بمشاركة نصف الأعضاء الحاضرين أو الممثلين. وقد طلبت الهيئة من شركة المعنية احترام أحكام الفصل 199 من مجلة الشركات التجارية الذي ينص على أنه لا تكون مداوالات مجلس الإدارة صحيحة إلا إذا حضرها نصف أعضائه على الأقل. وكل تنصيب بالعقد التأسيسي على خلاف ذلك يعتبر باطلاً.

### 21- أجل التمديد في انعقاد الجلسة العامة الخارقة للعادة

تم تذكير شركة مساهمة عامة من قبل هيئة السوق المالية بواجب احترام عقودها التأسيسية لأحكام الفصل 291 من مجلة الشركات التجارية التي ينص في فقرته الثالثة على أنه في صورة عدم توفر النصاب لانعقاد الجلسة العامة الخارقة للعادة، فإنه يمكن التمديد في أجلها لمدة لاحقة لا تتجاوز شهرين ابتداءً من تاريخ الدعوة لانعقادها.

### الانفتاح على المحيط

إيماناً منها بأنّ الارتقاء بأداء السوق المالية التونسية يقتضي الانفتاح على المحيط المحلي والدولي وتدعيم أطر التعاون مع الهيئات التعديلية المماثلة ومع المنظمات المالية الدولية، دأبت هيئة السوق المالية على المشاركة في التظاهرات المحلية والدولية وعلى تطوير فرص الشراكة وتبادل الخبرات.

#### 1 - التعاون الدولي

في نطاق التواصل مع الهيئات التعديلية الأجنبية، حرصت هيئة السوق المالية خلال سنة 2013 على متابعة جهودها للإجابة على استفسارات نظرائها الأجانب في ما يتعلق بالتشريعات المنظمة للسوق المالية التونسية وتطبيقاتها والتعاون معها في اطار المنظمات العالمية والإقليمية. كما عملت الهيئة على البحث في سبل تعزيز اليات التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الاطراف.

#### 1- الإجابة على استفسارات النظراء الأجانب والمتدخلين في السوق في ما يتعلق بالتشريعات المنظمة للسوق المالية التونسية

تلقت الهيئة جملة من الاستفسارات تقدمت بها هيئات تعديلية للقطاع المالي ومتدخلين في السوق تابعين لبلدان أجنبية على غرار الجزائر، ألمانيا، الامارات العربية المتحدة، تركيا وقبرص. وقد تعلقت هذه الاستفسارات بما يلي:

- القواعد المتعلقة بتحديد العمولات الراجعة للبورصة؛
- القواعد المنظمة للعلاقات بين البورصة والهيئة التعديلية للسوق المالية؛
- الاجراءات والقواعد المنظمة لنهاذ هيئة السوق المالية الى معلومات تخص حرفاء مؤسسات مالية؛
- التصاريح المتعلقة بتجاوز عتبات المساهمة؛
- القواعد الخاصة بتقديم خدمات استثمارية من قبل شركة استثمار غير تونسية الجنسية.

#### 2- التعاون في اطار المنظمات الدولية والإقليمية

##### • الاجابة على استبيانات ذات مواضيع مختلفة

تولت الهيئة، خلال 2013، الاجابة على الاستبيانات التالية:

- استبيان المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال حول التدريب والتثقيف المالي.

- استبيان المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال حول المخاطر الناشئة المتعلقة بأسواق الأوراق المالية.
- استبيان المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال حول تعديل الأنشطة المالية العابرة للحدود.
- استبيان منتدى هيئات تعديل الاسواق المالية التابعة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الاسلامي حول الثقافة المالية.
- استبيان منتدى هيئات تعديل الاسواق المالية التابعة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الاسلامي حول المالية الاسلامية: المنتجات المالية الإسلامية المتوفرة في السوق التونسية مع تحديد الإطار القانوني المنطبق عليها.
- استبيان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول التعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة: تعريفها، الافصاح عنها، مراقبتها وإجراءات الانفاذ الخاصة بالتعاملات المخالفة للأطراف ذوي العلاقة.

### • تبادل المعلومات في نطاق المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال

- تم هيئة السوق المالية بصفة دورية اللجنة الاقليمية لإفريقيا والشرق الاوسط التابعة للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال وبدعوة منها بأخر المستجدات على مستوى نصوصها القانونية و أداء السوق.
- كما انه وبموجب الاتفاقية المتعددة الاطراف للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال المتعلقة بالاستشارة والتعاون وتبادل المعلومات، تسعى هيئة السوق المالية الى التعاون مع الهيئات الاجنبية المماثلة بهدف ضمان تطبيق واحترام القوانين والتراتب الجاري بها العمل.

### 3- المشاركة في التظاهرات الدولية

- مكّنت هيئة السوق المالية إطاراتها وأعاونها من المشاركة في الفعاليات التالية:
- المشاركة في اشغال اللجنة الاقليمية لإفريقيا والشرق الاوسط التابعة للمنظمة العالمية لهيئات اسواق المال المنعقدة في 18 و 19 فيفري 2013 بدبي والتي انتظم على هامشها ملتقى حول " الرقابة المبنية على اساس المخاطر".
- المشاركة في اشغال الدورة الثامنة والثلاثين للاجتماع السنوي للمنظمة العالمية لهيئات اسواق المال المنتظمة بلكسمبورغ من 15 الى 19 سبتمبر 2013، ولقد انتظمت على هامش الاجتماعات حلقات دراسية تناولت بالنظر المحاور الآتية:

- التحديات التي تواجهها الهيئات الرقابية:
- مستقبل الاسواق الناشئة:
- الاستثمارات المسؤولة:
- الادخار الطويل المدى.
- المشاركة في الدورة السنوية لاجتماع المعهد الفرנקفوني لهياكل الإشراف على أسواق المال الذي انتظم من 28 الى 30 جوان 2013 بباريس. ولقد وقع التطرق خلالها إلى جملة من المواضيع الهامة أبرزها:
- تحديد المخاطر وإدارتها من قبل الهيئة التعديلية في اطار الرقابة المبنية على اساس المخاطر:
- المالية الاسلامية:
- حماية المستثمرين في ظل ارساء الاوراق المالية غير المادية ومسكها من قبل هياكل الايداع المركزية.
- المشاركة في منتدى الهيئات التعديلية للأسواق المالية الاعضاء باللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري والمنتدى العربي- التركي للأسواق المالية اللذان انعقدوا يومي 19 و20 سبتمبر 2013 باسطنبول وتناولوا بالدرس محاور على غرار:
- تطوير السوق:
- المالية الاسلامية:
- الثقافة المالية:
- التعاون والاندماج على مستوى الاسواق المالية.
- المشاركة في ملتقى حول " مكاسب الادراج بالبورصة" المنتظم تحت اشراف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها الجزائرية في 25 افريل 2013 بالجزائر.
- المشاركة في اشغال الشراكة المتوسطة بين الهيئات المنظمة للأسواق المالية لبلدان حوض البحر الابيض المتوسط المنعقدة بروما يومي 21 و 22 جانفي 2013. ولقد تضمنت هذه الاشغال اجتماعا لرؤساء الهيئات التعديلية المنخرطة في الشراكة المؤسساتية المذكورة لتباحث عدة نقاط بجدول اعمالها الى جانب الندوة التي انتظمت يوم 22 جانفي والتي وقع التطرق خلالها الى عدة مواضيع على غرار:
- التوجيه الاوروبي المتعلق بمتصرفي صناديق الاستثمار البديلة:
- التوجيه الاوروبي المتعلق بنشرة الاصدار.

- المشاركة في برنامج المعهد الدولي لتطوير الاسواق المالية التابع لهيئة الاوراق المالية والتبادل الامريكية الذي التام من 15 إلى 25 افريل 2013 بالعاصمة واشنطن.
- المشاركة في الملتقى التدريبي السادس للجنة الاستشارية لهيئات التعديل الذاتي التابعة للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال الذي انعقد بتورنتو من 22 إلى 23 ماي 2013 وتناول بالدرس المواضيع التالية:
- تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة:
- التداول السريع او عالي الوتيرة:
- مبادئ المنظمة العالمية لهيئات اسواق المال حول مراقبة المؤسسات والزيارات التفقدية وتطبيق القوانين:
- المشاركة في الملتقى حول " تنظيم اسواق المواد الاساسية و المشتقات " المنعقد من 06 الى 10 ماي 2013 بأبيدجان.
- المشاركة في الملتقى الدوري المنظم من قبل الهيئة الفرنسية للأسواق المالية من 23 الى 27 سبتمبر 2013 بباريس والذي تضمن عرضا لمهام الهيئة الفرنسية لأسواق المال ولتختلف المشاريع الجارية .
- المشاركة في ملتقى خريف 2013 المنتظم تحت اشراف الهيئة الفرنسية للأسواق المالية من 09 الى 11 اكتوبر 2013 بباريس تحت عنوان " من اجل مراقبة ناجعة للسوق: الوسائل والتحديات " مع تسليط الضوء على اخر المستجدات التعديلية على المستوى الاوروبي والآليات الجديدة لتمويل الاقتصاد الحقيقي .
- المشاركة في المائدة المستديرة الاقليمية الثالثة لفريق عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لبورصات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا حول حوكمة المؤسسات المنتظمة تحت اشراف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمسقط في ديسمبر 2013. ولقد تناولت اشغال هذه المائدة جملة من المحاور ابرزها:
- تطور اسواق المال: دور جديد لبورصات الاوراق المالية:
- التحديات المطروحة على مستوى الادراج بالبورصة: من منظور المصدر:
- جلب رؤوس الأموال: من منظور المستثمر:
- اعادة هيكلة بورصات الاوراق المالية.

#### 4- تطوير مجالات التعاون الدولي

إيماناً منها بأنّ الإرتقاء بأداء السوق المالية التونسية يقتضي تدعيم أطر التعاون مع الهيئات التعديلية المماثلة ومع المنظمات المالية الاقليمية والدولية، تعمل هيئة السوق المالية على تطوير فرص الشراكة وتبادل الخبرات.

ولقد تمّ في هذا الإطار تدارس مذكرة تفاهم مع النظير القطري. اذ تلقت هيئة السوق المالية التونسية طلباً غير رسمي من نظيرتها القطرية لإبرام مذكرة تفاهم تنص على تعاون الطرفين في عدّة مجالات على غرار الاستشارات وتبادل المعلومات، انفاذ القوانين والأنظمة المتعلقة بإصدار الاوراق المالية وتداولها وغيرها من منتجات الاستثمار، التعاون التقني والمساعدة الفنية. ولقد تبادلت الهيئتان ملاحظتهما في خصوص مذكرة التفاهم المشار اليها اعلاه في انتظار الامضاء الرسمي للاتفاقية.

كما تمّ الشروع في مسار الانضمام الى اتحاد هيئات الاوراق المالية العربية استجابة لدعوة اتحاد هيئات الاوراق المالية العربية، وشرعت هيئة السوق المالية في تباحث اليات استكمال المسائل المتصلة بعضويتها في الاتحاد ومتطلباتها. وتجدر الاشارة الى ان اتحاد هيئات الاوراق المالية العربية قد تأسس عام 2007 ومقره الرئيسي في مدينة دبي بدولة الامارات العربية المتحدة ويضم 14 عضواً يمثلون هيئات الرقابة في كل من الأردن، الإمارات، الجزائر، السعودية، سوريا، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، مصر، المغرب، لبنان وليبيا. وهو يهدف الى تعزيز التنمية الاقتصادية العربية عن طريق السعي الى تحقيق الملاءمة والتوافق بين القوانين والأنظمة المطبقة في الاسواق المالية العربية والارتقاء بالمستوى التشريعي والتنظيمي لأسواق الاوراق المالية العربية بما يحقق الشفافية والنزاهة والنجاعة.

#### 5- الأنشطة الاخرى للتعاون الدولي

تمحورت بقية أنشطة التعاون الدولي فيما يلي:

- الالتقاء بوفد ممثل " لسيتي بنك لندن " لمناقشة مواضيع على غرار الهيكل التنظيمي للهيئات التعديلية، الدور الذي تلعبه هذه الهيئات بسوق الاوراق المالية وآخر التغييرات على هذا المستوى، المستجدات على صعيد النصوص القانونية والمشاريع المنتظرة، الرقابة المتعلقة بجنحة العارف ونسبة جاعتها، واجبات الافصاح المحمولة على المتدخلين في السوق...
- الالتقاء بممثلين عن " اكسفورد بيزنس قروب " لمناقشة مستقبل وفرص نمو سوق المال التونسية.

- زيارة بعثة خبراء من صندوق النقد الدولي لهيئة السوق المالية وذلك في اطار التشاور مع السلطات التونسية قصد التحديد النهائي للإطار الاقتصادي العام وبرنامج الاصلاحات الداعم لاتفاق الاستعداد الائتماني الوقائي من صندوق النقد الدولي.
- المشاركة في جلسة عمل تدرج في اطار التعاون بين البنك الاسلامي للتنمية والحكومة التونسية في مجال " تطوير المالية الاسلامية".

## II- التعاون المحلي والمشاركة في التظاهرات المحلية

### 1- التعاون مع الجهات العمومية المحلية

تتولى هيئة السوق المالية بوصفها هيئة مختصة، إفادة الجهات العمومية والخاصة بخبرتها حول المسائل القانونية والتقنية التي تعرض عليها وأبدت الهيئة رأيها في هذا المجال حول المواضيع التالية :

- إمكانية ارتفاع عمليات التفويت في جميع أسهم شركة مدرجة بالبورصة بالامتياز الجبائي المتعلق بطرح القيمة الزائدة المتأتية من عمليات البيع أم أنّ الامتياز يقتصر على عمليات التفويت في الأسهم المدرجة بالبورصة دون سواها.
- مشاريع المعايير المحاسبية الخاصة بمؤسسات التمويل الصغير والتي يتعين عليها طبقا لأحكام الفصل 39 من المرسوم عدد 117 لسنة 2011 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 والمتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير مسك محاسبة طبقا للمعايير المحاسبية الخاصة بها. وقد تمّ في هذا الإطار إبداء ملاحظات حول المسائل المتعلقة بالرقابة الداخلية وبالتنظيم المحاسبي للمؤسسات المعنية.
- دراسة حول نظام التأمين الجماعي على الحياة. وقد تمّ إبداء ملاحظات حول إمكانية إسناد إعفاء جبائي فيما يخصّ الحصة التي يتكفلّ بها المشغلّ بعنوان هذا الصنف من التأمين وذلك قصد تخفيف أعباء المؤسسات بالنظر إلى صعوبة الوضع الاقتصادي.
- دليل محاسبي لشركة تصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير وقد تمت دعوة الشركة المعنية إلى تلافى الإخلالات والنقائص المسجلة.
- مجال وجدوى مهمة التدقيق في البنوك العمومية التونسية.
- إمكانية تمديد أجل الانتفاع بالامتياز الجبائي المنصوص عليه بالفصلين 31 و32 من القانون عدد 85 لسنة 2006 المؤرخ في 25 ديسمبر 2006 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2007 والمتمثّل

في طرح من الربح الخاضع للضريبة القيمة الزائدة المتأتية من الإسهام بالأسهم في راس مال الشركة الأمّ أو الشركة القابضة شريطة التزامهما بإدراج أسهمهما ببورصة الأوراق المالية بتونس في أجل اقصاه موفى السنة الموالية لسنة الطرح. وقد أفادت الهيئة الجهة التي طلبت رأيها بأنّ التمديد في الاجل لسنة واحدة بقرار من وزير المالية على أساس تقرير معلل من هيئة السوق المالية. وقد قامت الهيئة بإعداد تقريرين في الغرض وإحالتها إلى وزير المالية لتمكين الشركات المعنية من تمديد أجل الانتفاع بالامتياز الجبائي المذكور وقد تمكنت الشركات المعنية من الانتفاع به.

- مشروع ميثاق التدقيق الداخلي لمؤسسة عمومية وقد ابدت الهيئة جملة من الملاحظات تتعلق بضرورة الاستئناس بالمعايير الدولية عند إعداد الميثاق ولأخذ بعين الاعتبار الجوانب المتعلقة بتقييم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة المعنية وبالتصرف فيها.

- دراسة حول مراقبة اعمال مراقبي الحسابات. وقد اقترحت هيئة السوق المالية بوصفها تسهر على ضمان جودة المعلومات المالية المنشورة من قبل شركات المساهمة العامة، إحداث مؤسسة مستقلة لمراقبة أعمال مراقب الحسابات على غرار ما هو معمول في المنظومة الفرنسية.

- مشروع قانون المالية لسنة 2014 بالتنسيق مع المجلس الوطني للجباية باعتبار أنّ الهيئة هي عضو في هذا المجلس. وتجدر الإشارة أنّ المجلس الوطني للجباية يتولى تقييم النظام الجبائي ومدى ملاءمته مع الأهداف المرسومة والمتعلقة خاصة بتوازن المالية العمومية وتحقيق النجاعة الاقتصادية والعدالة الجبائية.

- أحكام تفسيرية للنصوص المتعلقة بالأداء على القيمة المضافة فيما يخصّ توسيع مجال الخصم من المورد بعنوان اقتناء العقارات والأصول التجارية من قبل مصالح الدولة والجماعات المحلية والشركات والمؤسسات العمومية.

- تحديد مجال تطبيق الأحكام الجبائية المتعلقة بالأتاوة التي تمّ إحداثها قصد تدعيم موارد صندوق الدعم.

- تيسير الإجراءات الجبائية في مجال تحويل الموارد أو الأرباح إلى الخارج.

- النظام الجبائي للمدخرات المكوّنة من قبل مؤسسات القرض.

- دراسة جبائية حول توسيع المجال الضريبي وتقليص الإعفاءات ومقاومة التهرب الضريبي إضافة إلى ملاءمة النظام الجبائي مع التطور الاقتصادي والاجتماعي وكذلك مراجعة الاحكام الجبائية المتعلقة بالسوق المالية.

- تحديد النظام الجبائي الملائم للصكوك الإسلامية.

- المشاركة في أعمال المجلس الوطني للجباية فيما يتعلق بإصلاح النظام الجبائي التونسي وبالخصوص بالنسبة للجوانب التالية:

- الضرائب المباشرة والامتيازات الجبائية،
- الضرائب غير المباشرة كالأداء على القيمة المضافة،
- مراجعة النظام التقديري،
- إصلاح الجباية المحلية،
- الشفافية ومقاومة التهرب الضريبي،
- تطوير الإدارة الجبائية.

## 2- المشاركة في التظاهرات المحلية

شاركت هيئة السوق المالية في التظاهرات التالية:

- ملتقى حول "مكافحة الاثراء غير المشروع وتضارب المصالح: تعزيز نظام التصريح بالمكاسب" المنتظم تحت اشراف مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالحوكمة ومقاومة الفساد وذلك يوم 14 فيفري 2013 بتونس.

- ورشة عمل حول "التخفيض في تكاليف تحويل اموال المهاجرين بالخارج والبحث في سبل تأثيرها الامثل على التنمية" انتظمت يوم 19 جوان 2013 بمقر البنك المركزي التونسي.

- اليوم الاعلامي المخصص لنشر التقرير الثالث والعشرين حول الاستثمار على المستوى العالمي المنتظم تحت اشراف وكالة التشجيع على الاستثمارات الخارجية في 27 جوان 2013 بتونس.

- المحاضرة المشفوعة بنقاشات التي نظمتها جمعية وسطاء البورصة بالتعاون مع معهد التكوين لبورصة تونس يوم 14 ماي 2013 بتونس حول جرائم السوق.

- الدورة الرابعة لمنتدى رؤوس الاموال بالاوروماد تمحورت حول ” راس المال استثمار وتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة“ والتي انتظمت يومي 30 و31 ماي 2013 بتونس.
- دورة تدريبية حول ” التحليل التقني للأسواق المالية ” التي انتظمت من 07 الى 10 ماي 2013 بتونس تحت اشراف معهد التكوين لبورصة تونس.
- الدورة التدريبية التي انتظمت من 07 مارس الى 11 ماي 2013 بمعهد التكوين لبورصة تونس حول المالية الاسلامية.

**العنوان الثالث**  
**المحيط الاقتصادي وتطور الأسواق المالية**

### المحيط الاقتصادي

#### أ- المحيط الاقتصادي الدولي

عرفت سنة 2013 تراجعاً طفيفاً في نسبة النمو العالمي التي بلغت 2,8% مقابل 3,2% سنة 2012. ولئن اتسمت الثلاثية الأولى من سنة 2013 بنسق نمو ضعيف نتيجة تراجع مؤشرات النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن نسب النمو العالمي تميّزت خلال بقية السنة بارتفاع نسقتها بفضل اعتماد الدول المتقدمة لسياسات نقدية توسعية حيث حافظت البنوك المركزية في هذه الدول على نسب فائدة منخفضة مع إعلانها على مواصلة دعمها للنمو الاقتصادي خلال المرحلة القادمة من خلال تبني سياسات نقدية مرنة.

كما تميّزت سنة 2013 بوجود تباين في النتائج الاقتصادية المسجلة من منطقة إلى أخرى. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تراجع نسبة النمو من 2,8% سنة 2012 إلى 1,9% سنة 2013 نتيجة الترفيع في الضرائب والتقليص في النفقات قصد الحدّ من عجز الميزانية الذي بلغ 4,1% سنة 2013 مقابل 6,7% سنة 2012. وقد مكّنت السياسة النقدية المرنة التي تمّ تطبيقها من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والمتمثلة في اعتماد نسب فائدة قريبة من 0% وفي ضخّ كميات هامة من السيولة من تمكين الاقتصاد الأمريكي من تجاوز الآثار السلبية لسياسة الترفيع المشط في الضرائب والحدّ من النفقات الفيدرالية. وحافظ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في بداية سنة 2013 على وتيرة شرائه للأصول بتخصيص مبلغ 85 مليار دولار في الشهر لذلك (45 مليار دولار لاقتناء رفاع الخزينة و40 مليار دولار لاقتناء السندات الرهنية) ولئن تمّ بعد نشر مؤشرات إيجابية للاقتصاد الأمريكي الإعلان خلال شهر ديسمبر 2013 عن تقليص هذا المبلغ من 85 إلى 75 مليار دولار بداية من سنة 2014، إلا أن هذا الإعلان لم يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي باعتبار أن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أكدّ في الوقت نفسه على مواصلة تبني سياسة نقدية مرنة من خلال اعتماد نسب فائدة تتراوح بين 0 و0,25 طالما كان معدّل البطالة يتجاوز 6,5% ومعدّل التضخم 2,5%.

وفي منطقة اليورو، عرف النمو الاقتصادي تراجعاً سنة 2013 بنسبة 0,4%. وقد تقلّص معدّل النشاط خلال الثلاثية الأولى بنسبة 0,3% إلا أنه خلال النصف الثاني من سنة 2013 تمّ تسجيل نتائج إيجابية على المستوى الاقتصادي بفضل اعتماد الدول لسياسات مالية مرنة وتراجع هام لمعدلات التضخم إضافة إلى استرجاع الثقة في مستقبل العملة الأوروبية. وقد بلغ معدّل النشاط خلال الثلاثيات الثانية والثالثة والرابعة لسنة 2013 تباعاً 0,3% و0,1% و0,3%.

وقصد مجابهة مخاطر تقلص النشاط الاقتصادي نتيجة الانخفاض الهام في معدلات التضخم التي تراجعت من 2% في بداية سنة 2013 إلى 0,7% في شهر أكتوبر من نفس السنة، تولى البنك المركزي الأوروبي تخفيض نسبة فائدته في مناسبتين (في شهر ماي ثم في شهر نوفمبر) حيث بلغت 0,25% كما بادر بالإعلان عن مواصلة اعتماد سياسة نقدية مرنة خلال مدة مطولة. إضافة إلى ذلك شهدت منطقة اليورو تقدماً في مسار الوحدة البنكية حيث تمّ إسناد مهام التعديل والمراقبة البنكية إلى البنك المركزي الأوروبي الذي سيتولى الإشراف مباشرة على أكثر من 130 بنك خلال سنة 2014.

وعلى مستوى الاقتصاد الصيني بلغت نسبة النمو 7,7% سنة 2013 وهو ما يمثل أدنى معدل نمو منذ ثلاثة عشر سنة. وقد حافظت الصين على سياستها النقدية دون تخفيض في نسبة الاقراض (6%) أو في نسب الاحتياطي الوجودي للبنوك. كما تميّزت سنة 2013 بتقليص الاقتصاد الصيني لتبعيته تجاه الصادرات والاستثمارات في الصناعات الثقيلة من خلال التركيز على الاستهلاك الداخلي والاستثمار الخاص. إضافة إلى ذلك تمّ سنة 2013 اتخاذ إجراءات جديدة لمزيد تحرير الأسواق المالية عبر تمكين البنوك من مرونة أكبر في مجال تحديد نسب الاقراض والإعلان عن إنشاء منطقة تجارة حرّة في شانغهاي.

وتحسنت التوقعات الاقتصادية العالمية سنة 2013 بفضل عودة النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة. ورجّح صندوق النقد الدولي في تقديراته الجديدة إمكانية تسارع نسق النمو العالمي خلال سنة 2014 ليبلغ 3,7% قبل أن يصل إلى 3,9% سنة 2015. كما أنّه من المنتظر أن يرتفع نسق النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ليبلغ 2,8% سنة 2014 مقابل 1,9% سنة 2013. وعلى مستوى منطقة اليورو ستميز سنة 2014 بعودة النمو الاقتصادي لتبلغ نسبة النشاط الاقتصادي 1% في 2014 ثمّ 1,4% سنة 2015. إلا أنّ صندوق النقد الدولي يتوقع تسجيل تباين في نسب النمو بين بلدان منطقة اليورو حيث سيتمّ تسجيل ارتفاع طفيف في هذه النسب صلب البلدان التي عرفت صعوبات اقتصادية هامة على غرار اسبانيا والتي ستبلغ نسبة نمو اقتصادها سنة 2014 0,6% ثمّ 0,8% سنة 2015. أمّا في اليابان ستسجّل نسبة النمو سنة 2014 اسقراراً حيث ستبقى في حدود 1,7% مع إمكانية تراجعها سنة 2015 لتبلغ 1% نتيجة التراجع المرتقب للنشاط الاقتصادي جزاء الترفيع في الضريبة على الاستهلاك بداية من سنة 2014.

وعلى مستوى الدول النامية ستبلغ سنة 2014 نسب النمو 5,1% ثمّ 5,4% سنة 2015. بينما من المنتظر أن يسجّل الاقتصاد الصيني تراجعاً في نسبة نموه خلال سنة 2014 و2015 نتيجة الإجراءات التي تمّ اتخاذها قصد تقليص إسناد القروض والترفيع في نسب الفائدة البنكية. وستبلغ نسبة النمو 7,5% سنة 2014 و7,3% سنة 2015.

البطالة <sup>أ</sup>			أسعار الاستهلاك			الناتج المحلي الإجمالي			
التوقعات			التوقعات			التوقعات			
2015	2014	2013	2015	2014	2013	2015	2014	2013	
7,3	7,5	7,9	1,6	1,5	1,4	2,3	2,2	1,3	الاقتصادات المتقدمة
6,2	6,4	7,4	1,6	1,4	1,5	3,0	2,8	1,9	الولايات المتحدة
11,6	11,9	12,1	1,2	0,9	1,3	1,5	1,2	0,5-	منطقة اليورو
3,9	3,9	4,0	1,7	2,8	0,4	1,0	1,4	1,5	اليابان
-	-	-	5,2	5,5	5,8	5,3	4,9	4,7	الاقتصادات الناشئة و النامية
4,1	4,1	4,1	3,0	3,0	2,6	7,3	7,5	7,7	الصين

المصدر: صندوق النقد الدولي

## II - المحيط الاقتصادي الوطني

بعد استرجاعه لانسق النمو سنة 2012، عرف الاقتصاد التونسي تراجعاً خلال سنة 2013 حيث بلغت نسبة النمو 2,6% مقابل 3,6% سنة 2012. ويعود ذلك أساساً إلى التراجع المسجل بقطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 4,1% مقابل ارتفاعه سنة 2012 بنسبة 3,9% وذلك بسبب انخفاض محصول الحبوب بنسبة 43% مقارنة بالسنة المنقضية حيث بلغ حجم المحصول 13 مليون قنطار مقابل 23 مليون قنطار سنة 2012. كما سجّل قطاع الصناعات غير العملية انخفاضاً بلغ 1,7% مقابل انخفاضه بنسبة 2,1% سنة 2012 في حين واصل قطاع الصناعات العملية نسقه التصاعدي حيث سجّل ارتفاعاً بنسبة 3% مقابل ارتفاع بـ 1,8% سنة 2012. وارتفع كذلك قطاع الخدمات المسوقة وغير المسوقة تبعاً بنسبة 4,3% و 5,8%.

وبلغت نسبة التضخم 6,1% في سنة 2013 مقابل 5,5% سنة 2012. ويعود تسارع التضخم بالأساس إلى تراجع قيمة الدينار وارتفاع أسعار بعض المنتجات الموردة وتهريب بعض المواد إلى البلدان المجاورة وكذلك ارتفاع الأجور.

وسجّل مؤشر أسعار الاستهلاك بحساب الانزلاق السنوي، تطوراً بنسبة 6,07% خلال شهر ديسمبر 2013 مقابل 5,89% خلال نفس الفترة من سنة 2012. وقد شهدت نسبة التضخم تراجعاً بداية من شهر أوت بعد أن سجلت أعلى مستوى لها خلال شهر جانفي 2013 حيث بلغت 6,62% ويعود هذا التراجع أساساً إلى تعديل البنك المركزي لسياسته النقدية. ومن حيث المعدلات الشهرية فقد بلغت نسبة التضخم 6,15% سنة 2013 مقابل 5,51% سنة 2012. وعلى مستوى التجارة الخارجية تطورت الصادرات بنسق أسرع من الواردات حيث ارتفعت الصادرات خلال سنة 2013 بنسبة 4,16% في حين ارتفعت الواردات بنسبة 3,49% مقارنة بسنة 2012. وبلغت المبادلات التجارية التونسية ما قيمته 27701,1 مليون دينار عند التصدير و 39509,4 مليون دينار عند التوريد. ويعود الارتفاع المسجل للصادرات إلى تطور صادرات العديد من القطاعات وبالأساس صادرات المواد الفلاحية والغذائية بنسبة 23,46% و مواد التجهيز

بنسبة 7,55% ومواد الاستهلاك الأخرى بنسبة 6,12% أمّا بالنسبة للواردات فيعود ارتفاعها إلى ارتفاع واردات مواد الاستهلاك بنسبة 11,40% والمواد الفلاحية والغذائية الأساسية بنسبة 8,39% والطاقة بنسبة 5,84%.

وأدى هذا الارتفاع في المبادلات إلى تحسن نسبة تغطية الواردات بالصادرات بـ 0,58 نقطة ليبلغ 70,11% مقابل 69,53% سنة 2012.

2013	2012	(%)
2,6	3,6	النمو (بأسعار السوق)
-4,1	3,9	الفلاحة والصيد البحري
3,0	1,8	الصناعات المعملية
-	3,2	منها : - الصناعات الميكانيكية والكهربائية
-	-3,8	- صناعات النسيج والملابس والجلد
-1,7	-2,1	الصناعات غير المعملية
4,3	5,3	الخدمات المسوقة
5,8	6,3	الخدمات غير المسوقة

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

أمّا بالنسبة للميزان العام للدفعوعات فقد سجل عجزا هاما بلغ 1094,6 مليون دينار مقابل فائض بـ 2138 مليون دينار سنة 2012 وذلك نتيجة الارتفاع في مستوى عجز ميزان المدفوعات الجارية وتراجع فائض ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية.

ويعود تفاقم عجز ميزان العمليات الجارية بالخصوص إلى ارتفاع عجز ميزان السلع بما قيمته 110,2 مليون دينار أي بنسبة 1,16%. كما يرجع هذا العجز كذلك إلى تسجيل عجز بميزان مداخيل العوامل قيمته 112,9 مليون دينار.

أمّا بالنسبة لتطور ميزان عمليات رأس المال والعمليات المالية فقد انخفضت قيمة هذه الأخيرة بـ 1947,2 مليون دينار أي بنسبة 37,58% مقابل تسجيلها لارتفاع سنة 2012 بلغ 5203,9 مليون دينار أي بنسبة 260%.

2013	2012	(%)
6437,3-	5812,4-	العمليات الجارية
9645,2-	9535-	منها : - السلع
2834	3053,4	- الخدمات
112,9-	282,3	- دخل عوامل الإنتاج
486,8	386,9	- التحويلات من جانب واحد
5342,7	7829,6	الحسابات برأس المال والعمليات المالية
161,5	701,2	منها : - الحسابات برأس المال
5181,2	7128,4	- العمليات المالية
-	120,8	عمليات التعديل
-1094,6	2138,0	التوازن العام

المصدر: البنك المركزي التونسي

### الاسواق المالية العالمية

كان أداء معظم أسواق البورصات متميِّزا خلال سنة 2013 حيث تمّ تسجيل أرقام قياسية على مستوى المؤشرات. وقد حققت هذه النتائج بالخصوص بفضل مواصلة البنوك المركزية تدخّلها لدعم للنمو الاقتصادي عبر اعتماد سياسات نقدية مرنة مما مكّن الاسواق المالية العالمية من المحافظة على نسقتها الإيجابية ومن تجاوز المخاوف التي برزت أثناء تعثر المفاوضات حول الميزانية الفيدرالية الأمريكية وكذلك المخاوف المرتبطة بإمكانية تغيير الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسياسته في مجال إعادة شراء الدين العمومي.

وقد سجلت البورصة اليابانية أفضل نتائج سنة 2013 من بين بورصات الدول المتقدمة حيث أنهى مؤشر "نيكاي 225" السنة بـ 16 291 نقطة مقابل 10 395 نقطة سنة 2012 أي بنسبة ارتفاع تبلغ 57%. وعلى مستوى السوق المالية الأمريكية، حقق مؤشر "داو جونز" نتائج إيجابية حيث ارتفع بنسبة 26.50% وهي نسبة سنوية لم يتمّ تحقيقها منذ سنة 1996. وسجّل أيضا مؤشر "ستاندرد أند بورز 500" أفضل نتائجه منذ سنة 1997 إذ حقق ارتفاعا يبلغ 29.6%.

وبالنسبة للمنطقة الأوروبية فقد انتهت الأسواق المالية سنة 2013 بنسق تصاعدي. و سجّل مؤشر "كاك 40" الفرنسي ارتفاعا بنسبة 18% وهي نتيجة لم يقع تحقيقها منذ سنة 2009 حيث تمّ حينها تسجيل ارتفاع بنسبة 22.30%. كما حقق مؤشر "داكس 30" الألماني ارتفاعا قياسيا بلغ 25.5%. وسجّل كلّ من مؤشر "إيكس 35" الإسباني و"ميب" الإيطالي على التوالي ارتفاعا بنسبة 21.42% و 16.5%. وأنهى مؤشر "فتاس 100" البريطاني السنة بنسبة ارتفاع تبلغ 14.43%.

وخلافا لبورصات الدول المتقدمة، شهدت الاسواق المالية للدول النامية تراجعا نسبيا حيث سجلت على التوالي كلّ من البورصة المكسيكية والبرازيلية والصينية على التوالي انخفاضا بنسبة 2% و 15.5% و 7% واكتفت البورصة الهندية بتحقيق ارتفاع يبلغ 9% وهو ما يعدّ تراجعا مقارنة بسنة 2012.

وارتفعت رسملة البورصة سنة 2013 على المستوى العالمي بنسبة 18.16% بفضل النسق التصاعدي الذي شهدته مختلف البورصات العالمية وعودة الإدراجات بالبورصة حيث بلغ حسب إحصائيات مكتب "أرنست ويونغ" عدد الشركات التي تولت سنة 2013 إدراج سنداتّها بأسواق البورصة 864 شركة وبلغ حجم الموارد التي تمّت تعبئتها 163 مليار دولار أي بنسبة ارتفاع تقدر به 30% مقارنة بسنة 2012.

وفيما يخصّ مختلف مراحل تطور أداء الأسواق المالية العالمية خلال سنة 2013، فتجدر الإشارة أنّ هذه الأسواق افتتحت السنة مسجلة نتائج متميِّزة بعد توصل الفرقاء السياسيين في الولايات

المتحدة الأمريكية إلى اتفاق حول الميزانية الفيدرالية. كما تفاعلت الأسواق المالية العالمية إيجابيا مع قرار صندوق النقد الدولي في 16 جانفي 2013 دفع قسط جديد من المساعدات المالية لدعم الاقتصاد اليوناني يبلغ حجمها 3.24 مليار يورو مما مكن من تجاوز الشكوك حول إمكانية إيفاء اليونان بتعهداتها في مجال الإصلاحات المالية والاقتصادية.

وقد واصلت مؤشرات البورصات العالمية نسقها التصاعدي حتى شهر ماي 2013 بفضل نشر إحصائيات مشجعة آنذاك حول نمو الاقتصاد العالمي بالخصوص في كل من الولايات المتحدة والصين رغم بروز بعض مؤشرات بداية انكماش اقتصادي في منطقة اليورو حيث أعلن معهد الإحصاء الأوروبي في منتصف شهر فيفري 2013 عن انخفاض بنسبة 0,6% في الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو خلال الثلاثة الاخيرة من سنة 2012 وهو ما يعدّ أهم تراجع للنشاط الاقتصادي منذ الثلاثة الأولى لسنة 2009 مع الإشارة إلى أنّ الناتج المحلي الإجمالي السنوي قد انخفض بنسبة 0,5%.

ومكّنت الإجراءات المتخذة من قبل البنوك المركزية وبالخصوص الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي لدعم النشاط الاقتصادي عبر ضخ السيولة اللازمة من الحفاظ على المنحى التصاعدي للأسواق المالية العالمية. وقد واصل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سياسة إعادة شراء رفاع الخزينة الأمريكية والسندات الرهنية بوتيرة 85 مليار دولار في الشهر إضافة إلى إعلانه عن المحافظة على نسب فائدة منخفضة (تراوحت بين 0 و0.25) طالما تجاوزت نسبة العاطلين عن العمل 6,5% وظلت نسبة التضخم أقل من 2,5%. وفي نفس الإطار تعهد البنك المركزي الأوروبي بمنح السيولة اللازمة للبنوك حتى منتصف سنة 2014 مع مساعدة الشركات الصغرى والمتوسطة في الحصول على التمويلات اللازمة.

كما تأثرت البورصات العالمية بصفة إيجابية بعد التوصل إلى إيجاد حلّ للأزمة السياسية بإيطاليا ولأزمة الديون القبرصية حيث وافق وزراء مالية منطقة اليورو على برنامج المساعدات الدولية التي سيتمّ منحها لقبرص والبالغة 10 مليار يورو وذلك مقابل تفكيك ثاني أكبر بنك وإشراك أصحاب الحسابات التي تفوق 100000 يورو.

وبداية من 22 ماي 2013 تراجعت مؤشرات الاسواق المالية العالمية وخاصة منها الآسوية نتيجة إعلان الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على الشروع في التغيير التدريجي للسياسة النقدية المتبعة والتي اتسمت حتى ذلك الحين بمرونتها.

ولكن سرعان ما استرجعت الأسواق العالمية نسقها التصاعدي بداية من شهر جويلية 2013 بفضل الإعلان عن مؤشرات اقتصادية إيجابية بكل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو. وارتفعت نسبة الاستثمارات والصادرات صلب الاقتصاد الأمريكي مما مكن من مجابهة تراجع مؤشرات الاستهلاك الداخلي كما شهدت منطقة اليورو عودة النمو الاقتصادي بداية من شهر جويلية

لأول مرة منذ سبعة عشر شهرا وتجدر الإشارة إلى أنّ 391 شركة مدرجة صلب مؤشر "ستاندرد آند بورز 500" قد تولت الإفصاح عن مؤشراتها الثلاثية، وكانت نتائج 55% منها أفضل من المتوقع كما أنّه من بين الهـ 20% من الشركات الأوروبية التي أفصحت عن مؤشراتها الثلاثية 53% منها حققت نتائج أفضل من المتوقع.

ويعود كذلك المنحى التصاعدي للأسواق العالمية المسجّل في شهر جويلية إلى تعهّد البنوك المركزية بمواصلة دعم النمو الاقتصادي إذ أعلن كلّ من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي على اعتماد سياسة نقدية مرنة وتعهدّ البنك المركزي الأوروبي باعتماد نسب فائدة منخفضة لفترة مطوّلة.

وبداية من شهر أوت 2013 تراجعت مجددا البورصات العالمية باستثناء البورصة الفرنسية التي تمكنت من الحفاظ على النسق التصاعدي حتّى منتصف شهر أوت. ويعود هذا التراجع إلى المخاوف المرتبطة بالإطار الزمني لتنفيذ إجراءات دعم الاقتصاد الأمريكي من قبل الاحتياطي الفيدرالي وإعلان وزارة المالية الأمريكية على ضرورة الترفيع في سقف الدين العمومي.

وخلال النصف الأول من شهر سبتمبر تمكنت الأسواق المالية العالمية من استرداد عافيتها مع التأكيد من عدم حصول تدخل عسكري في سوريا من شأنه التأثير على أسعار المحروقات ومع الإعلان غير المتوقع عن مواصلة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سياسة إعادة شراء الأصول. ولكن خلال النصف الثاني من شهر سبتمبر انخفضت مؤشرات البورصات العالمية مجددا نتيجة تعثر المفاوضات حول الميزانية الفيدرالية الأمريكية ما قد يترتب عنه شلل تام صلب الإدارة الأمريكية على غرار ما حصل سنة 2011 والذي دفع وكالة التصنيف ستاندرد آند بورز لجرمان الولايات المتحدة من ترقيمها السيادي المرموق "أأأ".

ولم تتمكن الأسواق المالية من استرجاع نسقها التصاعدي إلاّ بداية من منتصف شهر أكتوبر 2013 بالتزامن مع التوصل إلى حلّ بشأن الميزانية الفيدرالية الأمريكية ومع تمديد الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لدعمه للاقتصاد من خلال المحافظة على وتيرة إعادة شراء الأصول بتخصيص مبلغ 85 مليار دولار في الشهر.

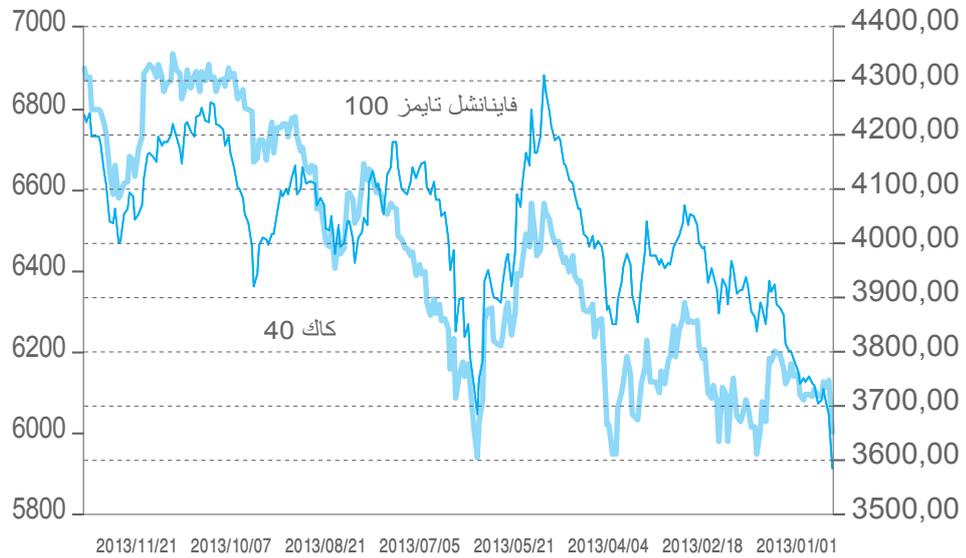
وقد تواصل المنحى الإيجابي للبورصات العالمية إلى غاية نهاية سنة 2013 بفضل تحقيق الاقتصاد الأمريكي لنتائج أفضل مما كان متوقعا ومع توضيح الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي للملامح سياسته النقدية حيث تمّ تبني تخفيض طفيف في المبلغ الشهري المخصص لإعادة شراء رفاع الخزينة من 85 إلى 75 مليار دولار. وتأثرت كذلك الاسواق العالمية إيجابيا بالإعلان عن التوصل لاتفاق حول توحيد النظام البنكي الأوروبي من خلال إحداث آلية موحدة لمواجهة حالات إفلاس البنوك الأوروبية وستدخل الإجراءات المتخذة حيز التنفيذ بداية من سنة 2015 وستطبّق مباشرة على 130 بنك أوروبي ودولي هي من أهم البنوك.

### تطور مؤشرات سوق الأوراق المالية في الدول المتقدمة

2013	2012	2011	تطور المؤشر %			المؤشر	البورصة
			2013	2012	2011		
16576,66	13104,14	12217,6	26,50	7,26	5,53	داو جونز	نيويورك
16291,31	10395,18	8455,35	56,72	22,94	-17,34	نيكاي 225	طوكيو
6749,09	5897,81	5572,28	14,43	5,84	-5,55	فاينانشال تايمز 100	لندن
9552,16	7612,39	5898,35	25,48	29,06	-14,69	داكس 30	فرانكفورت
4295,95	3641,07	3159,81	17,99	15,23	-16,95	كاك 40	باريس
9916,70	8167,5	8566,3	21,42	-4,66	-13,11	إيكس	مدريد

المصدر: بلومبرج

### تطور مؤشرات أسواق الأوراق المالية في باريس و لندن



### تطور مؤشرات أسواق الأوراق المالية في نيويورك و طوكيو



عرفت البورصات العربية خلال سنة 2013 نسفا تصاعديا مقارنة بسنة 2012 التي شهدت تفاوتاً هاماً في النتائج المسجلة من بورصة إلى أخرى. حيث ارتفعت سنة 2013 معظم البورصات العربية باستثناء بورصة لبنان وكل من بورصة الجزائر (-16,72%) والمغرب (-2,62%) وتونس (-4,33%) حيث يعود الانخفاض المسجل في البورصة التونسية إلى تراجع أسهم عديد الشركات المدرجة وبالخصوص تلك المنتمة للقطاع البنكي وقطاع التأمين وقطاع المواد الأساسية مما انعكس سلباً على رسملة البورصة.

في حين سجّل المؤشر العام لسوق دبي المالي أفضل نتيجة من بين بورصات المنطقة إذ ارتفع بنسبة 107,7% يتبعه مؤشر بورصة ابوظبي بارتفاع بلغ 63,08%.

### تطور مؤشرات أسواق الأوراق المالية العربية

البورصة	المؤشر	تطور المؤشر %			2011	2012	2013
		2011	2012	2013			
أبوظبي	مؤشر ابوظبي	-11,68	9,51	63,08	2743,6	2630,86	290,304
الجزائر	-	18,04	-11,08	-16,72	1450,26	1289,51	1073,89
العربية السعودية	المؤشر العام	-3,07	5,98	25,5	6121,8	6801,22	8535,6
البحرين	مؤشر البحرين العام	-20,15	-6,08	16,27	1143,69	1074,13	1,248.86
دبي	المؤشر العام لسوق دبي المالي	-17	19,89	107,69	1803,6	1622,53	3369,81
مصر	اجكس 30	-49,28	50,24	24,63	8,6208	5442,37	6,782.84
الأردن	المؤشر العام	-15,95	-1,88	5,53	1995,1	1957,61	2065,83
الكويت	مؤشر السوق السعري	-16,88	2,77	26,94	5786,8	5947,14	7549,52
لبنان	بلوم	-20,25	-1,61	-0,66	1176,7	1157,75	1150,1
المغرب	مازي	-12,86	-15,13	-2,62	10443,8	9359,19	9114,14
عمان	مسم 30	-16,55	1,44	18,64	5679,2	5760,84	6834,56
فلسطين	مؤشر القدس	-2,59	0,14	13,37	493	477,59	541,45
قطر	مؤشر بورصة قطر	1,12	-4,79	24,17	6959,2	8358,94	10379,59
السودان	الخرطوم	-	16,04	15,64	2368,5	2748,3	3178,07
سوريا	مؤشر سوق دمشق	-49,42	-11,49	62,36	869,51	769,6	1249,49
تونس	توناندكس	-7,63	-3,02	-4,33	4291,7	579,854	4381,32

المصدر: بلومبرج وبورصة تونس وبورصة فلسطين

### السوق المالية التونسية

سجّلت السّوق الماليّة التونسية خلال سنة 2013 إدراج 12 شركة ومجمع شركات ببورصة الأوراق المالية بتونس مكنت من رسملة إضافية قدرها 1176 مليون دينار.

وكانت الإدراجات على النحو التالي:

7 - شركات بالسوق الرئيسية للبورصة : وان تاك القابضة، أورو سيكل، بيت الإيجار المالي التونسي السعودي، حنبعل ليز، سيتي كار، مصنع الورق الخشبي بالجنوب، وشركة المواد الصحية "ليلا".

5 - شركات بالسوق البديلة للبورصة : لاندور، هاي تاك، نيو بادى لاين، سيفاكس آر لينز، الشركة التونسية للطلاء سوتيماي.

- وبذلك بلغ عدد الشركات المدرجة بالبورصة 71 شركة في موفى سنة 2013 من بينها 9 شركات مدرجة بالسوق البديلة.

وعلى مستوى سوق الإصدارات، بلغ حجم الموارد التي تمت تعبئتها سنة 2013 بعنوان الإصدارات بالسوق الماليّة 672 مليون دينار مقابل 580.1 مليون دينار سنة 2012 وبذلك سجّلت نسبة مساهمة السّوق الماليّة في تمويل الاستثمار الخاص ارتفاعا مقارنة بالسّنة الماضية حيث بلغت 6,9% مقابل 6,6% سنة 2012.

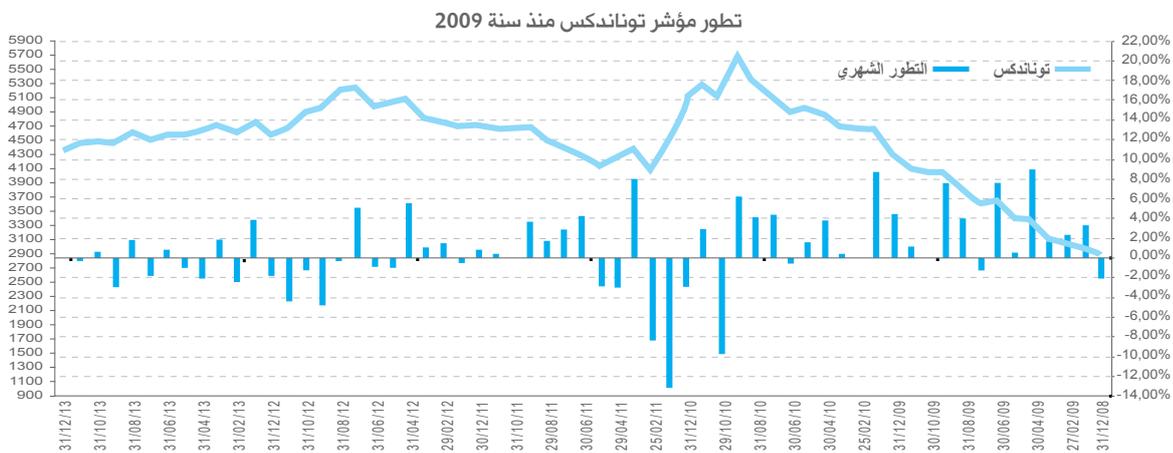
وبلغت في موفى سنة 2013، رسملة البورصة 14 093 مليون دينار مقابل 13 780 مليون دينار في موفى سنة 2012 وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة % 2,27. وسجلت حصّة المساهمة الأجنبية في رسملة البورصة سنة 2013 انخفاضا طفيفا مقارنة بالسّنة السابقة لتبلغ % 20,04 مقابل 20,51% سنة 2012.

وأفضل مؤشر توناندكس سنة 2013 في مستوى 4 381,32 نقطة مسجلا تراجعا بنسبة %4,33. و يعود هذا التراجع في المردود إلى عدم استقرار الوضع السياسي والأمني مما لم يساعد المستثمرين على تجاوز مخاوفهم و عدم وجود مؤسسات استثمارية قادرة على توفير الإستقرار في السوق المالية.

### المؤشرات الرئيسية للسوق الثانوية

2013	2012	2011	2010	2009	2008	
71	59	57	56	52	50	عدد الشركات المدرجة
14093	13780	14452	15282	12227	8301	رسملة السوق (مليون دينار)
19.76	19.70	22.4	24.1	20.8	15.0	نسبة الرسملة من الناتج المحلي (%)
4381	4580	4722	5113	4292	2892	مؤشر توناندكس (بالنقاط)
-4.3	-3.0	-7.6	19.1	48.4	10.7	نسبة تطور مؤشر توناندكس (%)

### يوضح الرسم البياني اللاحق تطور المؤشر توناندكس منذ سنة 2009 إلى سنة 2013



### السوق الأولية

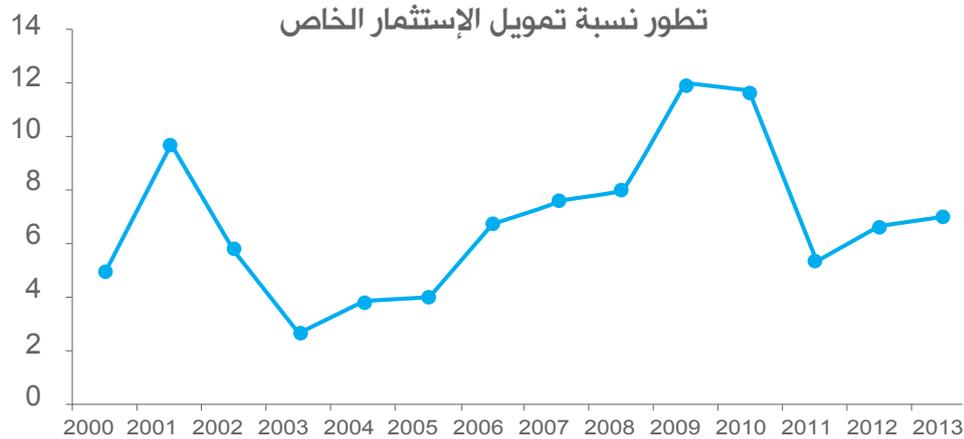
#### أ - مساهمة السوق المالية في تمويل الاستثمار الخاص

بلغ حجم الموارد التي تمت تعبئتها سنة 2013 بعنوان الإصدارات بالسوق المالية 672 مليون دينار مقابل 580,1 مليون دينار سنة 2012. تتوزع كما يلي :

- زيادة في رأس المال : 257,4 مليون دينار مقابل 140,4 مليون دينار سنة 2012؛
- قروض رفاعية : 414,5 مليون دينار مقابل 439,7 مليون دينار سنة 2012؛
- وبذلك بلغت نسبة مساهمة السوق المالية في تمويل الاستثمار الخاص 6,9% سنة 2013 مقابل 6,6% سنة 2012.

#### تطور نسبة تمويل الاستثمار الخاص (2000 - 2013)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
257,4	140,4	614,8	301,7	301,3	251,7	126,4	164,0	63,8	70,0	13,5	8,0	113,0	33,0	الترفيغ في رأس المال <sup>1</sup>
414,5	439,7	415,4	713,9	675,0	392,0	313,2	150,8	130,8	103,5	101,0	233,0	297,0	154,0	القروض الرفاعية
-	-	-	-	-	-	50,0	50,0	-	-	-	-	-	-	صندوق مشترك للديون
671,9	580,1	430,2	1015,6	976,3	643,7	489,6	364,8	194,6	173,5	114,5	241,0	410,0	187,0	المجموع
6,9	6,6	5,2	11,6	11,9	7,9	7,5	6,7	4,0	3,8	2,6	5,8	9,6	4,9	نسبة تمويل الاستثمار الخاص بالنسبة المئوية



#### II - تطور الإصدارات<sup>1</sup>:

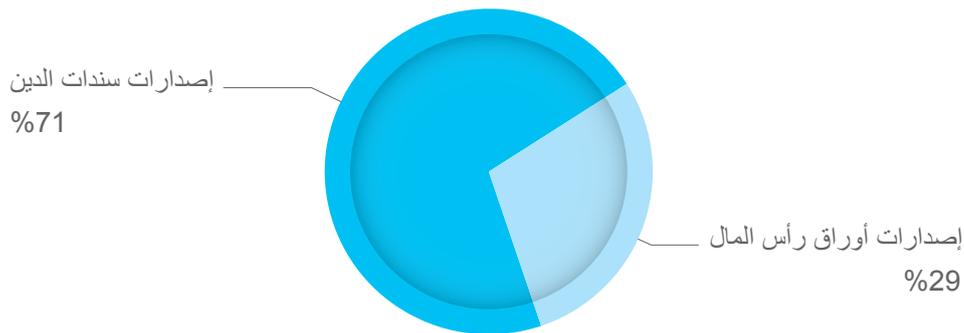
بلغت خلال سنة 2013 قيمة إصدارات شركات المساهمة العامة باعتبار عمليات الترفيع في رأس المال بإدماج الاحتياطي، 714 مليون دينار مقابل 658 مليون دينار سنة 2012 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 8,5%. ويرجع هذا الارتفاع المسجل إلى تطور إصدارات أوراق رأس المال بنسبة 42,3%.

وبلغت حصة إصدارات سندات الدين المؤشر عليها من قبل الهيئة 44,3 % من مجموع الإصدارات خلال سنة 2013. مقابل 29,2 % سنة 2012.

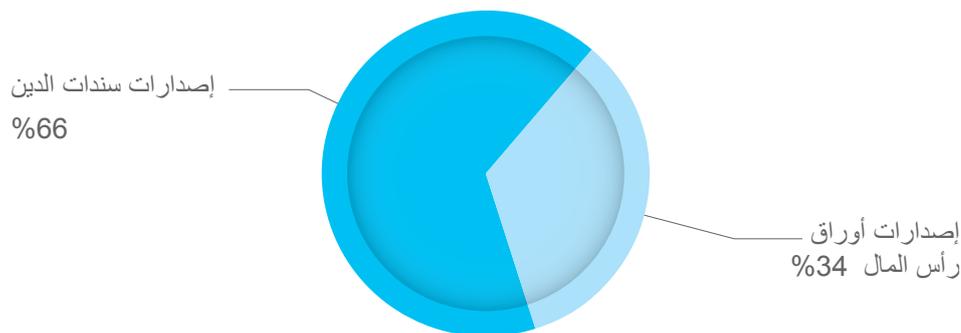
### السوق الأولية (2013 - 2004)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
316	222	182	320	429	311	140	235	88	93	إصدارات أوراق رأس المال <sup>1</sup>
44	34	29	30	37	45	36	51	47	46	الحصة من مجموع الإصدارات (%)
398	436	440	760	725	374	254	228	100	111	إصدارات سندات دين
56	66	71	70	63	55	64	49	53	54	الحصة من مجموع الإصدارات (%)
714	658	622	1 080	1 154	685	394	463	188	204	المجموع

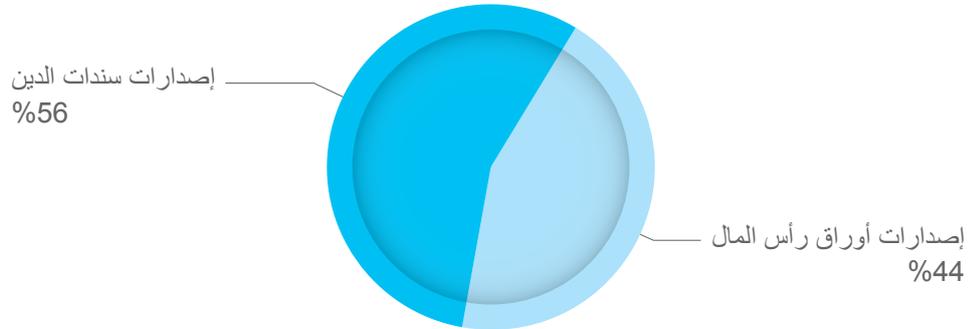
### توزيع الإصدارات سنة 2011



### توزيع الإصدارات سنة 2012



## توزيع الإصدارات سنة 2013



### 1- إصدارات أوراق رأس المال

بلغ حجم إصدارات أوراق رأس المال، 316 مليون دينار سنة 2013 مقابل 222 مليون دينار سنة 2012. مسجلا بذلك ارتفاعا ملحوظا بنسبة 42%. ومثلت حصة الإصدارات نقدا نسبة 71,2% بمبلغ 225 مليون دينار مقابل 81,1% ومبلغ 180 مليون دينار سنة 2012.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تخصيص 111,6 مليون دينار لدعم الأموال الذاتية لخمس شركات مدرجة بالبورصة خيَّرت اللجوء للسوق المالية لتمويل برامج استثماراتها و113,4 مليون دينار تم إصدارها من قبل 9 شركات أخرى بمناسبة إدراجها بأحد أسواق البورصة وذلك عن طريق عرض بسعر محدد وتوظيف مضمون لأسهم جديدة مصدرة للعموم.

### تطور إصدارات أوراق رأس المال (2004-2013)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
225	180	43	269	331	266	94	198	67	70	إصدارات أوراق رأس المال نقدا <sup>1</sup>
71,2	81,1	23,6	84,1	77,2	85,4	67,1	84,3	76,1	75,3	الحصة من مجموع الإصدارات (%)
91	42	139	51	98	45	46	37	21	23	إدماج الاحتياطي وخوّل ديون
28,8	18,9	76,4	15,9	22,8	14,6	32,9	15,7	23,9	24,7	الحصة من مجموع الإصدارات (%)
316	222	182	320	429	311	140	235	88	93	مجموع إصدارات أوراق رأس المال

يبين التوزيع القطاعي للمصدرين، هيمنة القطاع الصناعي للمرة الأولى حيث بلغت حصته 40,4% سنة 2013 مقابل 13,2% سنة 2012 وهو ما يؤشر لعودة نسق النشاط الصناعي.

أمّا بالنسبة لحصتي القطاع المالي<sup>2</sup> وقطاع المواد الأساسية فقد سجلتا انخفاضا ملحوظا مقارنة بالسنة الفارطة حيث تراجعتا على التوالي من 62,5% و7,1% سنة 2012 إلى 37,2% و1,1% سنة 2013.

1 - باعتبار عمليات الترفيع في رأس المال تابعة لعمليات إدماج  
2 - يضم القطاع المالي، قطاع البنوك، قطاع التأمين، قطاع الإيجار المثلّي و المؤسسات المالية لإدارة الديون، وخدمات مالية أخرى (شركات رستثمار ذات رأس مال تنمية، شركات رستثمار ذات رأس مال قار)

وفيما يخص حصة قطاع الخدمات للمستهلك وبعد أن كانت مستقرة خلال السنتين الفارقتين فقد عرفت تطورا هاما خلال سنة 2013 حيث بلغت 12% مقابل 5,4% سنة 2012. بينما شهدت حصة قطاع مواد الاستهلاك تراجعاً حيث بلغت 8,1% مقابل 10,4% سنة 2012. وشهد سوق إصدارات أوراق رأس المال سنة 2013 عودة قطاع التكنولوجيا بعد غيابه سنة 2012 وبلغت حصته 1,1%.

وعلى مستوى توزيع إصدارات أوراق رأس المال بين الشركات المدرجة بالبورصة والشركات غير المدرجة. يلاحظ أنّ الحجم الكلي للإصدارات المسجل سنة 2013 تمّ بنسبة 99,8% من قبل الشركات المدرجة.

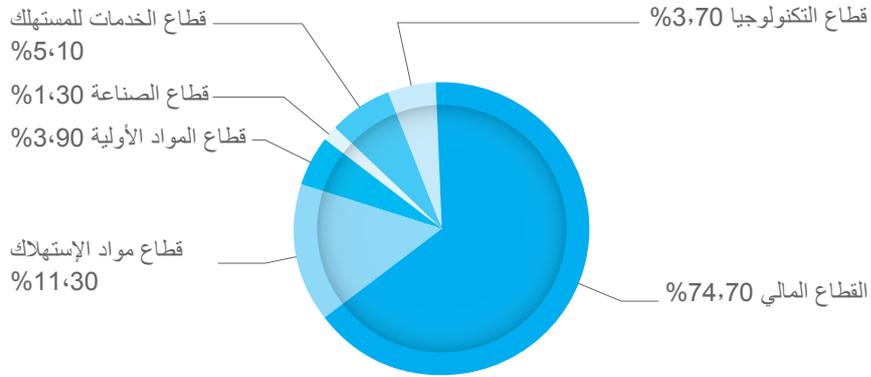
### تطور التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لأوراق رأس مال\* (2011-2013)

النسبة %	2013	النسبة %	2012	النسبة %	2011	
37,2	117,5	62,5	138,7	74,7	**136,0	القطاع المالي
21,2	67	15,4	34,1	49,4	89,9	القطاع البنكي
-	-	27,1	60,0	8,2	15,0	قطاع التأمين
16,0	50,5	19,6	43,5	2,7	5,0	قطاع الإيجار المالي والمؤسسات المالية لإدارة الديون
-	-	0,5	1,1	14,3	26,0	خدمات مالية أخرى
-	-	-	26,0	9,2	26,0	شركات استثمار ذات رأس مال تنمية
-	-	0,5	1,1	-	-	شركات استثمار ذات رأس مال قار
8,1	25,6	10,4	23,1	11,3	20,5	قطاع مواد الاستهلاك
1,1	3,5	7,1	15,7	3,9	7,2	قطاع المواد الأولية
40,4	127,6	13,2	29,3	1,3	2,4	قطاع الصناعة
12,0	37,9	5,4	11,9	5,1	9,3	قطاع الخدمات للمستهلك
0,2	0,5	0,4	0,8	-	-	قطاع البترول والغاز
-	-	1,0	2,2	-	-	قطاع الصحة
-	-	0,0	6,8	3,7	6,8	قطاع التكنولوجيا
1,1	3,5	100,0	221,8	100,0	182,2	المجموع

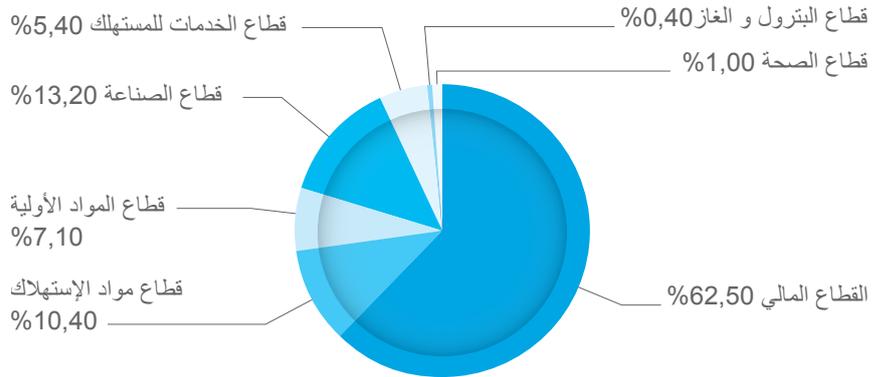
\* باعتبار عمليات الزيادة في رأس المال بإدماج الاحتياطي  
\*\* باعتبار عملية زيادة في رأس المال تابعة لعملية تحويل رفاع قابلة للتحويل لأسهم

وتبين الرسوم التالية تطور التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لأوراق رأس مال خلال السنوات الممتدة بين 2011 و2013 :

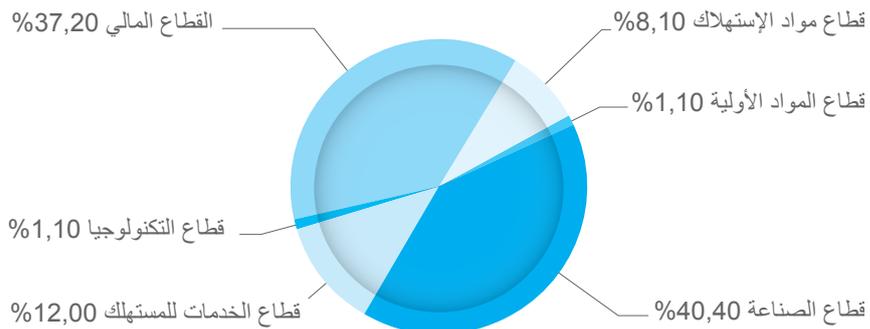
### التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لأوراق رأس المال لسنة 2011



### التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لأوراق رأس المال لسنة 2012



### التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لأوراق رأس المال لسنة 2013



## 2 - إصدارات سندات الدين الخاصة

بلغت إصدارات القروض الرقاعية 398 مليون دينار خلال سنة 2013 مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 8,8% مقارنة بسنة 2012 وذلك على الرغم من الارتفاع الهام في حجم سندات الدين المصدرة من قبل شركات الإيجار المالي والتي بلغت 309 مليون دينار وهو ما يمثل نسبة 77,6% من مجموع الإصدارات مقابل 236 مليون دينار تمثل نسبة 51,4% سنة 2012.

ويعود تراجع إصدارات القروض الرقاعية إلى تراجع حجم إصدارات البنوك من 200 مليون دينار سنة 2012 تمثل 46% من مجموع الإصدارات إلى 81 مليون دينار سنة 2013 تمثل 20,4% وعلى صعيد التوزيع القطاعي للمصدرين، فقد تمّ سنة 2013 إصدار 98% من مجموع إصدارات سندات الدين من قبل مؤسسات القرض أي 14 قرصا رقاعيا من بين 15 قرصا التي تمّ إصدارها سنة 2013. وتتوزع القروض الرقاعية المنجزة من قبل مؤسسات القرض كما يلي:

قرضين (2) تمّ إصدارهما من قبل بنوك مدرجة بمبلغ قدره 81 مليون دينار.

اثني عشر (12) قرصا تمّ إصدارها من قبل شركات إيجار مالي بمبلغ قدره 309 مليون دينار.

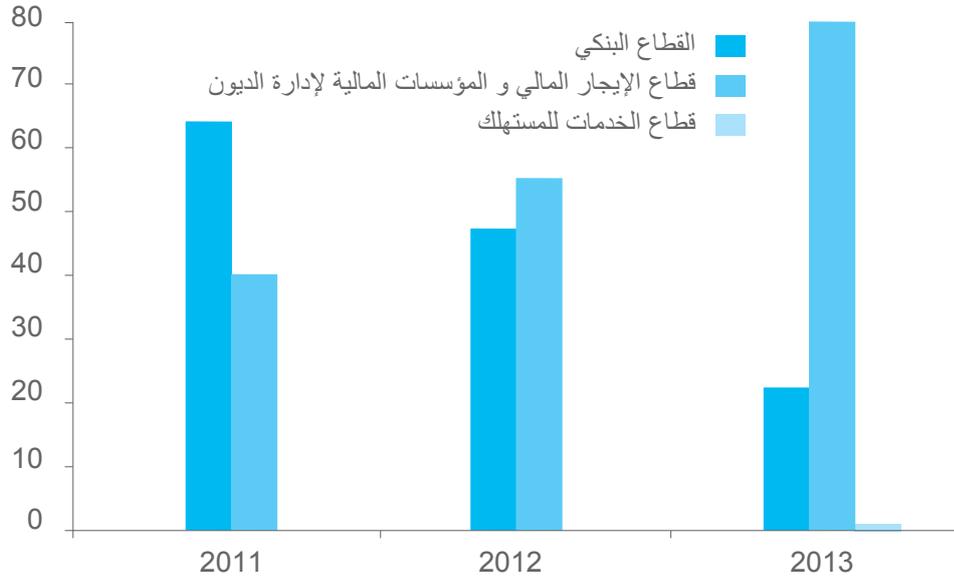
وتمّ إصدار القرض المتبقي من قبل شركة تنشط في قطاع الخدمات للمستهلك بمبلغ قدره 8 مليون دينار.

وعلى صعيد توزيع إصدارات سندات الدين بين الشركات المدرجة بالبورصة والشركات غير المدرجة، نلاحظ ارتفاع حصة الشركات المدرجة مقارنة بالسنة الفارطة، حيث أصبحت في حدود 80% مقابل 72,5% سنة 2012.

### تطور التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لسندات الدين الخاصة (2011-2013)

النسبة %	2013	النسبة %	2012	النسبة %	2011	
98,0	389,6	100,0	436,0	100,0	440,0	القطاع المالي
20,4	81,0	45,9	200,0	61,4	270,0	القطاع البنكي
77,6	308,6	54,1	236,0	38,6	170,0	قطاع الإيجار المالي والمؤسسات المالية لإدارة الديون
2,0	8,0	-	-	-	-	قطاع الخدمات للمستهلك
100,0	397,6	100,0	436,0	100,0	440,0	المجموع

ويبين الرسم التالي تطور التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لسندات الدين الخاصة خلال السنوات الممتدة بين 2011 و2013:



وتجدر الإشارة أنّ سنة 2013 شهدت إصدار قرضين رقاعيين مشروطين من قبل شركة إيجار مالي بمبلغ جملي يساوي 40 مليون دينار وذلك دعماً لأموالها الذاتية الصافية من جهة وحتى يتم احتساب هذا الصنف من القروض ضمن أموالها الذاتية الإضافية في حدود راس المال المتبقي على ألا تتجاوز 50% من قاعدة الأموال الذاتية الصافية من جهة أخرى.

وتجدر الملاحظة أنّ شروط الاصدار المضبوطة من قبل الشركات المدرجة بالبورصة والشركات غير المدرجة خلال سنة 2013، حافظت على تمكين المستثمرين من الاختيار بين نسبتي فائدة قارة أو مرتبطة بنسبة السوق النقدية.

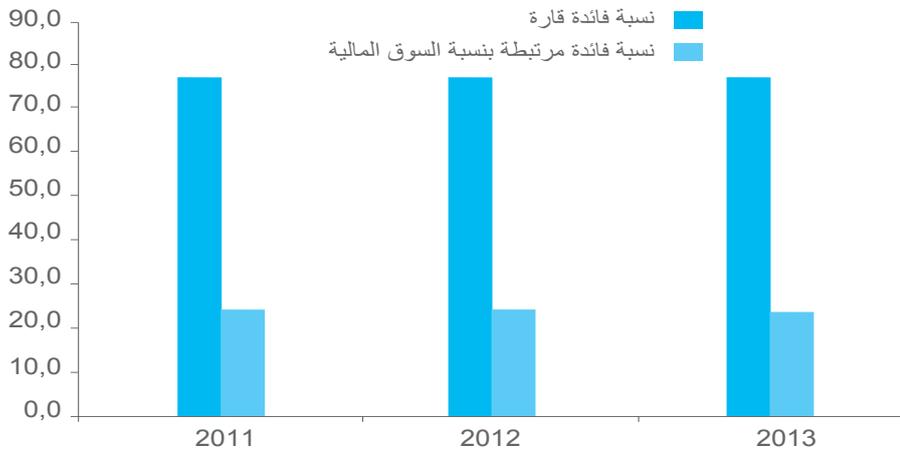
وعلى غرار السنوات الفارطة، فقد فضّل أغلبية المستثمرين الاكتتاب بنسبة فائدة قارة في القروض الرقاعية التي وقع إصدارها بنسبتي فائدة اختيارية، حيث بلغت الحصّة المكتتبه بنسبة فائدة قارة 73,9% من مجموع الإصدارات المعنية<sup>1</sup>.

#### تطور توزيع الاكتتابات في سندات الدين بين نسبة فائدة قارة أو مرتبطة بنسبة السوق النقدية خلال السنوات الممتدة بين 2011 و2013

النسبة %	المبالغ المصدرة بالمليون دينار			نسبة فائدة قارة
	2013	2012	2011	
73,9	284,7	255,3	*246,4	نسبة فائدة قارة
26,1	85,3	74,7	*91,2	نسبة فائدة مرتبطة بنسبة السوق النقدية
100,0	370,0	330,0	*337,6	المجموع

<sup>1</sup> باحتساب القرض الرقاعي المصدر من قبل الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة بنسبة فائدة قارة.

ويبين الرسم التالي تطور توزيع الاكتتابات في سندات الدين بين نسبة فائدة قارة أو مرتبطة بنسبة السوق النقدية خلال السنوات الممتدة بين 2011 و2013:



وفيما يتعلّق بالتصنيف الائتماني، يلاحظ أنّ ثلاثة عشر (13) من ضمن الخمسة عشرة (15) عمليّة إصدار المنجزة، تمّت بالاعتماد على التصنيف المذكور، بينما أعفي من التصنيف قرصان رقاعيان تمّ إصدارهما من قبل بنوك مدرجة بالبورصة.

#### تصنيف القروض الرقاعية

عدد القروض الرقاعية المصنفة	التصنيف الممنوح <sup>1</sup>
13	المجموع
1	أ+
1	ب ب ب +
2	ب ب ب
1	ب ب ب -
3	ب ب +
2	ب ب
2	ب ب -
1	ب

1 - تصنيف من قبل وكالة التصنيف الائتماني FitchRatings وفقا لسّمها المحلي

وفيما يتعلّق بتوزيع المكتتبين في إصدارات سندات الدين المؤشّر عليها سنة 2013 وعلى غرار السّنوات الفارطة، حازت شركات الاستثمار ومؤسسات التوظيف الجماعي على أهمّ نسبة مكتتبه بلغت 48,3% من مجموع الإصدارات رغم تراجعها مقارنة بسنة 2012 حيث بلغت 57,1%. وسجّلت حصّة شركات التّأمين تراجعا طفيفا من 22,7% سنة 2012 إلى 20,2% سنة 2013. في حين ارتفعت حصة البنوك من 10,4% سنة 2012 إلى 18,5% سنة 2013.

وفيما يخصّ الحصّة المكتتبه من قبل الأشخاص المعنويّين الآخرين فقد شهدت انخفاضا هاما حيث بلغت 0,5% مقابل 5,5% سنة 2012. في حين استرجعت حصة الأشخاص الطبيعيّين نسق ارتفاعها بعد تراجعها خلال السنة الفارطة حيث بلغت 5,6% مقابل 0,7% سنة 2012. وتجدر الإشارة إلى أنّ حصّة صناديق الضمان الاجتماعيّ سجّلت تطوّرا تدرجيّا خلال السّنوات الأخيرة، إذ بلغت هذه السنة 6,9% مقابل 3,6% سنة 2012.

### توزيع المكتتبين في الإصدارات الرقابية المؤشر عليها (2004-2013)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	%
48,3	57,1	60,3	73,2	72,5	68,8	64,6	50,6	71,5	68,4	شركات الاستثمار ومؤسسات التوظيف الجماعي
20,2	22,7	17,7	15,1	17,2	14,7	11,7	9,5	10,5	14,8	مؤسسات التأمين
18,5	10,4	13,0	10,4	9,0	12,7	18,6	3,5	14,7	7,9	البنوك
6,9	3,6	2,3	0,7	0,8	-	-	-	-	-	صناديق الضمان الإجتماعي
0,5	5,5	1,9	0,5	0,2	2,3	4,0	33,2	0,2	4,8	أشخاص معنويون آخرون
5,6	0,7	4,9	0,1	0,3	1,5	1,1	3,2	3,1	4,1	أشخاص طبيعيتون

ويبين الرسم التالي تطوّر توزيع المكتتبين في الإصدارات الرقابية المؤشر عليها خلال السنوات الممتدة بين 2011 و2013 :



### 3 - إصدارات سندات الدين العمومي

بلغ الحجم الجملي لإصدارات رفاع الخزينة سنة 2013 حوالي 1739 مليون دينار مقابل 1509 مليون دينار سنة 2012 مسجلا بذلك تطورا بنسبة تفوق 15%.

وقد تم إصدار رفاع الخزينة القابلة للتنظير طوال شهور السنة في حين إقتصرت إصدار رفاع الخزينة قصيرة المدى على 20 أسبوعا فقط. في المقابل لم يقع إصدار رفاع الخزينة ذات قصاصة صفر.

من ناحية أخرى بلغ سنة 2013 معدّل مدّة الدين العمومي الداخلي المكوّن من رفاع الخزينة طويلة وقصيرة المدى 3 سنوات و3 أشهر بعد أن كان 3 سنوات و6 أشهر نهاية سنة 2012.

#### 1.3 رفاع الخزينة القابلة للتنظير

سجّلت إصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير ارتفاعا بنسبة 32 % لتبلغ 1574 مليون دينار سنة 2013 مقابل 1195 مليون دينار سنة 2012، تمثّل 90,5 % من إصدارات سندات الدين العمومي مقابل 79 % سنة 2012.

وقد سجّل قائم رفاع الخزينة القابلة للتنظير تطوّراً ليبلغ 7718 مليون دينار في موفى سنة 2013 بعد أن كان 6955 مليون دينار سنة 2012.

### تطوّر إصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير بالمليون دينار

2013	2012	2011	2010	2009	
1 573,9	1 195,3	961,8	469,1	783,3	مبلغ إصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير
31,7%	24,3%	105%	-40,1%	28%	التطوّر السنوي لمبلغ الإصدارات (%)
7 718,4	6 955,1	6 183,4	5 683,6	5 921,3	قائم رفاع الخزينة القابلة للتنظير في موفى كل سنة
11%	12,5%	8,8%	%-4	1,22%	التطوّر السنوي لقائم رفاع الخزينة القابلة للتنظير (%)

وقد تمت إصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير بواسطة 12 مناقصة تعلقت بـ 4 خطوط دين مختلفة والتي تراوحت آجالها بين سنتي 2016 و2022. وتقدر مدّة آجال الدّفع المتوسّطة بالنسبة لرفاع الخزينة القابلة للتنظير بحوالي 3 سنوات و3 أشهر.

### 2.3. رفاع الخزينة قصيرة المدى :

سجلت إصدارات رفاع الخزينة قصيرة المدى خلال سنة 2013 إنخفاضا بنسبة 47 % إذ بلغت 165 مليون دينار مقابل 313 مليون دينار سنة 2012 علما وأنّ هذه الإصدارات تمثل نسبة 9,50 % من إصدارات رفاع الخزينة طوال سنة 2013.

كما شملت هذه الإصدارات رفاع الخزينة قصيرة المدى ذات أجل 52 أسبوع ( 9 خطوط دين على مدى 20 أسبوع). وفي المقابل لم يقع إصدار رفاع الخزينة ذات أجل 26 و13 أسبوع. وبلغ قائم هذه الرفاع 165 مليون دينار في موفى 2013 مقابل 322 مليون دينار سنة 2012 مسجلا بذلك تراجعاً بحوالي 49 %. هذا وتقدر مدّة آجال الدّفع المتوسّطة بالنسبة لرفاع الخزينة قصيرة المدى بحوالي 8 أشهر و 14 يوم.

### III- دعم مجال أسواق البورصة :

تعتبر سنة 2013 سنة متميّزة فيما يتعلّق بعمليات الإدراج في البورصة. فقد تمّ إثراء أسواق البورصة بإدراج 12 شركة، 7 منها في السوق الرئيسية هي على التوالي: وان تاك القابضة، أورو سيكل، بيت الإيجار المالي التونسي السعودي، حنبعل ليز، سيتي كار، مصنع الورق الخشبي بالجنوب وشركة المواد الصحية ليلا و5 في بالسوق البديلة وهي : لاندور، هاي تاك، نيو بادي لاين، سيفاكس آر لينز، والشركة التونسية للطلاء سوتيمامي.

وبلغ بذلك عدد المؤسّسات المدرجة بالبورصة 71 مؤسّسة في موفى السّنة.

ومكّنت عمليات الإدراج من تنويع القطاعات المدرجة بالبورصة، واجرت عنها رسملة إضافية بمقدار 1 176 مليون دينار.

أمّا السّوق الرّقاعيّة فقد شهدت خلال سنة 2013 إدراج 14 قرضا من بينها 4 قروض تحصّلت على تأشيرة الهيئة سنة 2012.

### السوق الثانوية

#### - نشاط السوق الثانوية

بلغت قيمة الأموال المتبادلة بالسوق بمختلف مكوناته 3885.4 مليون دينار خلال سنة 2013. مسجلة ارتفاعا بنسبة 33 % مقارنة بسنة 2012.

وقد انخفضت سنة 2013 المبادلات على سندات راس المال بالبورصة بنسبة 26% لتبلغ 1568 مليون دينار مقابل 2115 مليون دينار سنة 2012. وعلى هذا الأساس يكون المعدل اليومي للمبادلات بالنسبة لسنة 2013 في حدود 6,3 مليون دينار مقابل معدل يومي يقدر بـ 8,4 مليون دينار سنة 2012.

وتجدر الملاحظة أنّ أسهم الشركات الأكثر تداولاً خلال سنة 2013 كانت أسهم شركة "إسمنت قرطاج" حيث بلغت المبادلات السنوية على أسهمها 129 مليون دينار وهو ما يمثل 9,8% من الحجم الجملي للمبادلات وأسهم شركة "وان تاك القابضة" بقيمة مبادلات سنوية بلغت 124 مليون دينار وهو ما يمثل 9,4% من الحجم الجملي وأسهم "الشركة العصرية للخزف" بقيمة مبادلات سنوية بلغت 104 مليون دينار وهو ما يمثل 7,8% من الحجم الجملي وأسهم "البنك التونسي" بقيمة مبادلات سنوية بلغت 62 مليون دينار وهو ما يمثل 4,7% من الحجم الجملي وأسهم شركة "سيتي كار" بقيمة مبادلات سنوية بلغت 57 مليون دينار وهو ما يمثل 4,3% من الحجم الجملي.

و من ناحية أخرى بلغت سنة 2013 قيمة المبادلات على سندات الدين 76,6 مليون دينار منها 28,5 مليون دينار على رفاع الخزينة القابلة للتنظير مقابل 134,6 مليون دينار سنة 2012 منها 86 مليون دينار على رفاع الخزينة القابلة للتنظير.

أما المبادلات بالسوق الموازية للبورصة فقد بلغت 34,2 مليون دينار في سنة 2013 مقابل 38,1 مليون دينار سنة 2012.

وبلغت قيمة عمليات التسجيل والتصريح 2317 مليون دينار مقابل 814 مليون دينار سنة 2012. ويعود هذا الارتفاع إلى تفويت الدولة في مساهماتها في الشركات التي تمت مصادرتها وهي شركات تونيزيانا وسيتي كار.

### العمليات المالية بالسوق الثانوية

2013	2012	2011	2010	2009	مليون دينار
1568	2115.8	1694.5	2750.0	1854.1	الأموال المتداولة بالسوق
%-26	24.8	-38.4	48.3	-14.1	التطور السنوي %
1533.9	2078	1678	2702.0	1814.0	مبادلات على مستوى أسواق البورصة
%-26.2	23.8	-38	49.0	-14.0	التطور السنوي %
1457	1943	1572	2626.2	1714.6	مبادلات أسهم و حقوق الشركات المدرجة
%-25	23.6	-40.2	53.2	-10.4	التطور السنوي %
76.6	134.6	106.5	75.8	99.4	مبادلات سندات الدين
28.5	85.9	31.2	63.3	91.1	منها رفاع خزينة قابلة للتخفيض
34.2	38.1	16.5	48.0	40.1	مبادلات بالسوق الموازية
239372	241177	253925	271666	189343	حجم التداول <sup>(1)</sup> (بالآلاف)
513	573	443	592	394	عدد العقود المبرمة (بالآلاف)
2317	814	1444	1081	1470	حجم عمليات التسجيل
<b>3885.4</b>	<b>2929.5</b>	<b>3138.5</b>	<b>3831</b>	<b>3324.1</b>	<b>مجموع الأموال المتداولة</b>

(1) دون اعتبار تأثير التخفيض في القيمة الاسمية بالنسبة للسنوات التي تمت فيها عملية التخفيض.

وبلغت رسملة البورصة 14 093 مليون دينار في موفى سنة 2013 مسجلة بذلك ارتفاعا سنويا بنسبة %2,27 مقارنة بسنة 2012. حيث أنه رغم إدراج اسهم 12 شركة جديدة سنة 2013 منتمية إلى قطاعات اقتصادية متنوعة على غرار مواد الاستهلاك والصناعة والخدمات للمستهلك والتكنولوجيا والإيجار المالي برسملة جمالية بلغت 1 176 مليون دينار إلا أنّ الانخفاض المسجل في أسعار أسهم عديد الشركات المدرجة وبالأخص تلك المنتمية للقطاع البنكي وقطاع التأمين وقطاع المواد الاساسية قلص نمو رسملة البورصة.

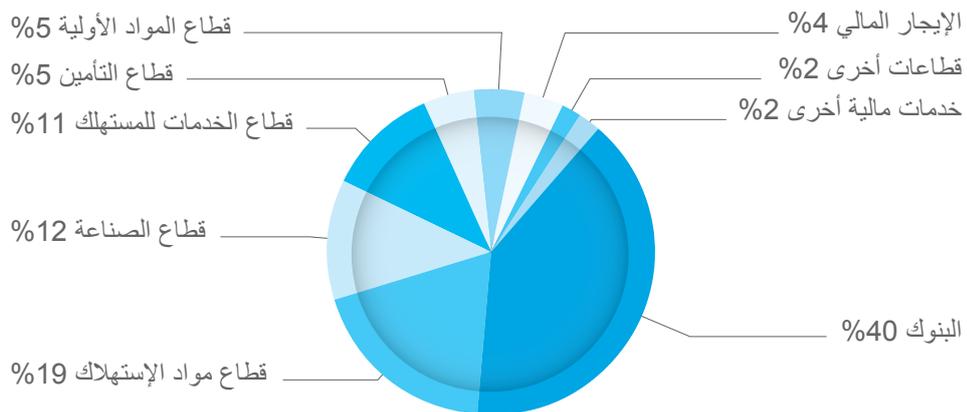
وعلى مستوى تطور أسعار الاسهم فقد حققت شركة "هكزيت" أفضل نتيجة سنة 2013 حيث ارتفع سعر أسهمها بنسبة %60,3 تليها شركة "سرفيكوم" بنسبة %59,3 وشركة "تونافست" التي حقق سعر أسهمها ارتفاعا بنسبة %35,6 ثم شركة "الكيمياء" بارتفاع يبلغ %30,6 وأخيرا شركة الاستثمار والتنمية الصناعية والسياحية بارتفاع بلغ %21. ومن ناحية أخرى سجل سعر اسهم شركة "إلكتروستار" أهم انخفاض حيث تراجع بنسبة %43 تليها كلّ من الشركة التونسية للبنك والشركة التونسية لصناعة الإطارات المطاطية بانخفاض بلغ %41,7 كما انخفض سعر اسهم الشركة التونسية للمقاولات السلكية واللاسلكية بنسبة %39,7 وأخيرا سجل سعر اسهم شركة النقل عبر الأنابيب انخفاضا بنسبة %36,2.

### التوزيع القطاعي لرسملة البورصة

2013		2012		2011		مليون دينار
النسبة%	المبلغ	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	
51	7165	53	7313	55	7958	القطاع المالي
40	5605	42	5812	44	6347	البنوك
4	543.9	3	449	4	535	الإيجار المالي
5	743.7	6	807	5	810	قطاع التأمين
2	272.5	2	246	2	228	خدمات مالية أخرى
19	2624	18	2447	18	2625	قطاع مواد الإستهلاك
11	1594	12	1640	10	1434	قطاع الخدمات للمستهلك
5	691	6	782	6	793	قطاع المواد الأولية
12	1710	9	1270	9	1343	قطاع الصناعة
2	309	2	327	2	299	قطاعات أخرى
100	14093	100	13780	100	14452	مجموع السوق

ويبين جدول التوزيع القطاعي لرسملة البورصة هيمنة القطاع المالي الذي بلغت حصته نسبة 51% منها 40% راجعة للقطاع البنكي و5% لقطاع التأمين و4% لقطاع الإيجار المالي الذي ارتفعت حصته بعد إدراج شركتي إيجار مالي بالبورصة سنة 2013 هما "بيت الإيجار المالي التونسي السعودي" و"حنبعل ليز". وفي المرتبة الثانية جُد قطاع مواد الإستهلاك بحصة تبلغ نسبتها 19% ثم في المركز الثالث جُد قطاع الخدمات للمستهلك حيث تبلغ حصته 11%. وتجدر الملاحظة أنّ حصة قطاع الصناعة سجّلت ارتفاعا سنة 2013 حيث بلغت 12% مقابل 9% سنة 2012 وذلك بعد إدراج ثلاثة شركات منتمية لهذا القطاع وهي "وان تاك القابضة" و"الشركة التونسية للطلاء سونيماي" و"مصنع الورق الخشبي بالجَنُوب" برسمة جمالية بلغت 452,94 مليون دينار.

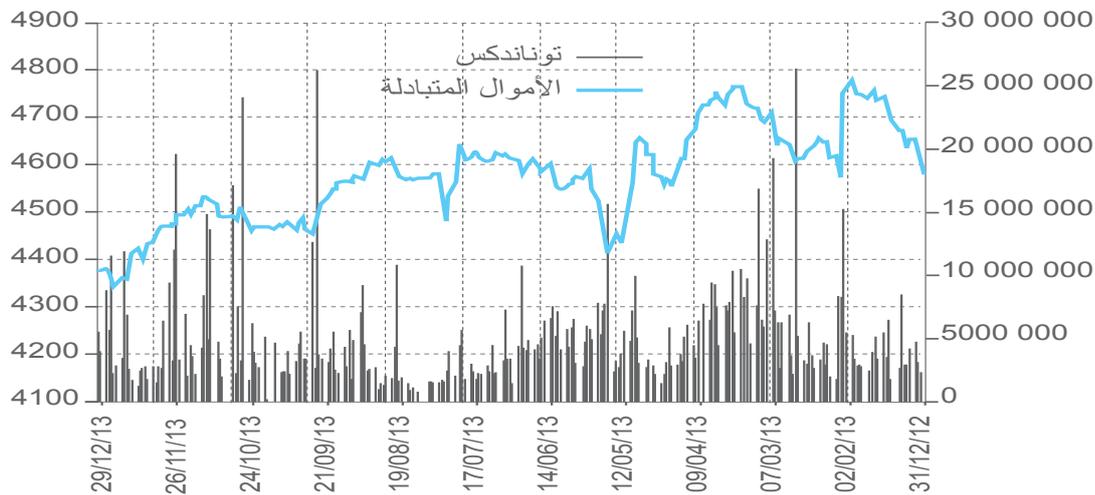
### التوزيع القطاعي لرسملة البورصة



## II- تطور مؤشر السوق الثانوية

أقفل مؤشر توناندكس سنة 2013 في مستوى 4381,32 نقطة مسجلا تراجعاً بنسبة 4,33% مقارنة بسنة 2012 التي اختتمها مسجلا 4579,85 نقطة. ويعود هذا الانخفاض إلى التقلبات الأمنية والسياسية التي عاشتها البلاد خلال سنة 2013 والتي انعكست سلباً على أسواق البورصة وكذلك إلى ضعف مردود البنوك العمومية والتي بلغ تأثيرها السلبي على مؤشر السوق 1.25% والتي أشار تقرير التدقيق المالي المتعلق بها والمجري سنة 2013 إلى ارتفاع تكلفة مواردها وضعف مردوديتها إضافة إلى ارتفاع حجم ديونها المصنفة.

ويوضّح الرسم البياني اللاحق تطور المؤشر خلال سنة 2013 :



انسمت سنة 2012 بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة حيث سجّل مؤشر توناندكس تراجعاً بنسبة 3,02%. وعرفت بورصة تونس انتعاشة في بداية سنة 2013 حيث سجّل مؤشر توناندكس ارتفاعاً بنسبة 3,92% خلال شهر جانفي ويعود ذلك بالأساس إلى التحسّن التدريجي للمؤشرات الاقتصادية وبالخصوص حجم الاحتياطي من العملة الصعبة الذي بلغ 11 مليار دينار أي ما يعادل 110 يوما من الواردات بعد أن كان قد سجّل انخفاضا حادا في شهر نوفمبر 2012 حيث بلغ ما يعادل 94 يوما من الواردات.

غير أنّه بتاريخ 6 فيفري 2013 عاد مؤشر توناندكس إلى الانخفاض بمستوى قدره 3,86% وهو أهمّ انخفاض له منذ سنتين وذلك تزامناً مع تدهور الوضع الأمني وعملية اغتيال سياسي وقد شهدت حصّة البورصة لذلك اليوم انخفاض أسعار 50 شركة مقابل ارتفاع أسعار شركتين. كما تأثر مردود البورصة بداية من ذلك التاريخ بالتقلبات السياسية التي شهدتها البلاد مما أثر سلباً على الوضع الاقتصادي العام والجوّ عنه تخفيض التقييم السيادي للبلاد التونسية.

وبداية من شهر مارس 2013 وحتى 6 ماي من نفس السنة عرفت بورصة تونس نسفا مضطربا حيث شهد المؤشر استقرارا على مستوى 4650 نقطة وبلغ معدل الحجم اليومي للمبادلات 6 مليون دينار. وتمّ خلال هذه الفترة إدراج اسهم شركتي لاندور وهاي تاك بالسوق البديلة للبورصة. ونتيجة للعمليات الإرهابية التي جدّت بجبل الشعانبي خلال شهر ماي 2013 والتي اثارت مخاوف المستثمرين عرف مؤشر توناندكس انخفاضا هاما حيث تراجع إلى حدود 4400 نقطة في 20 ماي 2013. وقد تمكنت البورصة من استرجاع عافيتها نسبيا خلال شهري جوان وجويلية وذلك بفضل إدراج اربع شركات جديدة هي على التوالي شركة وان تاك القابضة وأورو سيكل ونيو بادي لاين وسيفاكس آر لينز والتي عززت الرسملة الجمالية للبورصة وساهمت في تنشيط أسواقها حيث سجلّ مؤشر توناندكس مردودا إيجابيا بلغ %1,39 منذ بداية السنة وإلى غاية 24 جويلية 2013.

إلا أنّ هذا النسق التصاعدي لم يدم طويلا حيث تراجع مؤشر البورصة مجددا بداية من يوم 25 جويلية 2013 تاريخ اغتيال نائب بالجلس الوطني التأسيسي وعودة العمليات الإرهابية بجبل الشعانبي. وقد شهدت هذه الفترة تخفيضا جديدا في الترقيم السيادي للبلاد التونسية هو الثالث من نوعه خلال سنّة اشهر. وقد بررته وكالة ستندارز اند بورز بتواصل الازمة السياسية في البلاد وبتفشّي المخاطر المرتبطة بالإرهاب إضافة إلى ارتفاع نسب التضخم وبرز شكوك حول قدرة البلاد التونسية على إيجاد الموارد اللازمة لتمويل عجز الميزانية.

وقد تواصل انخفاض مؤشر توناندكس خلال الثلاثية الثالثة لسنة 2013 نتيجة تأزم الأوضاع الاقتصادية على الرغم من إدراج 12 شركة جديدة بالبورصة ومن إعلان الشركات المدرجة عن مؤشرات إيجابية حول نشاطها حيث سجلت 49 شركة ارتفاعا في مؤشرات نشاطها خلال الثلاثية الأولى من سنة 2013 مقارنة بتلك المعلن عنها خلال الثلاثية الثالثة من سنة 2012 في حين سجلت 17 شركة انخفاضا طفيفا. كما ارتفعت النتائج الجمالية للشركات المدرجة بالبورصة بنسبة 8,4 % مقارنة بسنة 2012. وقد أنهى مؤشر توناندكس السنة مسجلا انخفاضا بنسبة 4,33 % مقارنة بسنة 2012 ليستقر في مستوى 4381,32 نقطة.

وعلى مستوى المؤشرات القطاعية، فقد شهد أغلبها إنخفاضا بالخصوص في قطاع الخدمات للمستهلك الذي تراجع بنسبة 12,18 % وقطاعي المواد الأولية والصناعة اللذان سجلا تباعا تراجعا بنسبة 8,14% و%4,75. بينما شهد قطاع التأمين ارتفاعا بفضل نتائج أسهم شركة "التونسية لإعادة التأمين" والشركة التونسية للتأمين "ستار" حيث ارتفع مؤشر هذا القطاع بنسبة 0,38%.

المؤشر القطاعي	2012	2013	نسبة التغيير %
القطاع المالي	3057.11	2962.69	3.09-%
البنوك	2743.45	2656.03	3.19-%
قطاع التأمين	8969.35	9003.58	0.38%
خدمات مالية أخرى	4640.49	4446.70	4.18-%
قطاع الخدمات للمستهلك	3874.16	3402.37	12.18-%
قطاع مواد الإستهلاك	2634.37	2617.44	0.64-%
قطاع المواد الأولية	2540.06	2333.25	8.14-%
قطاع الصناعة	1812.46	1726.41	4.75-%

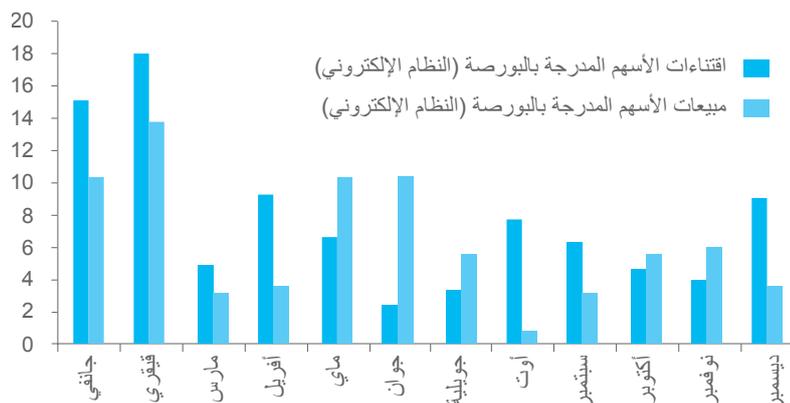
### III- عمليات شراء وبيع الأوراق المالية من قبل الأجانب

بلغ حجم استثمارات الأجانب في محافظ الأوراق المالية في موفى سنة 2013 ما قيمته 1028 مليون دينار مقابل 456 مليون دينار في موفى سنة 2012 أي بارتفاع يقدر بنسبة 125%. وقد بلغ حجم عمليات البيع خلال نفس السنة ما قيمته 162 مليون دينار مقابل 409 مليون دينار سنة 2012 أي بانخفاض يقدر بنسبة 60%.

#### 1- استثمارات الأجانب في الأوراق المالية المدرجة بالبورصة أو المتداولة بالسوق الموازية

بلغ حجم العمليات المنجزة في البورصة من قبل الأجانب في موفى سنة 2013 ما قيمته 85 مليون دينار بالنسبة لعمليات الشراء مقابل ما قيمته 110 موفى سنة 2012 وبالنسبة لعمليات البيع ما قيمته 76 مليون دينار مقابل ما قيمته 134 في موفى سنة 2012. ومثلما هو مبين بالرسم أسفله، فإن حجم عمليات البيع والشراء المنجزة لفائدة الأجانب بسوق الإدراجات والسوق الموازية قد شهد ارتفاعا ملحوظا خلال الشهرين الأولين من السداسي الأول لسنة 2013.

الحجم الشهري لعمليات البيع و الشراء بسوق الإدراجات و السوق الموازية من قبل الأجانب خلال سنة 2013 بالمليون دينار(النظام الإلكتروني)



## 2- استثمارات الأجانب في الأوراق المالية غير المدرجة بالبورصة

بلغ حجم عمليات التسجيل ببورصة الأوراق المالية التونسية المنجزة لفائدة الأجانب ما قيمته 943 مليون دينار بالنسبة للاقتناءات وما قيمته 86 مليون دينار بالنسبة للمبيعات. كما بلغ صافي الاستثمارات ما قيمته 857 مليون دينار. وبالمقارنة بسنتي 2010 و2011 ومثلما هو مبين بالرسم أسفل، فإنّ عمليات الاقتناء المنجزة لفائدة الأجانب قد شهدت خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2011 وسنة 2013 ارتفاعا ملحوظا في حين عرف حجم عمليات التفويت المنجزة لفائدة الأجانب خلال نفس الفترة تراجعاً هاماً. ويعكس هذا التحسّن والذي تمّ تسجيله خاصّة خلال سنة 2013 عودة الثقة لدى المستثمرين الأجانب في الاقتصاد التونسي.

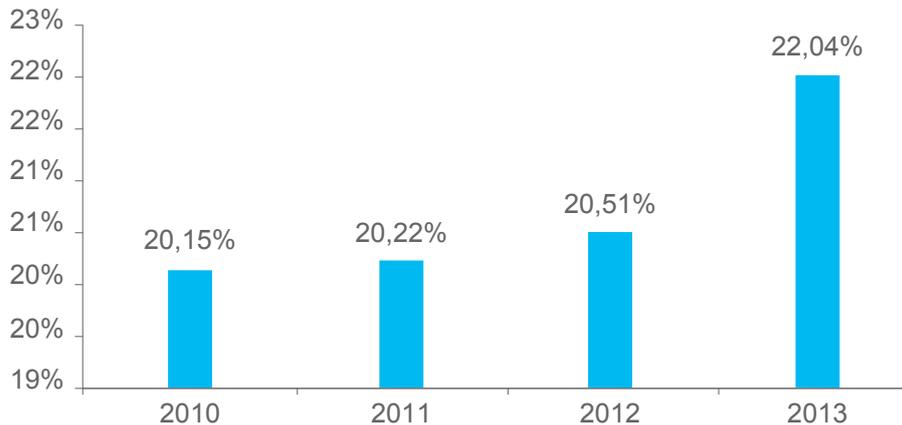
إقتناءات و مبيعات الأجانب للأسهم غير المدرجة بالبورصة خلال الفترة الممتدة ما بين (-2011 2013) بالمليون دينار



## 3- المساهمة الأجنبية في رسملة البورصة

في موفى سنة 2013، بلغت مساهمة الاستثمار الأجنبي في الرسملة الجمالية للبورصة مثلما هو مبين بالرسم أسفله نسبة 22,04% مسجّلة بذلك ارتفاعا طفيفا يقدر بـ 7,46% مقارنة بسنة 2012.

تطور مساهمة الأجانب في الرسملة الجمالية للبورصة

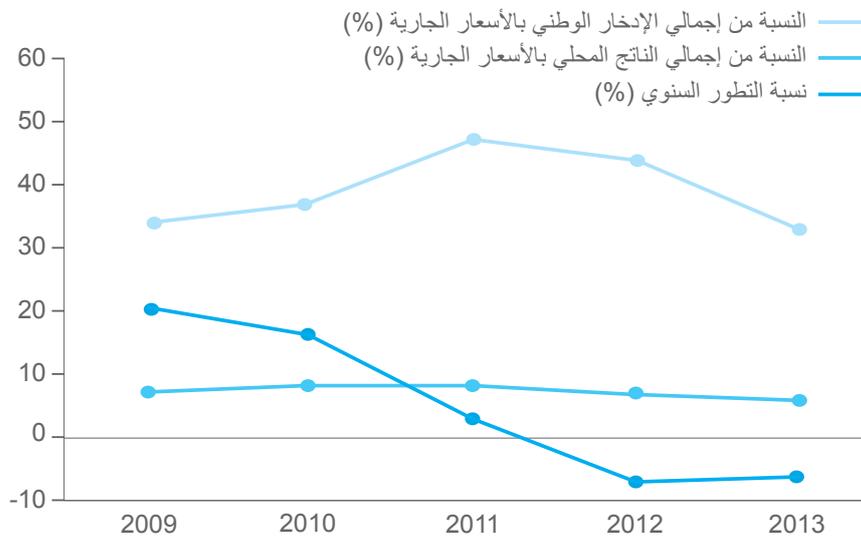


### نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

شهد قطاع التصرف الجماعي تطوراً خلال سنة 2013 على النحو التالي :

- ارتفاع عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية في طور النشاط (المختلطة والرقاعية) بنسبة 3,6% من 111 سنة 2012 الى 115 في 31 ديسمبر 2013.
  - انخفاض مبلغ الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية سنة 2013 بنسبة 6,2% من 4887 مليون دينار سنة 2012 الى 4585 مليون دينار<sup>1</sup> في 31 ديسمبر 2013.
  - استقرار في حصة المؤسسات الرقاعية سنة 2013 حيث مثلت 89,1% من مجموع الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.
- ويبين الجدول التالي تطور الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ونسبتها من إجمالي الناتج المحلي ومن إجمالي الادخار الوطني.

2013	2012	2011	2010	2009	
4585	4887	5 245	5 107	4 380	الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية*
-6,2	-6,8	2,7	16,60	20,3	نسبة التطور السنوي (%)
6,1	7,0	8,1	8,1	7,4	النسبة من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (%)
33,2	43,9	47,6	36,9	33,6	النسبة من إجمالي الادخار الوطني بالأسعار الجارية (%)



## 1- التراخيص الممنوحة لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

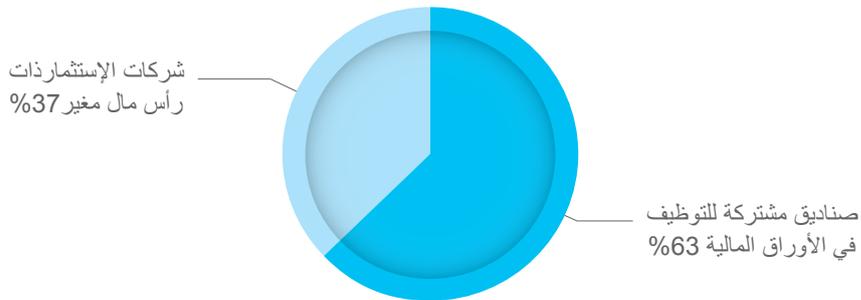
### 1- بمناسبة تأسيس مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

منحت هيئة السوق المالية خلال سنة 2013 سبعة تراخيص لتكوين صناديق مشتركة للتوظيف في الأوراق المالية، وتم بمفعولها بعث صندوق واحد السنة نفسها.

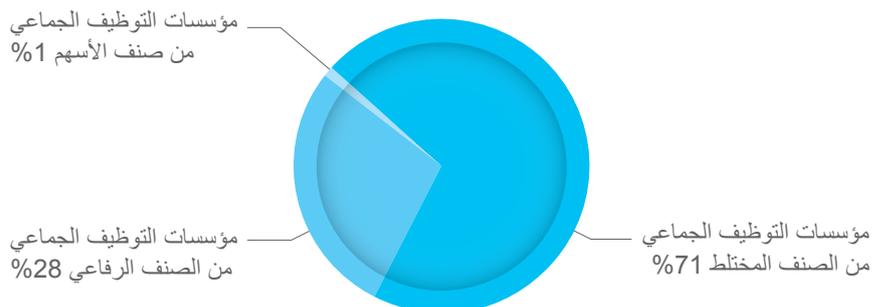
وفي خلال نفس السنة، بلغ عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية 115 موزعة إلى 32 مؤسسة توظيف جماعي من الصنف الرقاعي و 82 من الصنف المختلط وواحدة من صنف الأسهم مقابل 111 مؤسسة توظيف جماعي سنة 2012 موزعة بين 32 من الصنف الرقاعي و79 من الصنف المختلط.

وبذلك يكون عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي باشرت نشاطها الفعلي سنة 2013، 5 مؤسسات تشتمل على صندوق مشترك للتوظيف في الأوراق المالية حصل على ترخيص الهيئة سنة 2013 و4 صناديق حصلت على ترخيص الهيئة سنة 2012. وتجدر الإشارة إلى أنه وقع الترخيص لتصفية صندوق مشترك للتوظيف في الأوراق المالية لانقضاء مدته.

### توزيع مؤسسات التوظيف الجماعي حسب الشكل القانوني (2013)



### توزيع مؤسسات التوظيف الجماعي حسب الصنف (2013)



## 2- بمناسبة التغييرات الطارئة على مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية والخاضعة لترخيص

منحت هيئة السوق المالية خلال سنة 2013 التراخيص التالية:

- ترخيص لإضافة موزع جديد لصندوق مشترك للتوظيف في الأوراق المالية وأربع شركات استثمار ذات رأس المال المتغير؛
  - ترخيص لتصفية صندوق مشترك للتوظيف في الأوراق المالية لانقضاء مدته.
- وقد أدت هذه التغييرات إلى تحسين الوثائق الخاصة بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية والتي وضعت على ذمة العموم وحاملي الحصص والأسهم وذلك قبل دخولها حيز التنفيذ إضافة إلى نشر بلاغات تخصها بالنشرية الرسمية لهيئة السوق المالية وعلى أعمدة صحيفة يومية وإلى قيام المصفي بكامل الإجراءات القانونية اللازمة للتصفية وواجبات الإعلام الناتجة عنها.

## II - التغييرات الطارئة على مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وغير خاضعة إلى ترخيص

- شهدت مؤسسات التوظيف الجماعي خلال سنة 2013 عديد التغييرات التي لا تستوجب الحصول على ترخيص من هيئة السوق المالية وتمثل في ما يلي:
- تغيير عمولة المودع لديه موجودات شركتي استثمار ذات رأس المال المتغير؛
  - إحداث عمولة لصالح موزعي سندات شركتي استثمار ذات رأس المال المتغير و صندوق مشترك للتوظيف ؛
  - تغيير توجهات التوظيف لأربع شركات استثمار ذات رأس المال المتغير وستة صناديق مشتركة للتوظيف ؛
  - تغيير أعضاء لجنة التصرف لتسع شركات استثمار ذات رأس المال المتغير وتسع صناديق مشتركة للتوظيف ؛
  - إحداث عمولة للوسيط بالبورصة المكلف بتنفيذ أوامر شركتي استثمار ذات رأس المال المتغير وصندوقين مشتركين للتوظيف ؛
  - تغيير مسيري خمس شركات استثمار ذات رأس المال المتغير؛
  - تغيير الشخصية المعنوية التي تتحمل أداء العمولة الراجعة لهيئة السوق المالية لشركة استثمار ذات رأس المال المتغير؛
  - تغيير مدة النشاط الأصلية لصندوقين مشتركين للتوظيف؛
  - تغيير عمولة التصرف في شركة استثمار ذات رأس المال المتغير وأربع صناديق مشتركة للتوظيف؛
  - تغيير عمولة إعادة الشراء في ثلاثة صناديق مشتركة للتوظيف؛
  - حذف عمولة إعادة الشراء في صندوق مشترك للتوظيف؛
  - تغيير عمولة الاكتتاب في أربع صناديق مشتركة للتوظيف؛
  - تغيير دورية توزيع الأعباء في ثلاثة صناديق مشتركة للتوظيف؛

- تغيير دورية احتساب المردودية الممتازة في صندوق مشترك للتوظيف.
- وقد أدت هذه التغييرات إلى تحسين ملفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وذلك قبل دخولها حيز التنفيذ و نشر بلاغات تخصها بالنشرية الرسمية لهيئة السوق المالية و على أعمدة صحيفة يومية . كما استوجبت بعض التغييرات تحسين الوثائق التي وضعت على ذمة العموم وحاملي الحصص والأسهم.

### III - نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

انخفضت قيمة الأصول الصافية بنسبة 6,2% حيث بلغت 4 585 مليون دينار في 31 ديسمبر 2013 مقابل 4 887 مليون دينار في 31 ديسمبر 2012.

وبقيت حصة مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية مهيمنة بنسبة 89,1%. كما سجل عدد المساهمين وحاملي الحصص ارتفاعا سنة 2013 بنسبة 3% ليبلغ 57 568 مقابل 55 908 في موفى سنة 2012.

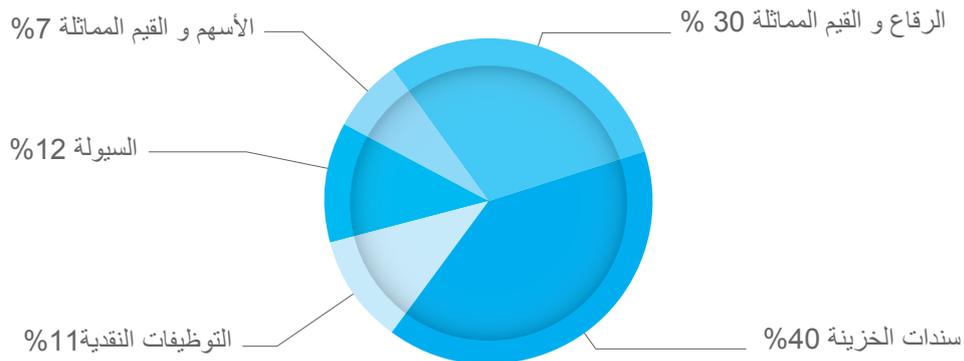
وعرف معدل مردودية مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية استقرارا مقارنة بسنة 2012 في حدود 3,1% سنة 2013 وقد بلغ معدل مردودية الصنف الرقاعي 3,63% أما الصنف المختلط فقد بلغ 0,85%.

وسجلت المبالغ الموظفة من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية في الرقاع المصدرة من قبل الشركات و حصص الصناديق المشتركة للديون استقرارا سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 إذ مثلت 30% من الأصول الصافية.

بينما انخفضت المبالغ الموظفة من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية في سندات الخزينة القابلة للتنظير وذات القصاص صفر إذ مثلت 40% من الأصول الصافية سنة 2013 مقابل 41% سنة 2012.

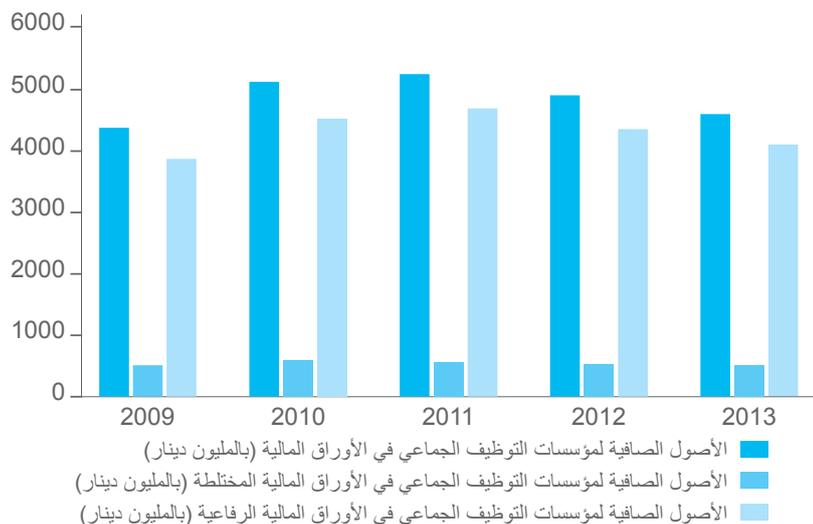
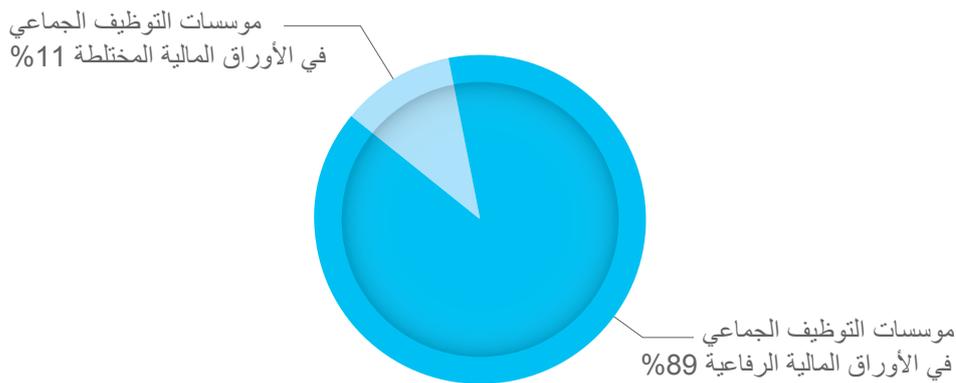
وانخفضت الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة سنة 2013 بنسبة 5,3% كما انخفضت الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية بنسبة 6,3% و هذا يتجلى من خلال معدل مردودية هذه المؤسسات.

#### تركيبة الأصول الصافية في 31 ديسمبر 2013



2013	2012	2011	2010	2009	
4 585	4 887	5 245	5 107	4 380	الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ( بالملليون دينار)
-6,2	-6,8	2,7	16,6	20,3	نسبة التطور السنوي (%)
501	529	549	587	506	الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة ( بالملليون دينار)
-5,3	-3,6	-6,5	16	24	نسبة التطور السنوي (%)
4 084	4 358	4 696	4 520	3 874	الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية ( بالملليون دينار)
-6,3	-7,2	3,9	16,7	19,8	نسبة التطور السنوي (%)

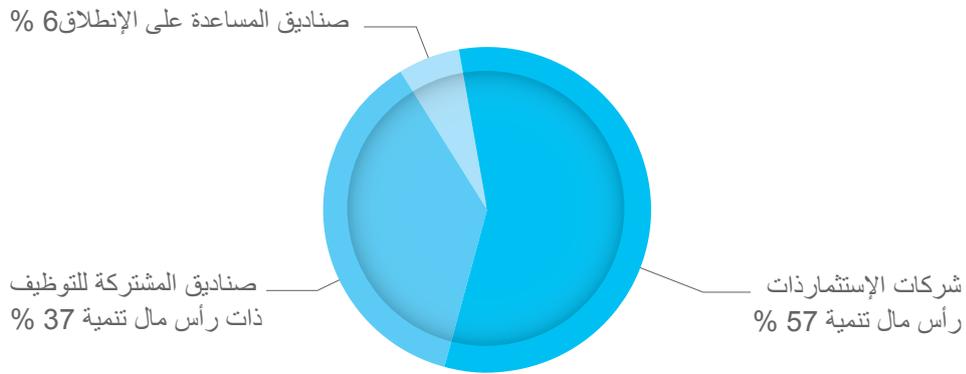
### الأصول الصافية في 31 ديسمبر 2013



### رأس مال تنمية

تتكون آليات الاستثمار ذات رأس مال تنمية من شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية والصناديق المشتركة للتوظيف ذات رأس مال تنمية وصناديق المساعدة على الإنطلاق. وقد بلغ عدد هذه الآليات 87 في موفى 2013 موزعة بين 50 شركة استثمار ذات رأس مال تنمية و 32 صندوق مشترك للتوظيف ذات رأس مال تنمية مرخص له و 05 صناديق للمساعدة على الإنطلاق مرخص لها.

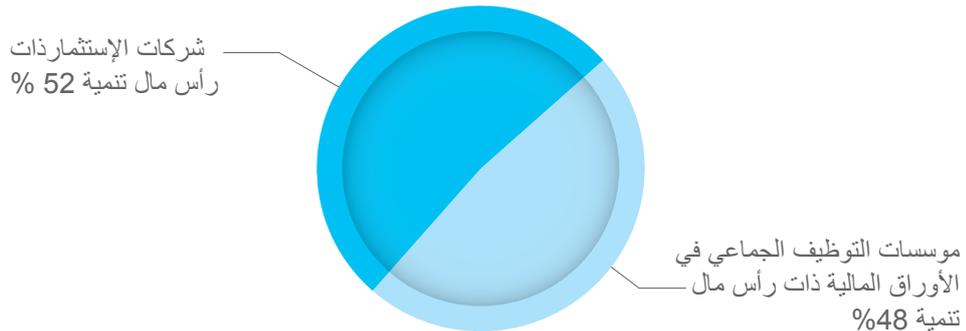
#### توزيع آليات الإستثمار ذات رأس مال تنمية خلال سنة 2013



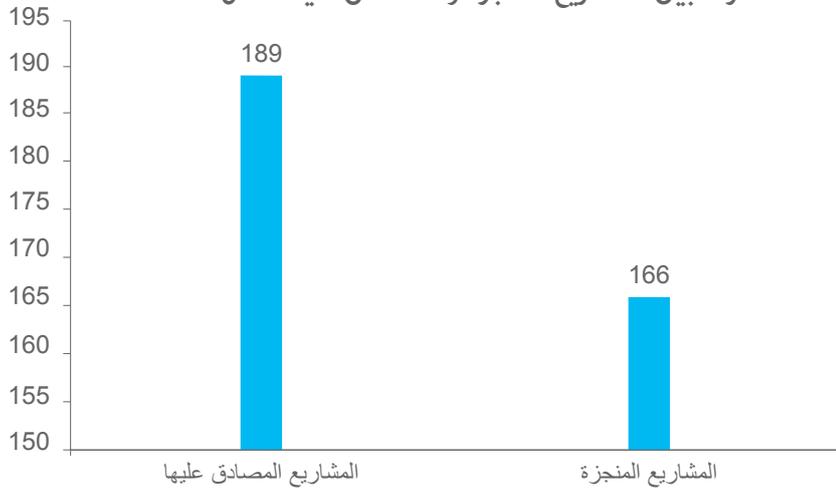
بلغ مجموع الموارد الإضافية الموظفة في آليات رأس مال التنمية 126,5 مليون دينار في موفى سنة 2013.

وتتوزع هذه الموارد بين اكتتاب في رأس مال مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية بقيمة 60,4 مليون دينار واكتتاب في رأس مال شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية بمبلغ 3 مليون دينار وموارد أخرى عهد التصرف فيها لهذه الآليات بمبلغ قدره 63,1 مليون دينار. بلغت في موفى سنة 2013 المصادقات على المساهمة في 189 مشروع بما يعادل 257,8 مليون دينار وقد شملت الدفوعات 166 مشروع بمبلغ قدره 151,6 مليون دينار أي ما يعادل 88 % من المشاريع المصادق عليها و 59 % من قيمة المصادقات.

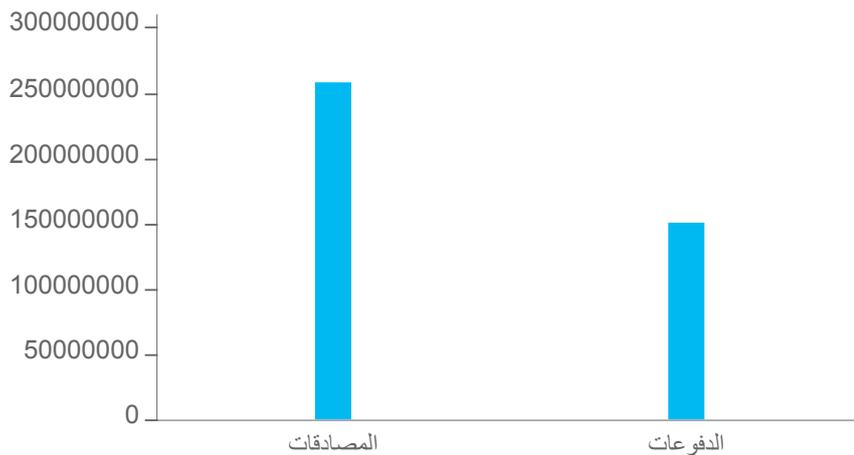
#### توزيع الموارد بين آليات الإستثمار ذات رأس مال تنمية خلال سنة 2013



مقارنة بين المشاريع المنجزة و المصادق عليها خلال سنة 2013



مقارنة بين الدفعات و المصادقات خلال سنة 2013 (بالدينار)



### أ - مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية

تمنح هيئة السوق المالية الترخيص لممارسة نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية وكذلك شركات التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير وتتولى مراقبتها.

وتقوم كذلك الهيئة بمراقبة عملية توزيع أسهم وحصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية، خاصة فيما يتعلق بالمعلومات المنشورة للعموم.

تتكون مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية من الصناديق المشتركة للتوظيف ذات رأس مال تنمية وصناديق المساعدة على الإنطلاق. وتقدر خلال سنة 2013 المبالغ

المبرمجة عند منح الترخيص لهذه الصناديق بـ 272,5 مليون دينار، بينما تقدر المبالغ المكتتبه بـ 60,4 مليون دينار مما يرفع إجمالي المبالغ المكتتبه في 31 ديسمبر 2013 إلى 150,8 مليون دينار. خلال سنة 2013، منحت هيئة السوق المالية 05 تراخيص لتكوين شركات تصرف و 05 تراخيص لتكوين مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية وتوزع على النحو التالي:

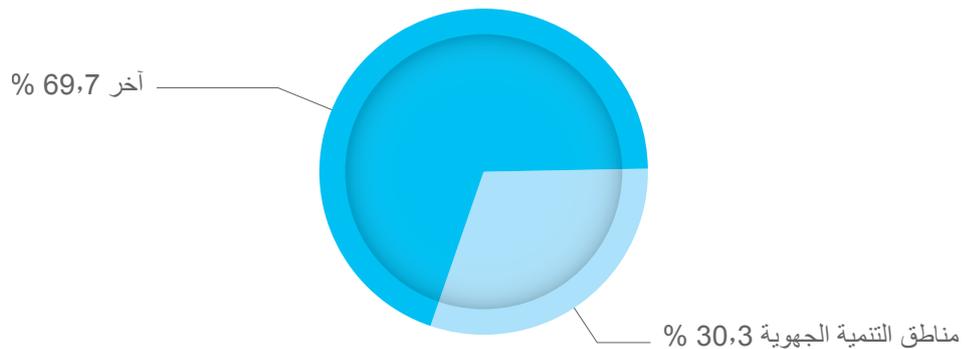
- أربعة تراخيص لتكوين الصناديق المشتركة للتوظيف ذات رأس مال تنمية.
- ترخيص واحد لتكوين صندوق المساعدة على الإنطلاق.
- في 31 ديسمبر 2013، بلغ عدد المتصرفين في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية 17 من بينهم 16 شركة تصرف. وتجدر الإشارة أنّ هذه الآليات من شأنها دعم الاستثمار الجهوي وخلق مواطن الشغل.

#### 1- مصادقات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية

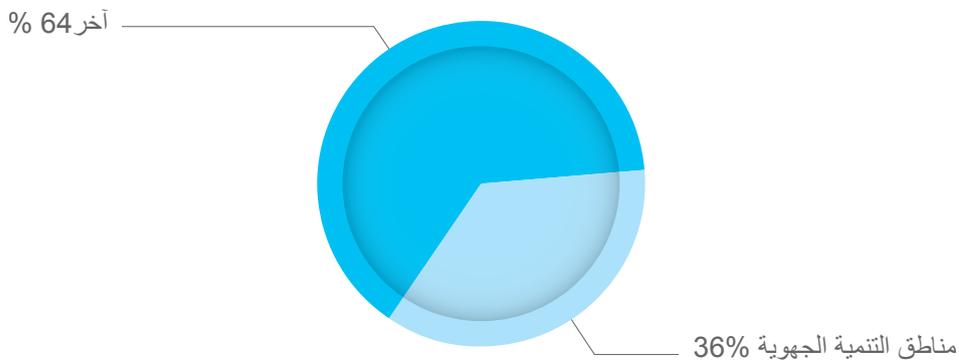
بلغت قيمة المصادقات على المساهمة في تمويل المشاريع من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية لسنة 2013 مبلغ 27,7 مليون دينار تعلق بـ 29 مشروع. ونتيجة لذلك ارتفع المبلغ الجملي للمصادقات إلى 110 مليون دينار مقابل 82 مليون دينار في موفى سنة 2012 مسجلة إرتفاعا قدره 33,8%.

وشملت المصادقات المذكورة 9 مشاريع تقع في مناطق التنمية الجهوية رصدت لها مبلغ 10 مليون دينار وهو ما يعادل 30,3% من عدد المشاريع المزمع إنجازها و 36% من مجموع المصادقات.

#### حصّة مناطق التنمية الجهوية من المشاريع المصادق عليها خلال سنة 2013



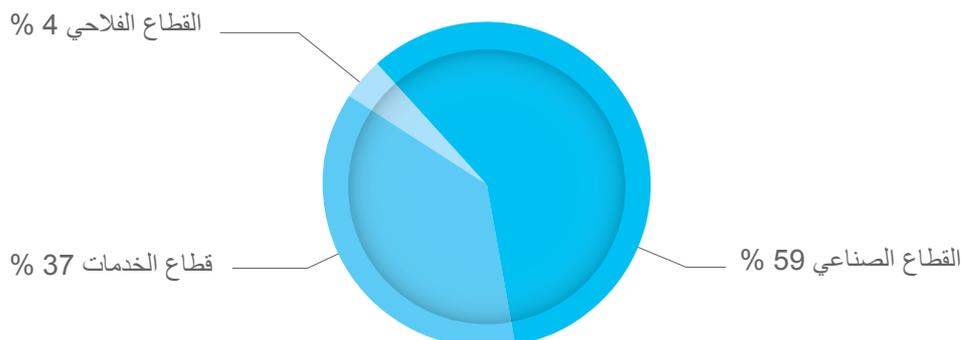
### حصة مناطق التنمية الجهوية من المصادقات خلال سنة 2013



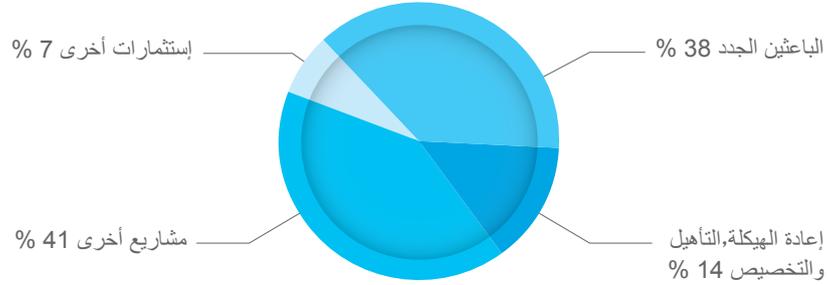
ويبين التوزيع القطاعي للمصادقات إستئثار القطاع الصناعي بـ 55,4% من المشاريع المصادق عليها خلال سنة 2013 وتمثل هذه الحصة 16 مشروع بقيمة جمالية تساوي 13,9 مليون دينار. أما بخصوص المشاريع المتعلقة بالباعثين الجدد، فقد تمت المصادقة خلال سنة 2013 على 11 مشروع بمبلغ قدره 6 مليون دينار.

و تبرز الرسوم البيانية التالية التفاوت الواضح في التوزيع القطاعي للمشاريع المصادق عليها من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية خلال سنة 2013. كما تبين كيفية توزيع هذه المشاريع حسب مجال النشاط خلال ذات سنة.

### التوزيع القطاعي للمشاريع المصادق عليها من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية خلال سنة 2013



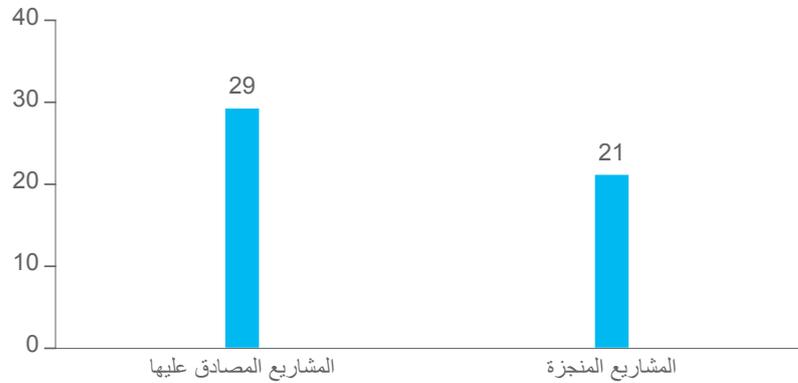
## توزيع المشاريع المصدق عليها من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية حسب مجال النشاط خلال سنة 2013



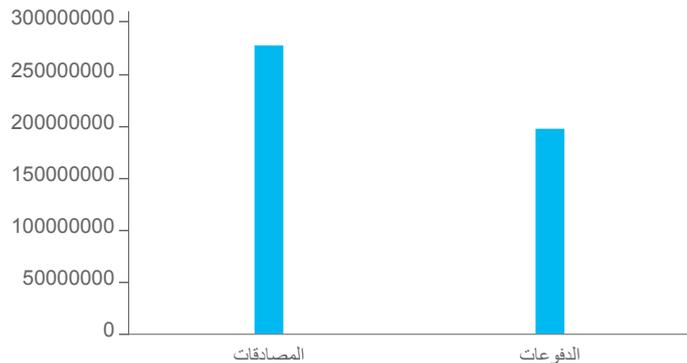
## 2- دفعوات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية

خلال سنة 2013، بلغت قيمة دفعوات الصناديق ذات رأس مال تنمية 19,75 مليون دينار وهو ما يمثل 71,3% من المبلغ المصدق عليه. ويمكن هذا المبلغ من المساهمة في 21 مشروع أي ما يعادل 73,7% من مجموع المشاريع المصدق عليها.

### مقارنة بين المشاريع المنجزة و المصدق عليها من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية خلال سنة 2013 (بالدينار)

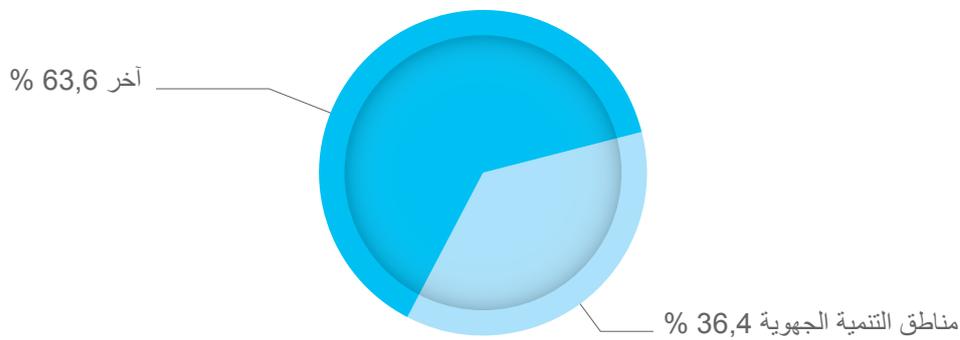


### مقارنة بين دفعوات و مصادقات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية خلال سنة 2013 (بالدينار)

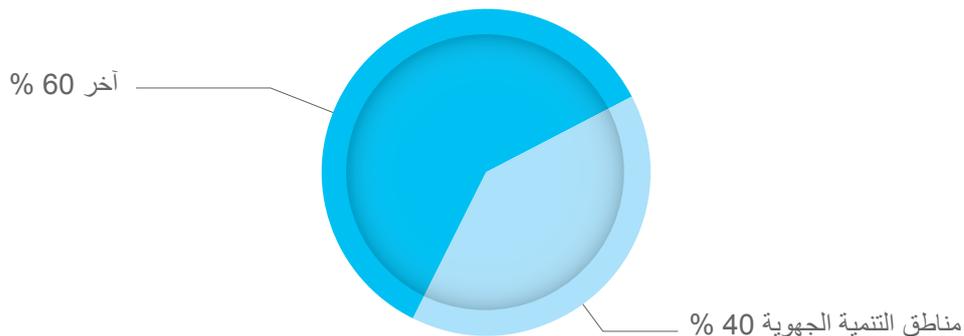


بلغت الدفعوات المنجزة لفائدة المشاريع المنتصبة في مناطق التنمية الجهوية خلال سنة 2013 قيمة 8 مليون دينار مكنت من التمويل في 8 مشاريع وهو ما يعادل 40,2% من إجمالي الدفعوات و 36,4% من المشاريع المنجزة. وبلغت القيمة الإجمالية للمشاريع المنتصبة في مناطق التنمية الجهوية 28 مليون دينار تعلق بـ 66 مشروع.

### حصة مناطق التنمية الجهوية من المشاريع المنجزة خلال سنة 2013



### حصة مناطق التنمية الجهوية من الدفعوات خلال سنة 2013

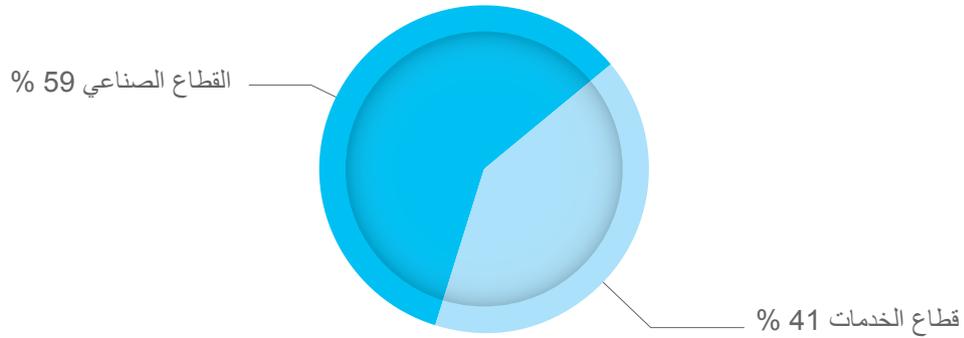


على مستوى التوزيع القطاعي، تجدر الإشارة الى أن القطاع الصناعي إستأثر بأوفر حصة من الدفعوات حيث بلغ 9,5 مليون دينار و مكن من المساهمة في 11 مشروع. كما بلغت الدفعوات المنجزة لفائدة المشاريع المتعلقة بالباعثين الجدد خلال سنة 2013، قيمة 6,3 مليون دينار و شملت المساهمة في تمويل 13 مشروع.

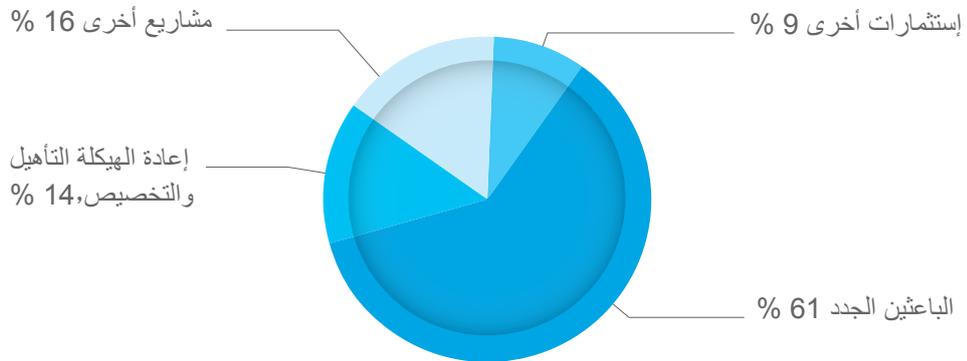
وتجدر الملاحظة أنّ معدل نسبة إجمالي مدفوعات مؤسسات التوظيف الجماعي ذات رأس تنمية مقارنة بإجمالي المصادقات يقدر بـ 65,2%.

وتبرز الرسوم البيانية التالية التفاوت الواضح في التوزيع القطاعي لمدفوعات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية خلال سنة 2013. كما تبين كيفية توزيع هذه المدفوعات حسب مجال النشاط خلال ذات سنة

### التوزيع القطاعي لمدفوعات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية خلال سنة 2013



### توزيع مدفوعات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية حسب مجال النشاط خلال سنة 2013



ويبرز توزيع الاستثمارات حسب طريقة التمويل أن الأسهم العادية تستأثر بالنصيب الأوفر بنسبة 92%. تليها الرقاع القابلة للتحويل إلى أسهم بنسبة 6,5%.

### 3- الإستثمارات المالية و النقدية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية

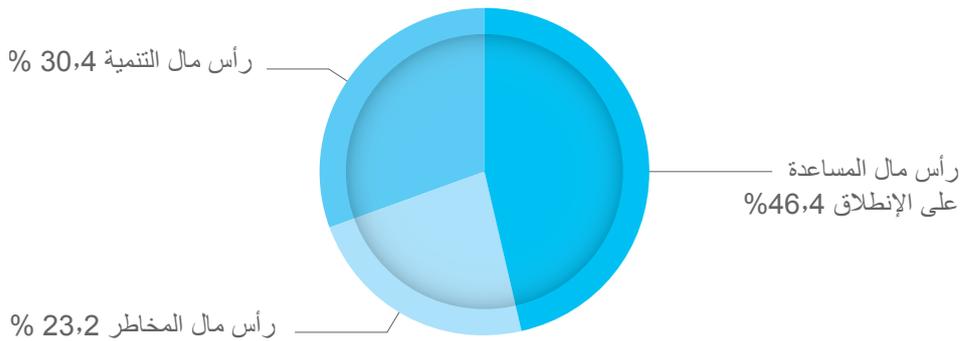
يمكن لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية ان توظف بعض اموالها في السوق المالية او النقدية على ان لا تتجاوز نسبة 20%. وقد بلغت هذه التوظيفات في موفى سنة 2013 ما قيمته 20,3 مليون دينار مقابل 11,9 مليون دينار في 31 ديسمبر 2012.

### 4- تدخل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية حسب مراحل إنجاز الاستثمارات

تعلقت 46,4% من المشاريع المصادق عليها خلال سنة 2013 بمرحلة المساعدة على الإنطلاق<sup>1</sup> مقابل 30,4% بمرحلة تطوير نشاط المؤسسات<sup>2</sup>. بقيمة تقدر على التوالي ب 9,1 مليون دينار و 10,6 مليون دينار.

خلال نفس الفترة، تعلقت المشاريع المنجزة أساسا برأس مال المساعدة على الإنطلاق وبرأس مال المخاطر<sup>3</sup> بنسبة 35,7% لكل مرحلة. أي ما يعادل 8 مشاريع بقيمة 6,9 مليون دينار. وتبرز الرسوم البيانية التالية توزيع المشاريع المصادق عليها والمنجزة من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية حسب مراحل إنجاز الاستثمارات خلال سنة 2013

#### توزيع المشاريع المصادق عليها من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية حسب مراحل إنجازها للإستثمارات خلال سنة 2013

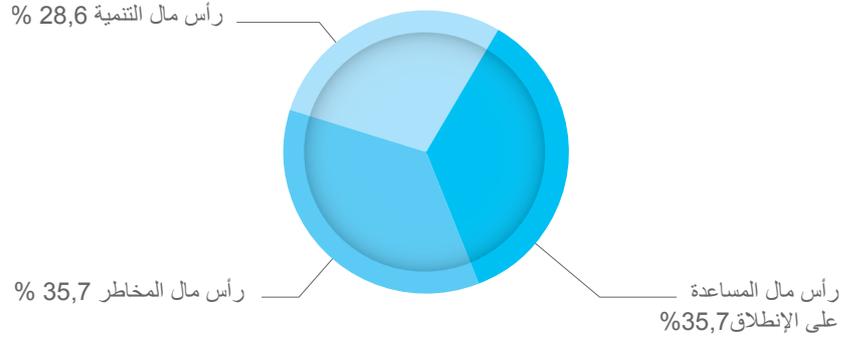


1- المساعدة على الإنطلاق هي مرحلة تدعيم الأموال الذاتية للمشاريع الجديدة قبل مرحلة الانطلاق الفعلي. تندخل أساسا لمساعدة الباعثين في :  
- استغلال براءات الاختراع;  
- استكمال الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع;  
- التطوير التكنولوجي للمنتج قبل مرحلة الإنتاج الفعلي للتسويق;  
- استكمال ضبط هيكل التمويل.

2- حققت الشركة حدها من الأرباح و سجلت فوائد إضافية. ستستخدم الصناديق لزيادة طاقتها الإنتاجية ودعم مبيعاتها. تطوير منتجات وخدمات جديدة. تمويل المقننات و/ أو زيادة السيولة الجارية.

3- تكون الشركة في بداية نشاطها. يهدف التمويل لبدء النشاط التجاري والصناعي و التسويق الأولي.

## توزيع المشاريع المنجزة من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الاوراق المالية ذات رأس مال تنمية حسب مراحل إنجازها للإستثمارات خلال سنة 2013



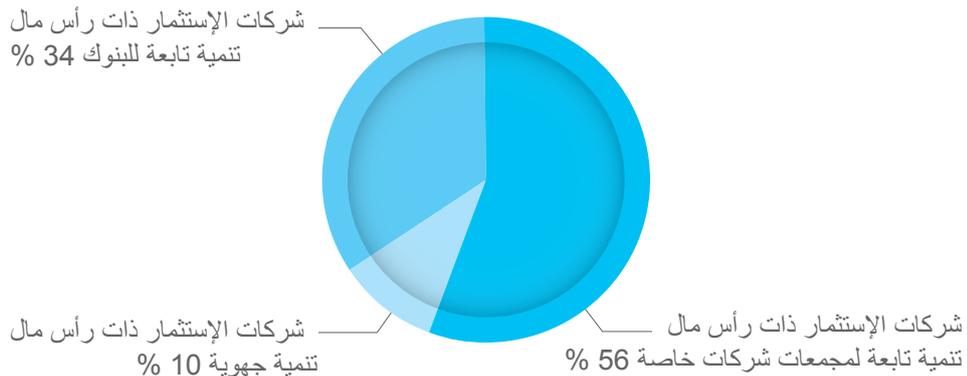
## II - شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

بلغ عدد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية الناشطة في 31 ديسمبر 2013، 50 شركة. وفي التاريخ نفسه، بلغت رأسملة هذه الشركات 371,8 مليون دينار. خلال سنة 2013، بلغت قيمة الاكتتاب في رأس مال شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية 3 مليون دينار.

و يتم توزيع شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية إلى :

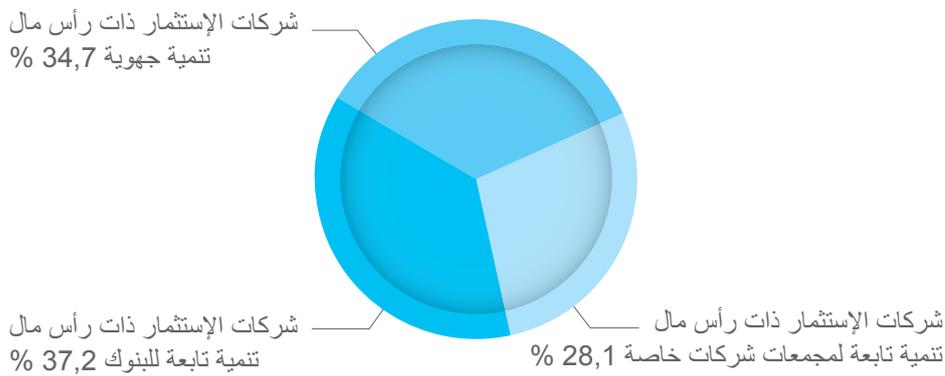
- 05 شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية جهوية.
- 17 شركة الإستثمار ذات رأس مال تنمية تابعة للبنوك.
- 28 شركة الإستثمار ذات رأس مال تنمية تابعة لمجمعات شركات خاصة.

## توزيع شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية خلال سنة 2013



وعلى مستوى توزيع رأس مال شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية حسب فئة الباعثين، تبرز سيطرة شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية التابعة للبنوك بمبلغ قدره 138,2 مليون دينار وهو ما يمثل 37,2% من رأس المال الإجمالي المكتتب لهذه الشركات. بينما تبلغ حصة شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية التابعة لمجمعات شركات خاصة 28,1% أي ما يعادل 104,6 مليون دينار.

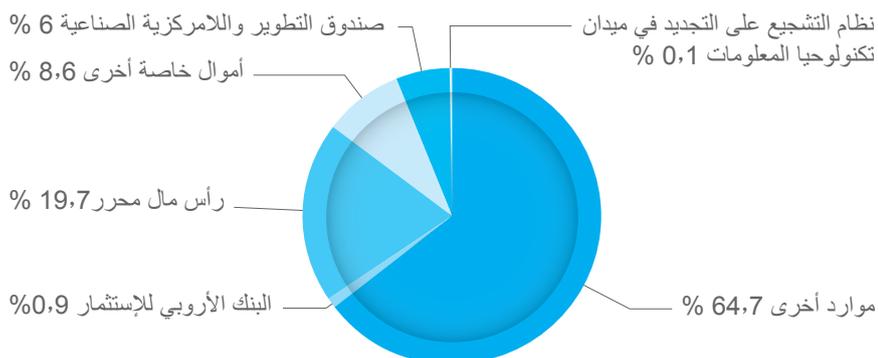
### توزيع رأس مال شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية خلال سنة 2013



### 1- موارد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

شهدت الموارد الإجمالية إرتفاعا بـ 4,7% لتبلغ 1 461,4 مليون دينار في 31 ديسمبر 2013 مقابل 1 395,3 مليون دينار في سنة 2012 وهو ما يعادل 66,1 مليون دينار. مثلت الاموال الذاتية (رأس مال محرر و أموال ذاتية أخرى) في 31 ديسمبر 2013 نسبة 28,4% من مجموع الموارد المتوفرة مقابل 33,6% سنة 2012، حيث بلغت 414,2 مليون دينار. كما بلغت الإعتمادات المالية الممنوحة من قبل الصناديق الداعمة لرأس مال تنمية الموضوعه على ذمة شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية 89,3 مليون دينار في 31 ديسمبر 2013، وهو ما يمثل 6,1% من مجموع مواردها. والملاحظ ان هذه الإعتمادات سجلت إرتفاعا بـ 12,4% مقارنة بمستواها في 31 ديسمبر 2012 والذي بلغ 79,4 مليون دينار.

### توزيع موارد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية خلال سنة 2013

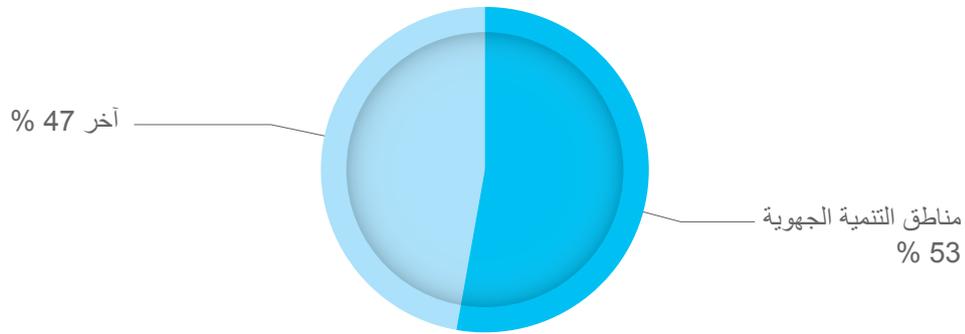


## 2- مصادقات شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية

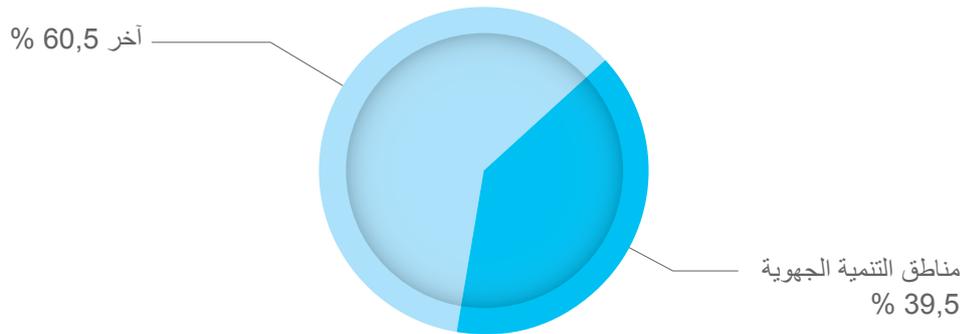
خلال سنة 2013، بلغت قيمة المصادقات 230,1 مليون دينار.

تعلقت هذه المصادقات بإمكانية المساهمة في 160 مشروع. وتتضمن هذه المشاريع 85 مشروع موجهة لمناطق التنمية الجهوية بمبلغ قدره 90,9 مليون دينار و هو ما يعادل 53 % من مجموع المشاريع المزمع إنجازها و 39,5 % من مجموع المصادقات.

### حصة مناطق التنمية الجهوية من المشاريع المصادق عليها خلال سنة 2013



### حصة مناطق التنمية الجهوية من المصادقات خلال سنة 2013



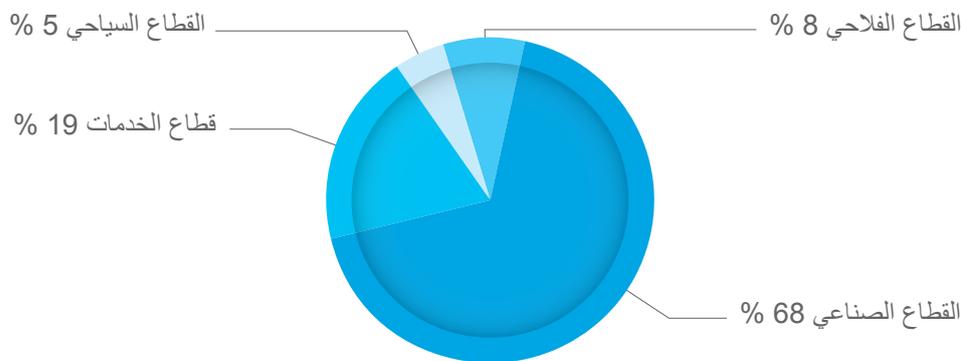
ويبين التوزيع القطاعي للمصادقات استئثار القطاع الصناعي بأوفر حصة تتمثل في 105 مشروع وهو ما يقدر بـ 65,5 % من المشاريع المصادق عليها خلال سنة 2013 وذلك بقيمة 128,8 مليون دينار.

أما بخصوص المشاريع المتعلقة بالباعثين الجدد، فقد تمت المصادقة خلال سنة 2013 على 45 مشروع بمبلغ قدره 23,8 مليون دينار وهو ما يمثل على التوالي 27,9 % من مجموع المشاريع المزمع إنجازها و 10,3 % من مجموع المصادقات.

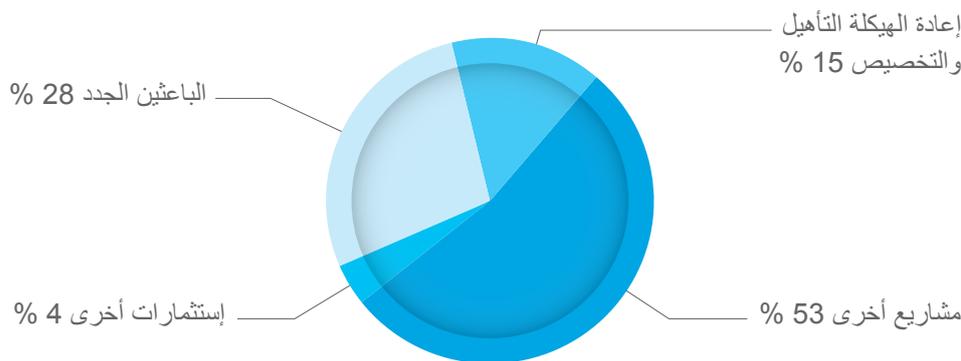
فيما يتعلق بإعادة الهيكلة، التأهيل والتخصيص، تم المصادقة خلال سنة 2013 على 23 مشروع بمبلغ قدره 50,5 مليون دينار و هو ما يمثل 14,5 % من مجموع المشاريع المزمع إنجازها و 22% من مجموع المصادقات.

و تبرز الرسوم البيانية التالية التفاوت الواضح في التوزيع القطاعي للمشاريع المصادق عليها من قبل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية خلال سنة 2013. كما تبين كيفية توزيع هذه المشاريع حسب مجال النشاط خلال ذات سنة.

### التوزيع القطاعي للمشاريع المصادق عليها من قبل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية خلال سنة 2013



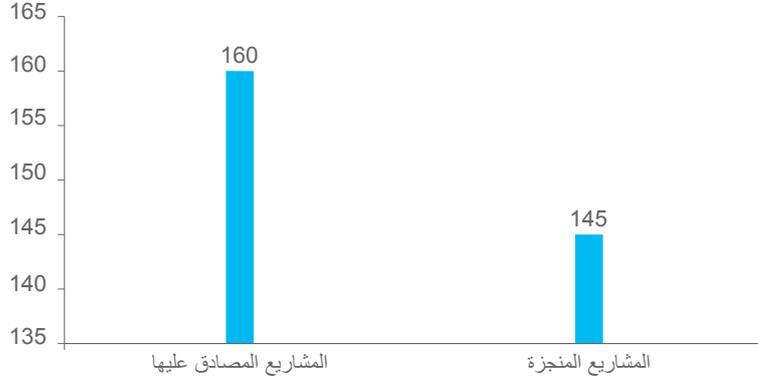
### توزيع المشاريع المصادق عليها من قبل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية حسب مجال النشاط خلال سنة 2013



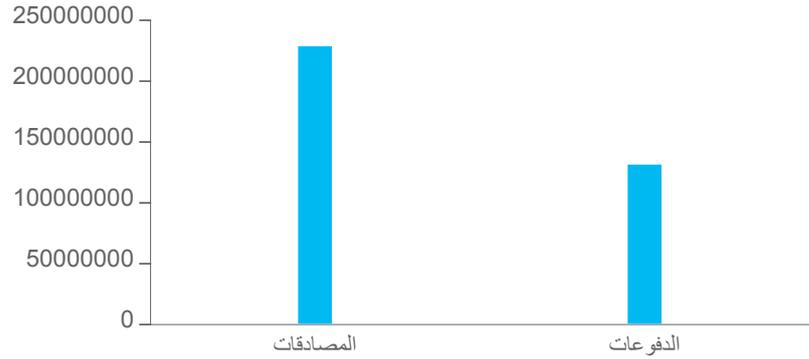
### 3- دفعوات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

بلغت خلال سنة 2013، قيمة دفعوات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية 131,9 مليون دينار تمثل قيمة 57,3 % من المبلغ المصادق عليه ويمثل هذا المبلغ حجم مساهمة الشركات المذكورة في 145 مشروع أي ما يعادل 90 % من المشاريع المصادق عليها.

مقارنة بين المشاريع المنجزة و المصادق عليها من قبل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية خلال سنة 2013

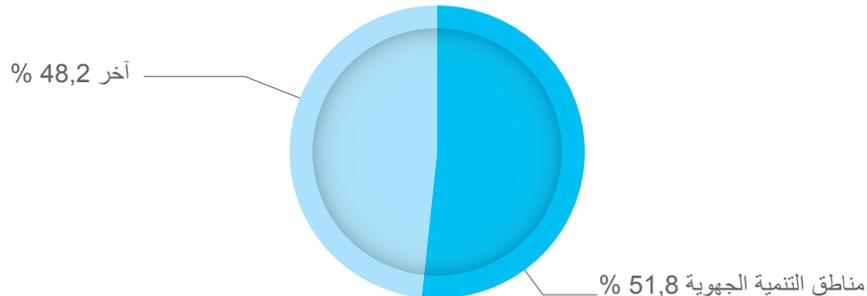


مقارنة بين مدفوعات و مصادقات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية خلال سنة 2013 (بالدينار)

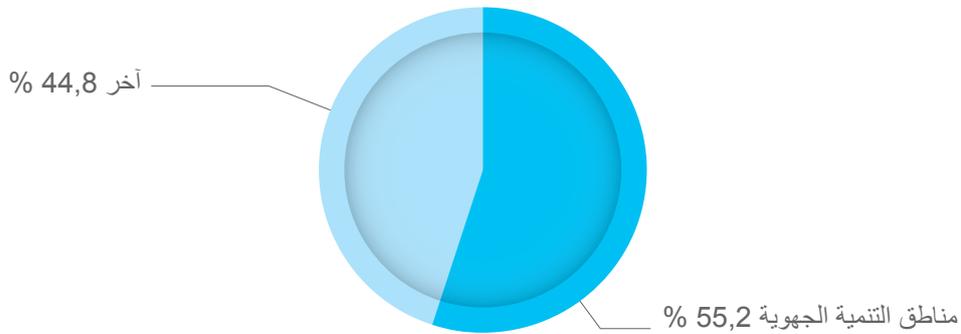


وبلغت المدفوعات المنجزة لفائدة المشاريع المنتصبة في مناطق التنمية الجهوية خلال سنة 2013 قيمة 72,8 مليون دينار مكنت من المساهمة في تمويل 75 مشروع.

حصة مناطق التنمية الجهوية من المشاريع المنجزة خلال سنة 2013



### حصة مناطق التنمية الجهوية من المدفوعات خلال سنة 2013

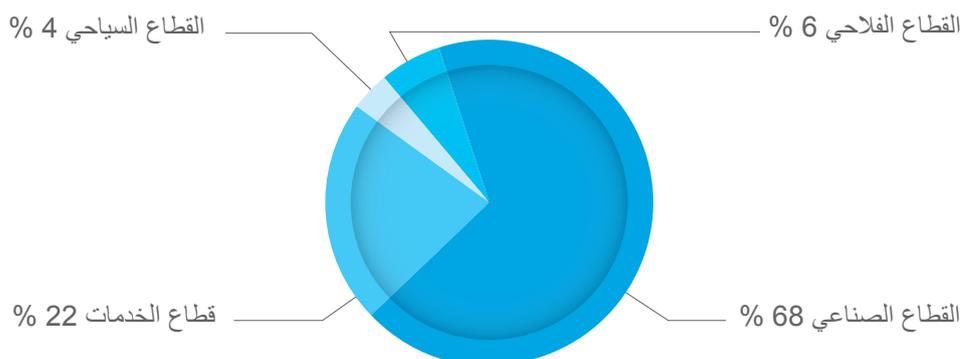


كما بلغت المدفوعات المنجزة لفائدة المشاريع المتعلقة بالباعتين الجدد خلال سنة 2013، قيمة 18,5 مليون دينار و شملت المساهمة في تمويل 53 مشروع.

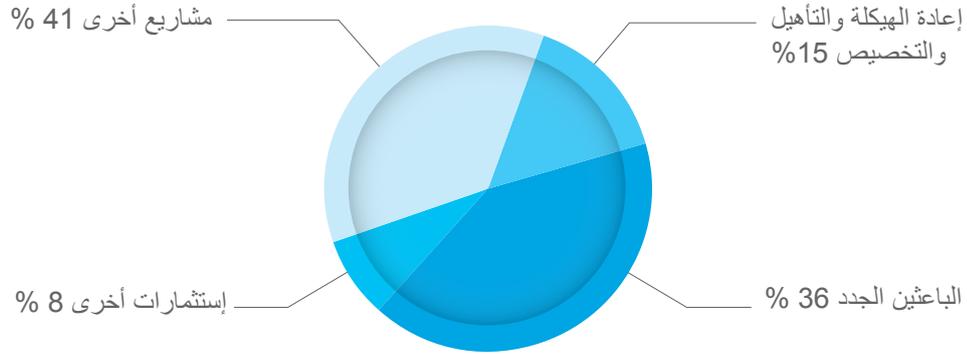
وتجدر الإشارة الى انه على مستوى التوزيع القطاعي، استأثر القطاع الصناعي بأوفر حصة من المدفوعات حيث بلغ 43,5 مليون دينار و مكن من المساهمة في 91 مشروع و هو ما يعادل 63% من المشاريع المنجزة.

و تبرز الرسوم البيانية التالية التفاوت الواضح في التوزيع القطاعي لمدفوعات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية خلال سنة 2013، كما تبين كيفية توزيع هذه المدفوعات حسب مجال النشاط خلال ذات سنة.

### التوزيع القطاعي لمدفوعات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية خلال سنة 2013



## توزيع دفعوات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية حسب مجال النشاط خلال سنة 2013



ويبرز توزيع الاستثمارات حسب طريقة التمويل أنّ الأسهم العادية تستأثر بالنصيب الأوفر بنسبة 80%، تليها سندات المساهمة بنسبة 15% . أما على مستوى توزيع التفويت في المساهمات حسب طريقة الخروج، فيستأثر الخروج عبر الصناعة بالنصيب الأوفر بنسبة 77%.

### 4- الإستثمارات المالية و النقدية لشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

يمكن لشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية ان توظف بعض اموالها في السوق المالية او النقدية على ان لا تتجاوز نسبة 20% . وقد بلغت هذه التوظيفات في موفى سنة 2013 قيمة 26,7 مليون دينار.

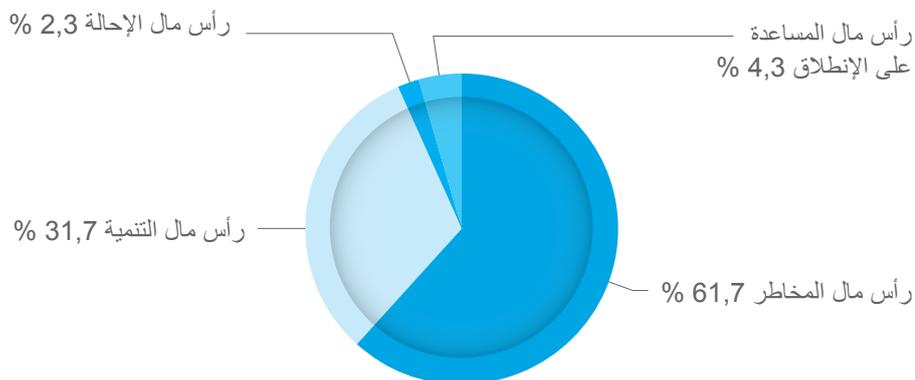
وتجدر الملاحظة ان هذه الإستثمارات هي متأتية أساسا من شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية المتفرعة عن البنوك بمبلغ 26 مليون دينار أي ما يعادل 97% من إجمالي الإستثمارات في السوق المالية و النقدية من قبل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية خلال سنة 2013.

### 5- تدخل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية حسب مراحل إنجاز الاستثمارات

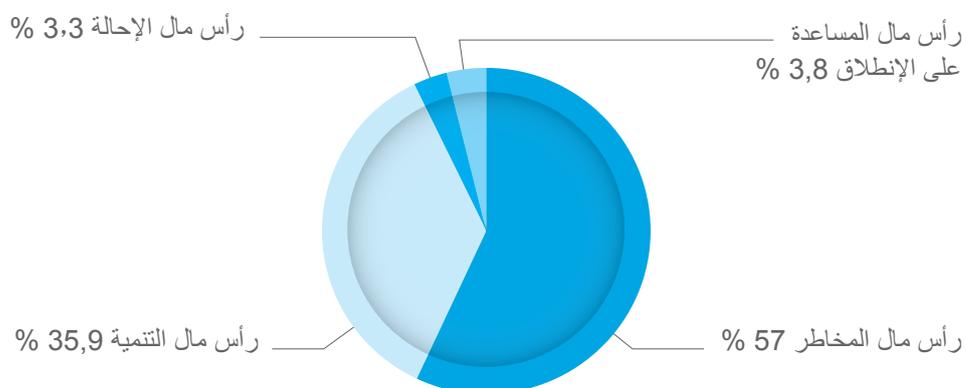
تعلقت 61,7% من المشاريع المصادق عليها خلال سنة 2013 برأس مال المخاطر مقابل 31,7% لرأس مال التنمية. بقيمة تقدر على التوالي بـ 139 مليون دينار و 85,7 مليون دينار. خلال نفس الفترة. تعلقت المشاريع المنجزة أساسا برأس مال المخاطر بنسبة 57% أي ما يعادل 83 مشروع بقيمة 79,5 مليون دينار و برأس مال التنمية بنسبة 35,9% أي ما يعادل 52 مشروع بقيمة 48,8 مليون دينار.

وتبرز الرسوم البيانية التالية توزيع المشاريع المصادق عليها و المنجزة من قبل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية حسب مراحل إنجاز الاستثمارات خلال سنة 2013.

توزيع المشاريع المصادق عليها من قبل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية  
حسب مراحل إنجازها للإستثمارات خلال سنة 2013



توزيع المشاريع المنجزة من قبل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية  
حسب مراحل إنجازها للإستثمارات خلال سنة 2013



## **العنوان الرابع**

### **موارد هيئة السوق المالية وتوظيفها**

### موارد هيئة السوق المالية وتوظيفها

#### 1- نتيجة نشاط الهيئة خلال سنة 2013

سجلت الهيئة خلال سنة 2013 نتائج إيجابية بلغت 3,4 مليون دينار مقابل 3,7 مليون دينار خلال سنة 2012.

#### 2- معطيات مالية

تتكون أصول هيئة السوق المالية بنسبة 84% من الأصول غير الجارية. وتغطي الأموال الذاتية نسبة 94% من مجموع الموازنة.

وتجدر الإشارة أن إعداد وتقديم القوائم المالية لهيئة السوق المالية يتم طبقاً للإطار المرجعي للمحاسبة ولعابير المحاسبة. أمّا النتائج المالية فتقدّم وفقاً للمثال المسموح به وتقدم التدفّقات النقدية وفقاً للمثال المرجعي.

وفي ما يلي المعطيات المالية المقارنة للأربع سنوات الأخيرة:

## معطيات مالية (بالدينار)

### الوضعية المالية

الأصول				
10-12-31	11-12-31	12-12-31	13-12-31	
16 129 189	27 998 850	31 152 179	35 057 719	الأصول غير الجارية
1 134 600	1 295 996	4 319 062	9 141 673	منها- الأصول الثابتة المادية
14 858 265	26 518 888	26 600 132	25 801 737	الأصول المالية
13 011 168	5 503 951	6 698 966	6 707 414	الأصول الجارية
1 403 365	636 566	632 855	707 665	منها • السائلة وما يعادلها
<b>29 140 357</b>	<b>33 502 801</b>	<b>37 851 144</b>	<b>41 765 133</b>	المجموع
الأموال الذاتية والخصوم				
10-12-31	11-12-31	12-12-31	13-12-31	
27 943 316	32 170 244	35 888 448	39 222 137	الأموال الذاتية
5 000 000	5 000 000	5 000 000	5 000 000	الأموال المخصصة
17 662 433	23 016 118	27 144 002	30 855 484	الاحتياطي والأموال الذاتية الأخرى
-305 550	883	126	446	النتائج المؤجلة
5 586 433	4 153 242	3 744 320	3 366 208	نتائج السنة المالية
1 197 041	1 332 557	1 962 697	2 542 996	الخصوم
850 429	982 755	1 622 185	2 176 035	منها الخصوم الجارية
29 140 357	33 502 801	37 851 144	41 765 133	المجموع
ملخص الإستغلال				
10-12-31	11-12-31	12-12-31	13-12-31	
8 728 944	7 455 505	7 733 637	7 667 867	إيرادات الإستغلال
8 728 645	7 455 280	7 719 001	7 568 858	منها : المعاليم وما يشابهها
<4 140 160>	<4 475 192>	<5 211 954>	<5 617 574>	أعباء الإستغلال
2 902 526	3 330 151	3 858 037	4 104 791	منها أعباء الأعوان
906 463	843 211	970 139	1 002 126	وسائل العمل
128 200	102 658	137 501	179 231	التكوين والتنمية
4 588 784	2 980 313	2 521 683	2 050 293	نتيجة الإستغلال
997 649	1 172 929	1 222 637	18 006	المرابيح أو الخسائر خارج الإستغلال
5 586 433	4 153 242	3 744 320	3 366 208	نتيجة السنة المالية
التدفقات النقدية				
10-12-31	11-12-31	12-12-31	13-12-31	
5 314 736	4 354 969	4 246 784	3 833 472	التدفقات المتصلة بالإستغلال
9 275 872	8 565 674	9 175 608	9 426 427	المقابض المتأنية من المعاليم والعمولات
5 877	<14 449>	14 886	4 205	مقابض أخرى
<3 935 476>	<4 220 775>	<4 887 556>	<5 539 805>	المبالغ المسددة للمزودين والأعوان
<31 537>	<4 379>	<56 155>	<53 150>	دفوعات أخرى
<5 324 684>	<5 121 768>	<4 243 073>	<3 758 661>	التدفقات المتصلة بالإستثمار
<9 948>	<766 799>	<3 711>	74 810	تغير الخزينة
1 413 313	1 403 365	636 566	632 855	الخزينة في بداية السنة
1 403 365	636 566	632 855	707 665	الخزينة في نهاية السنة

### 3- إيرادات هيئة السوق المالية لسنة 2013

الانخفاض المسجل في نشاط السوق المالية خلال سنة 2013 والذي شمل معظم قطاعاتها الجرعنه انخفاض في موارد الهيئة بنسبة 1,9% حيث سجلت الإيرادات 9,2 مليون دينار سنة 2013 مقابل 9,3 مليون دينار سنة 2012 موزعة على النحو التالي:

- بلغت العمولات الراجعة للهيئة والموظفة على نشاط البورصة 2,1 مليون دينار سنة 2013 مقابل 1,9 مليون دينار سنة 2012 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة قدرها 9%.

- بلغت المعاليم الموظفة على الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية 4,9 مليون دينار سنة 2013 مقابل 5,3 مليون دينار سنة 2012 مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 6,6%.

- سجلت العمولات المتأتية من الإصدارات الجديدة والتأشيرات 0,379 مليون دينار سنة 2013 مقابل 0,356 مليون دينار سنة 2012 مسجلة بذلك نسبة ارتفاع تقدر بـ 6%.

- وإيرادات أخرى تمثلت أساسا في توظيف السيولة ومداحيل الإعلانات في النشرة الرسمية لهيئة السوق المالية. وقد بلغت جملة تلك الإيرادات 1,7 مليون دينار سنة 2013 مقابل 1,6 مليون دينار سنة 2012 مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 7%.

### 4- أعباء هيئة السوق المالية لسنة 2013

بلغت جملة أعباء التصرف خلال سنة 2013 مبلغ 5,6 مليون دينار مقابل 5,2 مليون دينار سنة 2012 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 8%. ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى ارتفاع أعباء أجور أعوان المؤسسة.

علما وأن ما يزيد عن 84% من مبلغ أعباء التصرف لهذه السنة خصص لأجور أعوان المؤسسة وكراء مقرها والمصاريف اللوجستية.

### 5- وظيفة التدقيق الداخلي صلب هيئة السوق المالية

قصد تفعيل وظيفة التدقيق الداخلي صلب هيئة السوق المالية تم إعداد ميثاق التدقيق الداخلي الذي يضبط مهام وصلاحيات الهيكل المكلف بهذه الوظيفة كما تم اعتماد دليل قواعد اصول المهنة التي يتعين على المدققين احترامه خلال إنجاز مهامهم.

وقد تولى مجلس هيئة السوق المالية خلال سنة 2013 المصادقة على ميثاق التدقيق الداخلي. وتجدر الإشارة أن هذا الميثاق يستند إلى القواعد الدولية في مجال التدقيق الداخلي المعتمدة من قبل الجمعية التونسية للتدقيق الداخلي.

## قائمة الجداول

جدول عدد 1	مدى احترام الشركات المدرجة بالبورصة لأجل إيداع الوثائق المصادق عليها من قبل الجلسة العامة العادية خلال سنة 2013 لدى هيئة السوق المالية (تقسيم حسب القطاع)
جدول عدد 2	مدى احترام الشركات المدرجة بالبورصة لأجل إيداع قوائمها المالية الوسيطة بتاريخ 30 جوان 2013 لدى هيئة السوق المالية
جدول عدد 3	مدى احترام الأجال المتعلقة بالتصريح بتجاوز عتبات المساهمة خلال 2013
جدول عدد 4	نتائج عملية مراقبة مدى مطابقة محتوى التقارير السنوية للشركات المدرجة بالبورصة مع الأحكام الترتيبية
جدول عدد 5	نتائج عملية مراقبة مدى مطابقة محتوى التقارير السنوية للشركات غير المدرجة بالبورصة مع الأحكام الترتيبية
جدول عدد 6	تطور اهم الأرقام لقطاع شركات الوساطة بالبورصة (بالمليون دينار)
جدول عدد 7	تطور المكونات الأساسية لقائمة النتائج المجمعة لشركات الوساطة (بالمليون دينار)
جدول عدد 8	تدخل وسطاء البورصة على نظام التداول الالكتروني خلال سنة 2013
جدول عدد 9	نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2013 (حسب السوق)
جدول عدد 10أ	نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2013 (حسب نظام التداول) حسب معيار الأموال المتبادلة بالدينار
جدول عدد 10ب	نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2013 (حسب نظام التداول) حسب معيار عدد الأوراق المالية المتبادلة
جدول عدد 10ج	نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2013 (حسب نظام التداول) حسب معيار عدد العمليات
جدول عدد 11	التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لأوراق المساهمة في رأس المال بواسطة المساهمة العامة في سنة 2013
جدول عدد 12	إصدارات الأسهم بواسطة الاكتتاب العام في رأس مال الشركات المدرجة بالبورصة سنة 2013
جدول عدد 13	إصدارات الأسهم بواسطة الاكتتاب العام في رأس مال الشركات غير المدرجة بالبورصة سنة 2013
جدول عدد 14	الشركات التي تم إدراجها بالبورصة سنة 2013
جدول عدد 15	قائمة إجراءات أول تداول للأوراق المالية المؤشر عليها خلال سنة 2013
جدول عدد 16	إصدارات سندات الدين خلال سنة 2013
جدول عدد 17	هيكله الإكتتابات في القروض الرقاعية والقروض الرقاعية المشروطة المؤشر عليها سنة 2013
جدول عدد 18	قائمة القروض الرقاعية المدرجة بالسوق الرقاعية بالبورصة سنة 2013
جدول عدد 19	توزيع حجم المعاملات وعدد السندات المتبادلة حسب أصناف السندات
جدول عدد 20	نسبة مردودية الأسهم المدرجة بالبورصة في سنة 2013
جدول عدد 21	معدل مضاعف سعر السهم في السوق بطريقة المعدل الموازن
جدول عدد 22	التطور الشهري لمؤشري البورصة في سنة 2013
جدول عدد 23	الحجم الشهري للعمليات المنجزة بالبورصة لفائدة الأجانب سنة 2013 بالدينار
جدول عدد 24	مؤشرات حول الإستثمارات الأجنبية خلال الفترة الممتدة من 03 جانفي إلى 31 ديسمبر 2013

25	جدول عدد 25	اقتناءات ومبيعات الأجانب على الأوراق المدرجة في الفترة الممتدة من 3 جانفي 2013 إلى 31 ديسمبر 2013
26	جدول عدد 26	تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال سنة 2013
27	جدول عدد 27	تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية خلال سنة 2013
28	جدول عدد 28	تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة خلال سنة 2013
29	جدول عدد 29	التوزيع القطاعي لمحافظ سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال سنة 2013
30	جدول عدد 30	التوزيع القطاعي لمحافظ سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية خلال سنة 2013
31	جدول عدد 31	التوزيع القطاعي لمحافظ سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة خلال سنة 2013
32	جدول عدد 32	تطور عدد المساهمين وحاملي الحصص في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
33	جدول عدد 33	جدول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي حصلت على ترخيص خلال سنة 2013
34	جدول عدد 34	جدول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي حصلت على ترخيص إضافة موزعين
35	جدول عدد 35	جدول تراخيص التصفية تبعا لانقضاء المدة
36	جدول عدد 36	جدول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي تم فتحها للعموم خلال سنة 2013
37	جدول عدد 37	التوزيع القطاعي للمشاريع المصادق عليها من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية
38	جدول عدد 38	التوزيع القطاعي لدفعات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية
39	جدول عدد 39	توزيع النشاط العام لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية حسب مراحل اجازها للاستثمارات خلال سنة 2013
40	جدول عدد 40	توزيع موارد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية بالدينار
41	جدول عدد 41	التوزيع القطاعي للمشاريع المصادق عليها من قبل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية
42	جدول عدد 42	التوزيع القطاعي لدفعات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية
43	جدول عدد 43	توزيع النشاط العام لشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية حسب مراحل اجازها للاستثمارات خلال سنة 2013
44	جدول عدد 44	إصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير سنة 2013
45	جدول عدد 45	إصدارات رفاع الخزينة قصيرة المدى سنة 2013

جدول عدد 1 : مدى احترام الشركات المدرجة بالبورصة لأجل إيداع الوثائق المصادق عليها من طرف اللجنة العامة العادية خلال سنة 2013 لدى هيئة السوق المالية (تقسيم حسب القطاع)

القطاع الصناعي	القطاع الصناعي		قطاع الخدمات	قطاع التجارة والتوزيع	القطاع المالي				المجموع	الإيداع
	القطاعات الصناعية	القطاعات الخدمية			شركات الاستثمار	شركات الإيجار المالي	شركات التأمين	البنوك		
12	4	5	16	3	3	7	4	11	65	مجموع الشركات
12	4	5	14	3	3	7	4	11	63	مجموع الشركات التي قامت بالإيداع
100,00%	100,00%	100,00%	87,50%	100%	100,00%	100,00%	100,00%	100,00%	96,92%	بالنسبة للتأقية
6	4	3	9	3	2	6	3	10	46	الإيداع في الأجال
50,00%	100,00%	60,00%	64,29%	100,00%	66,67%	85,71%	75,00%	90,91%	73,02%	بالنسبة للتأقية
6	0	2	5	0	1	1	1	1	17	الإيداع المتأخر
50,00%	0,00%	40,00%	35,71%	0,00%	33,33%	14,29%	25,00%	9,09%	26,98%	بالنسبة للتأقية
3	0	1	2	0	1	1	1	1	10	أقل من أسبوع
25,00%	0,00%	20,00%	14,29%	0,00%	33,33%	14,29%	25,00%	9,09%	15,87%	بالنسبة للتأقية
3	0	0	3	0	0	0	0	0	6	بين أسبوع وأسبوعين
25,00%	0%	0,00%	21,43%	0,00%	0,00%	0,00%	0%	0,00%	9,52%	بالنسبة للتأقية
0	0	1	0	0	0	0	0	0	1	أكثر من أسبوعين
0,00%	0,00%	20,00%	0,00%	0,00%	0,00%	0,00%	0,00%	0,00%	1,59%	بالنسبة للتأقية
0	0	0	2	0	0	0	0	0	2	تخلف عن الإيداع
0,00%	0,00%	0,00%	12,50%	0,00%	0,00%	0,00%	0,00%	0,00%	3,08%	بالنسبة للتأقية

القطاع المالي (25): 11؛ بنكا؛ 4؛ تأمين؛ 7 إيجار مالي و 3 شركات استثمار.

قطاع التجارة والتوزيع (3): شركة موزون؛ شركة العازة العامة؛ الشركة التوسعية للتجهيز.

قطاع الخدمات (16): الشركة العقارية للمساهمات؛ الشركة العقارية التوسعية السعودية؛ المسكن؛ الشركة التوسعية لأسواق الجملة؛ الشركة التوسعية للمقاولات السائكة و الشركات للتعل بواسطة الأنايب؛ شركة الخطوط التوسعية؛ الشركة التوسعية للسيارات والخدمات «آر تاس»؛ مجموعة بولينا القابضة؛ سرفكوم؛ شركة النقل؛ ثلاث القابضة، مكزيات، سيفاكس آر إن، أي تان، بون تان القابضة.

القطاع الصناعي (21): 5؛ كيمياء (الكيمياء؛ شركة آر ليكيد؛ شركة الصناعات الكيماوية للفلور؛ الشركة التوسعية للصناعات؛ الشركة التوسعية للتلور؛ شركة ألكترستار؛ الشركة التوسعية لصناعة الإطارات المطاطية؛ الشركة الحديثة للخزف؛ الصناعات العامة للمصافي؛ الصناعات التوسعية أسد؛ تونس الخبثات 12 الصناعات العملاقة (الشركة الصناعية للأجهزة و الآلات الكهربائية؛ الشركة التوسعية للتلور؛ الشركة التوسعية لصناعة الإطارات المطاطية؛ الشركة الحديثة للخزف؛ الصناعات العامة للمصافي؛ الصناعات التوسعية أسد؛ تونس الخبثات الأومينوم؛ اسمنت بنرت؛ اسمنت قرطاج؛ العامل الآلية؛ بالساحل، نيوبودي ألون.)



#### جدول عدد 4 : نتائج عملية مراقبة مدى مطابقة محتوى التقارير السنوية للشركات المدرجة بالبورصة مع الأحكام الترتيبية

عدد التقارير غير المطابقة	عدد التقارير المطابقة	النقاط الواجب إراجها في التقرير
0	65	عرض حول نشاط ووضعية ونتائج الشركة
13	52	تطور الشركة و أدائها خلال الخمس سنوات الأخيرة : ( المؤشرات العامة للنشاط )
-	-	المؤشرات الخاصة حسب القطاعات ( كما تم ضبطها بقرار عام صادر عن هيئة السوق المالية )
44	21	الأحداث الهامة الطارئة في الفترة الفاصلة بين تاريخ إقفال السنة المالية و تاريخ إعداد التقرير
25	40	التطور المتوقع لوضعية الشركة وأفاقها المستقبلية ( تقديم معطيات مرفقة بأرقام لمدة ثلاث سنوات )
0	65	نشاط الشركة في مجال البحث والتجربة
1	64	التغييرات المدخلة على طرق إعداد و تقديم القوائم المالية
13	52	نشاط الشركات الخاضعة لرقابتها ( تقديم محيط الرقابة و عند الاقتضاء، هيكل الجمع )
16	49	السهامات الجديدة أو عمليات التفويت
15	50	إرشادات حول توزيع رأس المال وحقوق الاقتراع
0	65	معلومات حول شروط حضور الجلسات العامة
1	64	إعادة شراء الأسهم، طبيعة العملية وإطارها القانوني
37	28	الأحكام المطبقة على تسمية وتعويض أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة
48	17	أهم التفويضات التي في حالة صلوحية و المنوحة من قبل الجلسة العامة إلى هيكل التسيير والإدارة
18	47	دور كل هيكل تسيير و إدارة
28	37	اللجان الخاصة ودور كل لجنة
10	55	تطور الأسعار والمبادلات بالبورصة منذ آخر جلسة عامة
0	65	سير عمليات إعادة الشراء وانعكاساتها
30	35	تذكير موجز بأحكام القانون الأساسي المتعلقة بتخصيص النتائج
19	46	جدول تطور الأموال الذاتية والمربح الزبعة بعمون السن سنوات المالية الثلاث الأخيرة
0	65	تقرير اللجنة الدائمة للتدقيق بالخصوص فيما يتعلق باقتراح تسمية مراقبي الحسابات عند الانقضاء
16	49	حفظ الموظفين والتكوين و غيرها من أشكال تنمية رأس المال البشري
25	40	عناصر حول الرقابة الداخلية

## جدول عدد 5 : نتائج عملية مراقبة مدى مطابقة محتوى التقارير السنوية للشركات غير المدرجة بالبورصة مع الأحكام التنظيمية

عدد التقارير غير المطابقة	عدد التقارير المطابقة	النقاط الواجب إراجها في التقرير
0	35	عرض حول نشاط ووضعية ونتائج الشركة
17	18	تطور الشركة و أدائها خلال الخمس سنوات الأخيرة : ( المؤثرات العامة للنشاط )
-	-	المؤثرات الخاصة حسب القطاعات ( كما تم ضبطها بقرار عام صادر عن هيئة السوق المالية )
24	11	الأحداث الهامة الطارئة في الفترة الفاصلة بين تاريخ إقفال السنة المالية و تاريخ إعداد التقرير
20	15	التطور المتوقع لوضعية الشركة وأفاقها المستقبلية ( تقديم معطيات مرفقة بأرقام لمدة ثلاث سنوات )
23	12	نشاط الشركة في مجال البحث والتنمية
0	35	التغيرات المدخلة على طرق إعداد و تقديم القوائم المالية
22	13	نشاط الشركات الخاصة لرقيتها ( تقديم محيط الرقابة و عند الاقتضاء، هيكل الجمع )
22	13	السهامات الجديدة أو عمليات التفويت
14	21	إرشادات حول توزيع رأس المال وحقوق الاقتراع
21	14	معلومات حول شروط حضور الجلسات العامة
-	-	إعادة شراء الأسهم، طبيعة العملية وإطارها القانوني
24	11	الأحكام المطبقة على تسمية وتعويض أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة
4	31	أهم التفويضات التي في حالة صلوحية و المنوحة من قبل الجلسة العامة إلى هيكل التسيير والإدارة
15	20	دور كل هيكل تسيير و إدارة
23	12	اللجان الخاصة ودور كل لجنة
-	-	تطور الأسعار والمبادلات بالبورصة منذ آخر جلسة عامة
-	-	سير عمليات إعادة الشراء وانعكاساتها
24	11	تذكير موجز بأحكام القانون الأساسي المتعلقة بتخصيص النتائج
20	15	جدول تطور الاموال الذاتية والمربح الوزعة بعمون السنوات المالية الثلاث الأخيرة
0	35	تقرير اللجنة الدائمة للتحقيق بالخصوص فيما يتعلق باقتراح تسمية مراقبي الحسابات عند الاقتضاء
1	34	حفظ الموظفين والتكوين و غيرها من أشكال تنمية رأس المال البشري
22	13	عناصر حول الرقابة الداخلية

جدول عدد 6 : تطور أهم الأرقام لقطاع شركات الوساطة بالبورصة (بالمليون دينار)

نسبة التطور 2013-2012	2013	2012	
39,70%	318,59	228,05	مجموع الأصول
13,77%	44,57	39,17	الأصول المالية
-14,47%	34,99	40,91	توطيقات وأصول مالية الأخرى
144,99%	185,64	75,78	السيولة وما يعادل السيولة
22,40%	33,68	27,52	أصول جارية أخرى
1,52%	109,74	108,09	الأموال الدائنة قبل التخصيص
74,08%	208,82	119,96	الخصوم
-22,66%	1,75	2,27	قروض طويلة المدى
8,99%	7,19	6,60	الساعات البنكية وغيرها من الخصوم المالية
160,35%	151,94	58,36	حرقاء دائنون
			عناصر لتقييم الأداء
18,54%	7,25	6,12	النتيجة الصافية بعد التعديلات المحاسبية
16,77%	6,6%	5,70%	مردودية الأموال الدائنة
	16	16	عدد الوسطاء الذين سجلوا مبيعات
32,73%	9,94	7,49	مراجيحهم مجمعة
	7	7	عدد الوسطاء الذين سجلوا خسائر
96,13%	-2,68	-1,37	خسائرهم مجمعة

جدول عدد 7: تطور المكونات الأساسية لقائمة النتائج المجمعة لشركات الوساطة بالبورصة (بالمليون دينار)

نسبة التطور 2013-2012	%	2013	%	2012	
6,14%	100%	47	100%	44,28	إيرادات الإستغلال
0,11%	89,9%	42,24	95,3%	42,2	مناخيل
128,23%	10,1%	4,76	4,7%	2,09	إيرادات الإستغلال الأخرى ماعدا إيرادات المحفظة
7,39%	100%	44,19	100%	41,14	أعباء الإستغلال
8,55%	53%	23,43	52,5%	21,59	أعباء الأعباء
-0,6%	14,4%	6,35	15,5%	6,39	مخصصات الإستهلاكات والدخرات
9,38%	32,6%	14,4	32%	13,17	أعباء الإستهلاك الأخرى
-10,26%		2,82		3,14	نتيجة الإستغلال
17,30%		9,96		8,49	نتيجة الأنشطة العادية قبل احتساب الأعباءات
-17,51%		1,96		2,37	الأعباءات على الأرباح
18,54%		7,25		6,12	النتيجة بعد التعديلات المحاسبية

جول عدد 8: تدخل وسطاء البورصة على نظام الاكتروني خلال سنة 2013

المبيعات					الشرايات							
%	القيمة بالدينار	%	عدد المعاملات	%	الأموال المتبادلة	%	القيمة بالدينار	%	عدد المعاملات	%	الأموال المتبادلة	شركات الوساطة بالبورصة
3,18%	48 742 063	2,65%	13 633	2,36%	5 641 407	3,28%	50 247 256	3,54%	18 177	2,62%	6 273 118	A.F.C
4,71%	72 313 675	5,52%	28 353	2,59%	6 209 953	5,72%	87 730 771	6,49%	33 336	3,21%	7 676 355	AMENI
5,74%	88 083 033	5,15%	26 446	5,25%	12 569 202	4,70%	72 101 566	2,92%	15 001	4,53%	10 846 742	ATTJARI-I
6,20%	95 131 610	3,53%	18 123	4,01%	9 595 768	5,22%	80 062 315	3,11%	15 993	3,45%	8 262 918	AXIS
0,95%	14 497 307	1,69%	8 704	1,45%	3 469 305	0,92%	14 038 294	2,16%	11 109	1,98%	4 737 350	BEST-I
4,55%	70 364 371	5,27%	27 051	4,43%	10 609 440	4,47%	68 529 054	4,58%	23 537	3,43%	8 209 398	BIAT CAP
4,46%	68 374 683	6,88%	35 352	4,40%	10 538 107	4,31%	66 124 326	5,71%	29 330	5,07%	12 146 736	B.N.A.C
2,45%	37 617 984	4,26%	21 879	2,39%	5 716 413	1,89%	29 040 724	2,85%	14 631	2,01%	4 812 533	C.G.F
1,40%	21 505 772	1,39%	7 145	0,92%	2 202 334	1,36%	20 896 183	1,07%	5 485	0,99%	2 364 453	C.G.I
1,51%	23 225 047	1,63%	8 351	1,08%	2 579 421	0,95%	14 598 399	1,14%	5 837	0,84%	2 001 011	COF CAP
2,41%	36 893 821	1,85%	9 499	5,43%	13 000 077	2,14%	32 845 929	1,12%	5 732	4,85%	11 618 933	FINAC
26%	399 724 082	18,1%	92 735	30,2%	72 182 439	25,55%	391 923 905	18,34%	94 210	28,93%	69 247 994	MAC S.A
3,22%	49 581 460	4,56%	23 430	3,18%	7 606 662	2,59%	39 679 866	3,68%	18 897	3,46%	8 290 060	MAX.BOUR
0,95%	14 597 896	1,28%	6 589	1,26%	3 007 851	1,05%	16 031 212	2,30%	11 813	1,23%	2 948 380	MENA CAP
2,25%	34 509 877	1,04%	5 339	1,32%	3 157 519	2,53%	38 781 743	1,43%	7 365	1,54%	3 678 520	S.B.T
0,62%	9 505 696	1,85%	9 510	0,62%	1 490 595	0,58%	8 883 666	1,07%	5 478	0,45%	1 075 181	S.C.I.F
2,86%	43 933 679	3,62%	18 606	3,61%	8 653 543	2,77%	42 418 504	3,12%	16 031	3,67%	8 797 050	SIFB-BH
1,90%	29 215 990	2,56%	13 151	1,85%	4 435 259	1,60%	24 531 392	1,88%	9 650	1,92%	4 602 195	SOFIGES
3,08%	47 213 750	3,69%	18 976	3,35%	8 011 761	2,73%	41 840 455	4,06%	20 846	2,54%	6 072 425	T.S.I
20%	299 606 125	20%	102 764	18,6%	44 579 441	23,61%	362 138 738	26,07%	133 922	21,72%	51 996 419	T.VAL
1,18%	18 174 928	1,42%	7 280	0,97%	2 328 199	1,04%	15 998 450	0,72%	3 708	0,66%	1 569 604	UBCI.FIN
0,57%	8 778 898	1,81%	9 312	0,60%	1 437 526	0,76%	11 619 353	2,33%	11 990	0,71%	1 700 106	U.F.I
0,15%	2 362 751	0,27%	1 397	0,15%	360 311	0,25%	3 872 394	0,30%	1 547	0,19%	455 052	UIB.Fin
100%	1 533 954 497	100%	513 625	100%	239 382 533	100%	1 533 954 497	100%	513 625	100%	239 382 533	المجموع

جدول عدد 9: نشاط وسطاء البورصة حسب السوق خلال سنة 2013

الجموع	عمليات التسجيل		السوق الموازية		سوق التداول		شركة الوساطة بالبورصة	
	القيمة بالدينار	%	القيمة بالدينار	%	القيمة بالدينار	%		
3,93%	303 321 719	4,33%	198 632 453	8,34%	5 700 580	3,23%	98 988 687	A.F.C
4,98%	384 377 725	4,88%	223 891 482	0,68%	464 035	5,22%	160 022 208	AMENI
2,81%	216 876 877	1,24%	56 692 279	0,00%	0	5,22%	160 184 598	ATTIJARI-I
18,32%	1 415 608 202	27,03%	1 240 414 277	0,00%	0	5,71%	175 193 925	AXIS
0,47%	36 190 889	0,14%	6 624 000	1,50%	1 027 761	0,93%	28 539 128	BEST-I
3,83%	295 919 235	2,64%	121 048 310	52,62%	35 982 686	4,53%	138 888 239	BIAT CAP
4,90%	378 387 570	5,30%	243 393 691	0,72%	494 870	4,38%	134 499 009	B.N.A.C
1,89%	146 104 460	1,45%	66 601 237	18,78%	12 844 514	2,17%	66 658 709	C.G.F
0,83%	63 846 525	0,47%	21 444 570	0,00%	0	1,38%	42 401 955	C.G.I
1,46%	112 668 317	1,63%	74 844 391	0,00%	480	1,23%	37 823 446	COF CAP
1,13%	87 480 970	0,39%	17 741 000	0,00%	1 262	2,27%	69 738 708	FINAC
12,96%	1 001 090 615	4,55%	208 836 925	0,89%	605 703	25,81%	791 647 987	MAC S.A
1,20%	92 468 383	0,05%	2 151 128	1,54%	1 055 928	2,91%	89 261 327	.MAX. BOUR
6,66%	514 516 270	10,54%	483 887 162	0,00%	0	1,00%	30 629 108	MENA CAP
7,33%	566 223 721	10,74%	492 931 411	0,00%	1 361	2,39%	73 290 949	S.B.T
0,50%	38 650 108	0,44%	20 260 746	0,00%	0	0,60%	18 389 362	S.C.I.F
1,23%	94 652 704	0,18%	8 295 620	0,01%	4 900	2,81%	86 352 184	SIFIB-BH
4,71%	364 190 894	6,76%	310 443 512	0,01%	4 375	1,75%	53 743 007	SOFIGES
3,11%	240 110 544	3,08%	141 259 777	14,58%	9 967 209	2,90%	88 883 558	T.S.I
14,11%	1 089 924 654	9,33%	427 973 173	0,33%	226 406	21,57%	661 725 075	T.VAL
2,17%	167 339 448	2,90%	133 166 070	0,00%	165	1,11%	34 173 213	.UBCFIN
1,38%	106 872 329	1,88%	86 474 078	0,00%	0	0,66%	20 398 251	U.F.I
0,11%	8 540 881	0,05%	2 305 736	0,00%	0	0,20%	6 235 145	UBF Fin
100%	7 725 363 039	100%	4 589 313 028	100%	68 382 234	100%	3 067 667 777	الجموع

جدول عدد 10 أ: نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2013 (حسب نظام التداول) (حسب معيار الأموال المتبناة بالدينار)

المجموع	التسجيل	التداول على الكراخ										التداول الإلكتروني									
		السوق البورصة (مفتوح)	%	السوق المالية (السهم وحقوق)	%	مجموعة 32	%	مجموعة 21	%	مجموعة 99	%		مجموعة 52	%	مجموعة 51	%	مجموعة 13	%	مجموعة 12	%	مجموعة 11
303 321 719	198 632 453	0.00%	8.36%	5 699 947	6.66%	614 511	0.00%	0	0.64%	434	1.87%	204 061	9.96%	48 060 769	0.26%	633	6.82%	1 049 382	2.05%	49 059 530	A.F.C
384 377 725	223 891 482	0.00%	0.65%	441 797	2.94%	271 332	35.78%	54 808 191	41.87%	28 201	2.00%	217 714	1.81%	8 746 017	9.20%	22 238	4.24%	651 333	3.98%	95 299 421	AMMENT
216 876 877	56 692 279	0.00%	0.00%		3.72%	343 568	5.73%	8 768 934	0.56%	374	1.31%	143 178	4.98%	24 027 247	0.00%	0	6.15%	945 517	5.26%	125 955 780	ATTIJARI-I
1 415 608 202	1 240 414 277	0.00%	0.00%		1.82%	167 624	0.00%	0	0.00%	0	1.43%	156 162	1.17%	5 658 931	0.00%	0	2.06%	316 309	7.05%	168 894 899	AXIS
36 190 889	6 624 000	0.00%	1.48%	1 011 288	0.58%	53 380	0.00%	0	3.13%	2 105	0.99%	108 476	1.26%	6 093 065	6.82%	16 473	0.61%	94 514	0.93%	22 187 587	BEST-I
295 919 235	121 048 310	4.89%	52.80%	35 977 482	43.00%	3 970 722	0.00%	0	0.58%	392	4.03%	439 945	2.82%	13 577 664	2.15%	5 204	12.43%	1 911 580	4.96%	118 987 918	BIAT CAP
378 878 570	243 393 691	0.00%	0.73%	494 870	1.16%	106 774	13.78%	21 100 761	7.64%	5 143	5.40%	589 579	5.27%	25 435 877	0.00%	0	2.40%	368 659	3.63%	86 892 214	B.N.A.C
146 104 460	66 601 237	0.00%	18.85%	12 844 514	1.69%	156 441	4.29%	6 565 873	0.00%	0	8.04%	877 575	2.11%	10 161 244	0.00%	0	0.73%	112 272	2.04%	48 785 304	C.G.F
63 846 525	21 444 570	0.00%	0.00%		0.46%	42 759	1.59%	2 441 551	0.00%	0	3.55%	387 005	0.64%	3 092 652	0.00%	0	0.00%	191	1.52%	36 437 798	C.G.I
112 668 317	74 844 391	0.00%	0.00%	480	0.93%	86 060	0.00%	0	0.94%	635	0.43%	46 576	0.98%	4 703 327	0.00%	0	18.17%	2 793 717	1.26%	30 193 130	COF CAP
87 480 970	17 741 000	0.00%	0.00%	220	1.85%	170 706	0.00%	0	4.27%	2 875	0.46%	49 928	4.46%	21 529 300	0.43%	1 042	0.00%	721	2.00%	47 985 178	FINAC
1 001 990 615	208 836 925	0.00%	0.89%	605 703	7.98%	736 590	23.81%	36 472 864	6.10%	4 110	17.91%	1 958 869	33.54%	161 766 050	0.00%	0	5.47%	840 491	24.61%	589 874 013	MAC S.A
92 468 383	2 151 128	0.00%	1.55%	1 055 928	1.22%	112 884	0.00%	0	0.00%	0	9.89%	1 079 122	4.62%	22 307 119	0.00%	0	2.24%	345 092	2.73%	65 417 109	MAX. BOUR
514 516 270	483 887 162	0.00%	0.00%		0.44%	40 674	0.00%	0	0.00%	0	17.79%	1 940 547	1.17%	5 623 050	0.00%	0	5.42%	833 895	0.93%	22 190 942	MENA CAP
566 223 721	492 931 411	95.11%	0.00%	330	1.17%	107 579	0.00%	0	0.28%	187	0.03%	3 782	0.09%	444 308	0.43%	1 031	5.55%	853 290	3.00%	71 881 442	S.B.T
38 650 108	20 260 746	0.00%	0.00%		0.40%	36 543	5.33%	8 161 948	0.92%	618	1.52%	165 974	0.55%	2 668 560	0.00%	0	0.09%	14 258	0.31%	7 341 461	S.C.I.F
94 652 704	8 295 620	0.00%	0.01%	4 900	1.97%	182 138	0.00%	0	0.00%	0	1.18%	129 127	3.89%	18 751 374	0.00%	0	0.05%	7 641	2.81%	67 281 903	SIFIP-BH
364 190 894	310 443 512	0.00%	0.00%		3.24%	298 818	0.00%	0	5.30%	3 573	0.56%	60 872	1.18%	5 684 313	1.81%	4 375	7.32%	1 124 881	1.94%	46 570 550	SOFIGES
240 110 544	141 259 777	0.00%	14.38%	9 796 562	7.34%	677 629	1.57%	2 397 055	0.00%	0	1.28%	139 979	2.15%	10 380 004	70.63%	170 647	0.66%	101 545	3.14%	75 187 347	T.S.I
1 089 924 654	427 973 173	0.00%	0.30%	206 618	8.86%	818 135	3.29%	5 035 613	23.99%	16 160	18.77%	2 047 101	16.23%	78 259 708	8.19%	19 788	16.54%	2 544 082	23.91%	573 004 276	T.VAL
167 339 448	133 166 070	0.00%	0.00%		2.34%	215 914	4.84%	7 409 130	0.95%	642	0.40%	43 344	0.39%	1 865 744	0.07%	165	2.66%	408 472	1.01%	24 229 966	UBCI-FIN
106 872 329	86 474 078	0.00%	0.00%		0.03%	2 878	0.00%	0	0.00%	0	1.13%	123 475	0.62%	2 993 514	0.00%	0	0.23%	35 269	0.72%	17 243 115	U.F.I
8 540 881	2 305 736	0.00%	0.00%		0.22%	20 101	0.00%	0	2.83%	1 905	0.01%	1 187	0.10%	498 595	0.00%	0	0.16%	24 323	0.24%	5 689 035	UBI-Fin
7 725 363 039	4 589 313 028	379		68 140 639	9 233 761	153 161 920	67 353	10 908 580	482 328 434	241 595	15 377 434	2 396 589 916									المجموع
7 725 363 039	4 589 313 028	68 141 018		3 067 908 994																	

جدول عدد 10 ب: نشاط الوساطة بالبورصة خلال سنة 2013 (حسب نظام التداول) حسب معدل عدد الأوراق المالية المتداولة  
التداول الإلكتروني

المجموع	التسجيل	التداول عن الأرباح				التداول الإلكتروني														
		سوق البورصة (حقوق)	%	السوق الموالية (أسهم وحقوق)	%	مجموعة 32	%	مجموعة 21	%	مجموعة 99	%	مجموعة 52	%	مجموعة 51	%	مجموعة 13	%	مجموعة 12	%	مجموعة 11
17 270 911	2,45%	5 055 470	0,00%	300 916	1,07%	381 693	0,00%	0	0,67%	203	1,92%	30 059	2,55%	2 229 705	0,27%	58	6,91%	39 756	2,62%	9 233 051
28 785 646	7,23%	14 893 608	0,00%	5 730	0,32%	469 092	19,94%	2 779 950	40,25%	12 279	1,99%	31 265	1,87%	1 637 582	10,45%	2 247	9,49%	54 599	3,24%	11 401 294
31 906 138	4,12%	8 490 194	0,00%	0,00%	0,00%	3 573 351	1,29%	17 991	0,60%	183	1,30%	20 319	4,69%	4 102 116	0,00%	0	3,89%	22 384	4,45%	15 679 600
28 275 938	5,05%	10 417 252	0,00%	0,00%	0,00%	143 633	0,00%	0	0,00%	0	1,41%	22 064	0,87%	757 573	0,00%	0	1,85%	10 624	4,81%	16 924 792
8 713 831	0,20%	406 640	0,00%	100 536	1,98%	708 400	0,00%	0	2,91%	888	0,99%	15 454	1,41%	1 230 068	6,28%	1 350	1,94%	11 167	1,77%	6 229 328
20 813 746	0,92%	1 891 360	11,11%	50	5,74%	3 908 762	0,00%	0	0,75%	230	3,97%	62 213	3,00%	2 625 693	2,45%	527	10,42%	59 935	3,46%	12 161 478
45 440 101	10,99%	22 656 364	0,00%	98 894	2,94%	1 050 373	20,27%	282 606	7,75%	2 364	5,39%	84 619	5,49%	4 800 723	0,00%	0	3,66%	21 062	4,67%	16 443 096
12 879 466	0,83%	1 714 338	0,00%	636 182	0,98%	349 200	1,66%	23 098	0,00%	0	7,99%	122 291	1,56%	1 363 809	0,00%	0	1,46%	8 416	2,46%	8 659 132
5 947 543	0,67%	1 380 756	0,00%	0,00%	0,00%	72 699	2,66%	37 134	0,00%	0	3,52%	55 283	0,63%	548 956	0,00%	0	0,01%	48	1,09%	3 852 667
9 920 626	2,54%	5 240 146	0,00%	48	0,77%	276 773	0,00%	0	0,98%	300	0,42%	6 642	1,05%	914 850	0,00%	0	13,34%	76 758	0,94%	3 305 109
25 179 980	0,27%	560 328	0,00%	42	8,12%	2 905 698	0,00%	0	3,89%	1 188	0,45%	7 092	5,99%	5 234 407	0,44%	94	0,01%	60	4,68%	16 470 471
166 029 893	11,91%	24 545 792	0,00%	53 668	26,38%	9 434 937	39,09%	545 000	6,31%	1 925	18,11%	284 156	41,67%	36 442 517	0,00%	0	8,19%	47 135	26,90%	94 674 763
16 078 672	0,04%	81 954	0,00%	99 996	4,60%	1 645 599	0,00%	0	0,00%	0	9,86%	154 747	4,90%	4 285 007	0,00%	0	3,08%	17 715	2,78%	9 793 654
18 926 363	6,29%	12 970 132	0,00%	0,00%	0,00%	305 441	0,00%	0	0,00%	0	17,81%	279 444	1,15%	1 008 276	0,00%	0	3,52%	20 266	1,23%	4 342 804
39 614 254	15,90%	32 777 800	88,89%	15	0,17%	61 559	0,00%	0	0,36%	110	0,04%	556	0,11%	97 964	0,47%	100	2,89%	16 631	1,89%	6 659 119
3 959 722	0,68%	1 393 946	0,00%	0,00%	1,41%	502 704	7,85%	109 446	1,05%	320	1,50%	23 570	0,60%	528 945	0,00%	0	0,08%	480	0,40%	1 400 311
18 011 291	0,27%	560 640	0,00%	58	1,49%	534 537	0,00%	0	0,00%	0	1,20%	18 824	4,78%	4 180 341	0,00%	0	0,13%	726	3,61%	12 716 165
48 313 768	19,05%	39 276 314	0,00%	0,00%	3,68%	1 316 261	0,00%	0	6,29%	1 919	0,55%	8 609	1,40%	1 227 380	2,13%	458	5,20%	29 897	1,83%	6 452 930
18 382 542	1,89%	3 895 582	0,00%	402 774	2,94%	1 051 335	0,72%	9 970	0,00%	0	1,27%	19 866	1,87%	1 639 214	68,31%	14 683	0,98%	5 645	3,22%	11 343 473
99 901 556	1,61%	3 324 377	0,00%	1 319	18,16%	6 949 091	0,91%	12 660	23,93%	7 302	18,79%	294 743	13,13%	11 477 865	9,14%	1 964	19,73%	113 512	22,21%	78 173 683
10 086 972	3,00%	6 189 169	0,00%	0,00%	1,51%	539 486	5,62%	78 283	0,97%	297	0,39%	6 128	0,48%	421 553	0,07%	15	2,47%	14 226	0,81%	2 837 815
11 422 384	4,02%	8 284 752	0,00%	0,00%	0,04%	13 210	0,00%	0	0,00%	0	1,14%	17 816	0,64%	560 689	0,00%	0	0,31%	1 810	0,72%	2 544 107
945 341	0,06%	129 978	0,00%	0,00%	0,08%	27 736	0,00%	0	3,28%	1 000	0,01%	168	0,15%	130 905	0,00%	0	0,42%	2 442	0,19%	653 112
686 706 084		206 136 892		450		1 803 676		35 766 570		1 394 158		30 508		1 568 928		21 496		575 294		351 961 954
686 706 084		206 136 892		1 804 126		478 765 066														

جدول عدد 10 ج: نشاط الوساطة بالبورصة خلال سنة 2013 (حسب نظام القوائم) حسب معيار عدد العمليات

المجموع	التسجيل	التداول على الأرباح		التداول الإلكتروني																		
		سوق البورصة (أحقوق)	سوق البورصة (أسهم)	%	مجموعة 32	%	مجموعة 21	%	مجموعة 99	%	مجموعة 52	%	مجموعة 51	%	مجموعة 13	%	مجموعة 12	%	مجموعة 11			
31966	6.20%	142	14	0.00%	4.32%	4.18%	2215	0.00%	0	3.31%	9	1.79%	708	1.13%	2564	3.00%	6	6.52%	354	3.70%	25954	A.F.C
61847	5.94%	136	22	0.00%	6.79%	8.20%	4344	13.56%	118	25.37%	69	4.90%	1937	4.20%	9543	36.00%	72	8.22%	446	6.44%	45160	A.I
41507	2.62%	60		0.00%	0.00%	2.53%	1340	2.87%	25	2.94%	8	1.75%	692	4.09%	9294	0.00%	0	3.37%	183	4.27%	29905	ATTJARI-I
34155	2.14%	49		0.00%	0.00%	2.08%	1102	0.00%	0	0.00%	0	1.78%	705	2.30%	5229	0.00%	0	2.38%	129	3.85%	26951	AXIS
19843	0.52%	12		0.00%	5.56%	0.95%	503	0.00%	0	2.57%	7	1.96%	773	1.66%	3774	1.50%	3	1.42%	77	2.09%	14676	BHST-I
50801	8.65%	198	11	22.22%	3.40%	6.15%	3261	0.00%	0	2.94%	8	1.55%	611	3.95%	8973	3.00%	6	15.86%	861	5.26%	36868	BIAT CAP
64968	12.05%	276	10	0.00%	3.09%	5.58%	2956	1.38%	12	7.35%	20	7.50%	2966	6.47%	14686	0.00%	0	4.90%	266	6.25%	43776	B.N.A.C
36627	4.02%	92	25	0.00%	7.72%	1.50%	795	2.53%	22	0.00%	0	7.34%	2900	4.36%	9907	0.00%	0	1.62%	88	3.25%	22798	C.G.F
12700	3.06%	70		0.00%	0.00%	0.91%	483	1.38%	12	0.00%	0	2.99%	1180	1.17%	2667	0.00%	0	0.07%	4	1.18%	8284	C.G.I
14264	3.23%	74	2	0.00%	0.62%	3.44%	1822	0.00%	0	2.94%	8	0.71%	280	1.08%	2446	0.00%	0	1.68%	91	1.36%	9541	COF CAP
15311	3.32%	76	4	0.00%	1.23%	1.41%	749	0.00%	0	0.37%	1	0.52%	204	2.25%	5103	1.50%	3	0.04%	2	1.31%	9169	FNAC
187132	5.90%	135	52	0.00%	16.05%	7.71%	4084	2.99%	26	4.78%	13	16.62%	6570	23.72%	53866	0.00%	0	6.58%	357	17.41%	122029	MAC S.A
42360	1.27%	29	4	0.00%	1.23%	3.14%	1663	0.00%	0	0.00%	0	7.35%	2905	4.94%	11219	0.00%	0	2.65%	144	3.77%	26396	MAX BOUR
18429	1.18%	27		0.00%	0.00%	0.67%	356	0.00%	0	0.00%	0	15.89%	6281	1.17%	2652	0.00%	0	7.00%	380	1.25%	8733	MENA CAP
12808	3.89%	89	14	77.78%	0.31%	1.86%	984	0.00%	0	1.10%	3	0.41%	42	0.15%	335	1.00%	2	2.32%	126	1.60%	11212	S.B.T
15037	2.14%	49		0.00%	0.00%	3.38%	1790	0.69%	6	2.94%	8	3.01%	1189	1.75%	3983	0.00%	0	0.11%	6	1.14%	8006	S.C.I.F
34683	1.83%	42	4	0.00%	1.23%	2.29%	1212	0.00%	0	0.00%	0	1.77%	701	3.23%	7339	0.00%	0	0.24%	13	3.62%	25372	SHTB-BH
22986	8.08%	185		0.00%	0.00%	6.59%	3493	0.00%	0	8.46%	23	1.58%	626	1.91%	4329	3.50%	7	3.41%	185	2.02%	14138	SOFIGHS
40116	6.11%	140	154	0.00%	47.53%	3.37%	1787	16.21%	141	0.00%	0	2.13%	842	4.70%	10678	30.50%	61	1.86%	101	3.74%	26212	T.S.I
236883	8.47%	194	3	0.00%	0.93%	28.03%	14855	2.64%	23	29.78%	81	16.48%	6516	23.67%	53754	19.50%	39	27.25%	1479	22.82%	159939	TYAL
11156	7.34%	168		0.00%	0.00%	3.52%	1866	55.75%	485	4.41%	12	0.25%	100	0.35%	799	0.50%	1	1.25%	68	1.09%	7657	UBCFIN
21319	0.74%	17		0.00%	0.00%	0.87%	461	0.00%	0	0.00%	0	2.00%	790	1.67%	3793	0.00%	0	0.81%	44	2.31%	16214	U.F.I
2974	1.31%	30		0.00%	0.00%	1.64%	867	0.00%	0	0.74%	2	0.03%	12	0.07%	159	0.00%	0	0.44%	24	0.27%	1880	UB Fin
1029882		2290	18			52988	870	272	39330	227092	200	5428	700870									المجموع
1029882		2290	342			1027250																

جدول عدد 11: التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لأوراق المساهمة في رأس المال بواسطة المساهمة العامة في سنة 2013\*

القطاع المالي	المبلغ بالدينار	%
القطاع المالي	117 543 680	37,2%
القطاع البنكي	67 013 680	21,2%
قطاع التأمين	0	0,0%
قطاع الإيجار المالي	50 530 000	16,0%
خدمات مالية أخرى	0	0,0%
قطاع مواد الإستهلاك	25 617 668	8,1%
قطاع المواد الأوتية	3 523 500	1,1%
قطاع الصناعة	127 617 816	40,4%
قطاع الخدمات المستهلك	37 886 652	12,0%
قطاع البترول والغاز	520 520	0,2%
قطاع التكنولوجيا	3 500 004	1,1%
الاجموع	316 209 840	100,0%

\* باعتبار عمليات التوزيع في رأس المال بالدمج الإحتياطي.



جدول عدد 13: إصدارات الأسهم بواسطة الاكتتاب العام في رأس مال الشركات غير المدرجة بالبورصة سنة 2013

العدد التأقيرة	تاريخ التأقيرة	الشركة	طبيعة العملية	المبلغ بالدينار	عدد الشفقات	القيمة الإسمية بالدينار	سعر الإصدار بالدينار	نسبة الإصدار أو الإستاد	تاريخ الإنتفاع	فترة الإكتتاب أو الإستاد	فترة الإكتتاب للعموم	الأموال الجُمعة بالدينار
-	-	تأمينات قات	الإصدار تقفا بدون اللجوء إلى الاكتتاب العام	10 000 000	10	20 <sup>(1)</sup>	10	37/22	2014/01/01	من 03/18 إلى 2013/09/17	-	12 500 000
-	-	التوسيع الأوروثية للتأمين وإعادة التأمين -حياة-	الإصدار تقفا مخصص <sup>(2)</sup>	3 000 000	300 000	10	10	-	2013/01/01	من 15 إلى 2013/06/30	-	3 000 000
-	-	GAT للحياة	الإصدار تقفا بدون اللجوء إلى الاكتتاب العام	4 000 000	40 000	100	100	32/3	2014/01/01	من 07/15 إلى 2013/09/23	-	4 000 000
-	-	الشركة الصناعية للغرف و الكروتون	إمساخ الإحتياطي	765 765	153 153	5	-	-	2013/01/01	ابتداء من 2013/09/30	-	-
-	-	الشركة التوسيعية لتأمين التجارة الخارجية <sup>(3)</sup>	إدماج عن طريق الإستيعاب <sup>(3)</sup>	1 568 300	15 683	100	-	شركة تأمينات 12 سهم القروض التجارية/سهم الشركة التوسيعية لتأمين التجارة الخارجية (3)	-	ابتداء من 2013/10/18	-	-
-	-	البنك التونسي الليبي	الإصدار تقفا بدون اللجوء إلى الاكتتاب العام	30 000 000	300 000	100	100	7/3	ابتداء من التحيز	من 11/26 إلى 2013/12/11	-	30 000 000

(1) يقع تحيز الربع عند الإكتتاب.

(2) عملية توزيع مخصصة لقائدة التوسيعية الأوروبية للتأمين وإعادة التأمين و السيدة عفيفة بوجنور.

(3) تبلغ نسبة المبادرة الحقيقية التي أفضى إليها تجميع الشركتين المعنيتين بالإندماج 12,432 سهم لشركة تأمينات القروض الزفاعة مقابل سهم الشركة التوسيعية لتأمين التجارة الخارجية وبالتالي فإن عملية مكافحة الأسهم مكنت من أفران فارق يبلغ 359,683 دينار يقع إستاده من قبل الشركة التوسيعية لتأمين التجارة الخارجية لقائدة مساهمي شركة تأمينات القروض الخارجية.

## جدول عدد 14: الشركات التي تم إدراجها بالبورصة سنة 2013

التعبير بالنسبة النوعية	سعر أول تداول بالدينار	تاريخ أول تداول	سعر الإبراج بالدينار	تاريخ الإبراج	القيمة الإسمية	عدد السندات المرجحة	رأس المال المدرج	Nature de l'opération	الشركة
السوق الرئيسية									
1,54%	6,600	2013/05/20	6,500	2013/05/09	1	53 600 000	53 600 000	عرض بسعر محدد و توظيف مضمون لأسهم قديمة و لأسهم جديدة في إطار ترقيع في رأس المال تقفا بواسطة الاكتتاب العام	مجمع وان تانك
1,34%	11,350	2013/06/24	11,200	2013/06/17	1	5 400 000	5 400 000	عرض بسعر محدد و توظيف مضمون لأسهم قديمة بواسطة الاكتتاب العام	شركة أورو سكيل
5,26%	10,000	2013/07/04	9,500	2013/06/21	5	5 740 000	28 700 000	عرض بسعر محدد و توظيف مضمون لأسهم جديدة في إطار ترقيع في رأس المال تقفا بواسطة الاكتتاب العام	شركة حنبعل الإيجار المالي
0,00%	2,100	2013/10/23	2,100	2013/10/08	1	30 000 000	30 000 000	عرض بسعر محدد و توظيف مضمون لأسهم جديدة في إطار ترقيع في رأس المال تقفا بواسطة الاكتتاب العام	بيت الإيجار المالي التوحيدي السعودي
0,55%	11,010	2013/11/27	10,950	2013/11/19	1	13 500 000	13 500 000	عرض بسعر محدد و توظيف مضمون لأسهم قديمة بواسطة الاكتتاب العام	شركة سيتي كار
1,67%	6,100	2014/01/10	6,000	2013/12/24	2	6 150 000	12 300 000	عرض بسعر محدد لأسهم جديدة في إطار ترقيع في رأس المال تقفا بواسطة الاكتتاب العام	شركة مصنع الورق الخشبي بالجوب
20,96%	11,310	2014/01/09	9,350	2013/12/27	1	30 471 839	30 471 839	عرض بسعر محدد و توظيف إجمالي لأسهم قديمة بواسطة الاكتتاب العام	شركة الموارد الصحية أيليا
									السوق الجديدة
39,20%	10,440	2013/03/08	7,500	2013/02/15	1	4 700 000	4 700 000	عرض بسعر محدد و توظيف مضمون لأسهم جديدة في إطار ترقيع في رأس المال تقفا بواسطة الاكتتاب العام	شركة لاندور
18,00%	7,080	2013/04/05	6,000	2013/03/21	1	2 223 334	2 223 334	عرض بسعر محدد لأسهم جديدة في إطار ترقيع في رأس المال تقفا بواسطة الاكتتاب العام	التكنولوجيا الإلكترونية المتطورة
5,88%	9,000	2013/05/09	8,500	2013/04/30	1	3 780 000	3 780 000	عرض بسعر محدد و توظيف مضمون لأسهم قديمة و لأسهم جديدة في إطار ترقيع في رأس المال تقفا بواسطة الاكتتاب العام	شركة نوبودي لين
2,00%	10,200	2013/06/11	10,000	2013/05/29	5	5 500 000	27 500 000	عرض بسعر محدد و توظيف مضمون لأسهم جديدة في إطار ترقيع في رأس المال تقفا بواسطة الاكتتاب العام	شركة طيران سيفاكس أربايز
4,00%	2,600	2014/01/28	2,500	2013/12/27	1	26 200 000	26 200 000	عرض بسعر محدد و توظيف إجمالي لأسهم جديدة في إطار ترقيع في رأس المال تقفا بواسطة الاكتتاب العام	الشركة التوحيدي للطلاء سوتيمامي

جدول عدد 15: قائمة اجراءات أول تداول للأوراق المالية المؤشر عليها خلال سنة 2013

الشركة المعنية	طبيعة اجراء أول تداول	أصحاب العرض	عدد الأسهم قبل العرض	عدد الأسهم المعروضة للبيع	العدد الجملي للأسهم المعروضة	تاريخ الإلتحاق	سعر السهم بالدينار	المبلغ الجملي للعرض بالدينار	مدة صلوحية اجراء أول تداول
التكنولوجيا الإلكترونية المتطورة	عرض بسعر محدد لأسهم جديدة في إطار ترقيع في رأس المال نقدا بواسطة الاكتتاب العام	-	-	-	583 334	2012/01/01	6,000	3 500 004	من 20/02 إلى 12/03/2013
شركة نيبويدي لاين	عرض بسعر محدد و توظيف مضمون لأسهم قديمة و لأسهم جديدة في إطار ترقيع في رأس المال نقدا بواسطة الاكتتاب العام	-	-	-	630 000 أسهم جديدة 945 000 أسهم قديمة (315 000 كتلة (1)	2012/01/01	8,500	13 387 500	من 08 إلى 04/2013
مجمع وان تانك	عرض بسعر محدد و توظيف مضمون لأسهم قديمة و لأسهم جديدة في إطار ترقيع في رأس المال نقدا بواسطة الاكتتاب العام	كريم رجب صفر نسيم صفر حنان رجب صفر	2 192 400 630 000 315 000	318 150 315 000 311 850	2 521 925 أسهم قديمة 10 087 700 أسهم جديدة (2 521 925 كتلة (2)	2013/01/01	6,500	81 962 563	من 16 إلى 04/2013
منصف سلامي			20 467 695	2 472 126	2 472 126				
هادي سلامي			5 259 480	635 238	635 238				
سليم سلامي			5 929 763	716 195	716 195				
روضة سلامي			1 671 998	201 942	201 942				
سرين سلامي			214 527	25 910	25 910				
جيليلة سلامي			8 926	1 077	1 077				
أففة سلامي			8 926	1 077	1 077				
IFC			2 379 396	287 392	287 392				
Tunisie Cables			1 609 382	1 609 382	1 609 382				
FUBA PCT			336 867	336 867	336 867				
TTE International			2 413 431	2 413 431	2 413 431				
OTBS			97 062	97 062	97 062				
SAMI			72 285	8 730	8 730				
La financiere Wided			17 163	2 046	2 046				
أحمد شريف			803 074	96 997	96 997				
هشام شريف			1 122 375	135 564	135 564				
رياض شريف			1 121 593	135 470	135 470				
سامي شريف			1 121 954	135 513	135 513				
هشام فراتي			235 822	28 482	28 482				
لمياء فراتي			376 555	45 481	45 481				
نقوسة فراتي			109 090	13 175	13 175				
محمد حفيضة			1 709 659	206 499	206 499				
محسن حفيضة			1 700 667	205 413	205 413				
محمود حفيضة			5 629	679	679				
هندة حفيضة			5 693	687	687				
جمعة بن سدرين			1 323 415	159 846	159 846				
عبد السلام بن عياد			163 940	19 800	19 800				
زهير بن خليفة			25 598	3 091	3 091				
قيس بالليل			405 081	48 926	48 926				
محمد مهري			15 054	1 817	1 817				
La Sous Traitance Industrielle			90 973	10 987	10 987				
تأمينات المغربية			90 973	10 987	10 987				
رفيق بن عياد			164 029	19 811	19 811				
شركة طيران سيفاكس آرلاينز	عرض بسعر محدد و توظيف مضمون لأسهم جديدة في إطار ترقيع في رأس المال نقدا بواسطة الاكتتاب العام	-	-	-	2 500 000	2012/01/01	10,000	25 000 000	من 30/04 إلى 20/05/2013
شركة أورو سيكل	عرض بسعر محدد و توظيف مضمون لأسهم قديمة بواسطة الاكتتاب العام	حبيب السايح	1 969 650	590 895	590 895	2013/01/01	11,200	18 144 000	من 05/05 إلى 07/06/2013
Sté Bentec			1 080 000	324 000	324 000				
محمد الزريق			721 800	216 540	216 540				
Mg invest			540 000	162 000	162 000				
غازي مراد			540 000	162 000	162 000				
ميشال بارودو			539 550	161 865	161 865				
هاجر الزريق			9 000	2 700	2 700				
شركة حنبعل للإيجار المالي	عرض بسعر محدد و توظيف مضمون لأسهم جديدة في إطار ترقيع في رأس المال نقدا بواسطة الاكتتاب العام	-	-	-	1 740 000	2013/01/01	9,500	16 530 000	من 21/05 إلى 05/06/2013 مؤجلة من 05/28 إلى 2013/06/12
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	عرض بسعر محدد و توظيف مضمون لأسهم جديدة في إطار ترقيع في رأس المال نقدا بواسطة الاكتتاب العام	-	-	-	10 000 000	2013/01/01	2,100	21 000 000	من 28/08 إلى 27/09/2013
شركة سيتي كار	عرض بسعر محدد و توظيف مضمون لأسهم قديمة بواسطة الاكتتاب العام	شركة الكرامة القابضة	4 150 800	4 050 000	4 050 000	2013/01/01	10,950	44 347 500	من 21/10 إلى 8/11/2013
شركة مصنع الورق الخشبي بالجذوب	عرض بسعر محدد لأسهم جديدة في إطار ترقيع في رأس المال نقدا بواسطة الاكتتاب العام	-	-	-	1 850 000	2013/01/01	6,000	11 100 000	من 09 إلى 18/12/2013
الشركة التونسية للطلاء سوتيماي	عرض بسعر محدد و توظيف إجمالي لأسهم جديدة في إطار ترقيع في رأس المال نقدا بواسطة الاكتتاب العام	-	-	-	3 200 000	2013/01/01	2,500	8 000 000	من 23 إلى 20/12/2013
شركة المواد الصحية ليلا	عرض بسعر محدد و توظيف إجمالي لأسهم قديمة بواسطة الاكتتاب العام	ECP NACG SAS	14 176 590	14 176 590	14 176 590	2013/01/01	9,350	132 551 117	من 23 إلى 20/12/2013
شركة سيل كوم	عرض بسعر محدد و توظيف إجمالي	YKH Holding	1 599 407	243 731	243 731	2013/01/01	7,000	9 767 478	من 06 إلى 17/01/2014
أسهم جديدة في إطار ترقيع في رأس المال نقدا بواسطة الاكتتاب العام			41 595	4 665	4 665				
أسهم قديمة			34 618	4 560	4 560				
أسهم قديمة			34 618	4 560	4 560				
أسهم قديمة			34 618	4 560	4 560				
أمنة جيلاني هميلة			1 578 757	175 687	175 687				
محمد بن رحومة			207 683	27 355	27 355				

(1) كتلة = 2 أسهم جديدة + 3 أسهم قديمة

(2) كتلة = سهم جديد + 4 أسهم قديمة

(3) كتلة = 2 أسهم جديدة + سهم قديم

(4) وقع منح التآشير لهذا العرض سنة 2013 و وقع إنجازه سنة 2014.

جدول عدد 16: إصدارات سندات الدين خلال سنة 2013

عنوان السند	تاريخ الترخيص	الشركة المصدرة	تسمية القرض	مبلغ القرض المؤثر عليه بالدين الإجمالي	الائحة (السنة)	النسبة المئوية	المبلغ المكتتب بالدين	التقييم أو التقييم الضامن	فترة الإحتجاب	فترة التمديد	تاريخ الانقضاء	طريقة الاحتلال
السند رقم 804-13	2013/08/18	شركة سوبركوم	سنتكم 2012	8 000 000	5	%2.5	1 700 000	ب- بيلينج 2017/09/17 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2013/09/22 إلى 2013/05/02	2013/04/05 إلى 2013/03/22	2013/04/04	امتلاك سنوي على (1/5) إتمام من السنة التالية
السند رقم 809-13	2013/02/06	شركة الإيجار العربية لوبيس	شركة الإيجار العربية لوبيس 2013-1	30 000 000	100	%1.9	200 000	ب- بيلينج 2013/01/18 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2013/04/22 إلى 2013/02/21	2013/04/30 إلى 2013/04/22	2013/04/02	امتلاك سنوي على (1/5) إتمام من السنة التالية
السند رقم 810-13	2013/02/28	الشركة التونسية للإيجار السكني	القرض المبروط بالشركة التونسية للإيجار السكني 2013	15 000 000	100	%2.25	5 250 000	ب- بيلينج 2013/02/13 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2013/05/02 إلى 2013/03/15	2013/06/02 إلى 2013/05/02	2013/03/26	امتلاك سنوي على (1/5) إتمام من السنة التالية
السند رقم 811-13	2013/03/04	شركة إيفول للإيجار السكني	شركة إيفول للإيجار السكني 2013-1	20 000 000	100	%1.6	6 900 000	ب- بيلينج 2013/02/22 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2013/04/15 إلى 2013/04/18	-	2013/04/15	امتلاك سنوي على (1/5) إتمام من السنة التالية
السند رقم 818-13	2013/04/02	الإيجار السكني التجاري والصناعي	الإيجار السكني التجاري والصناعي 2013	20 000 000	100	%8	30 000 000	-	2013/05/31 إلى 2013/06/21	2013/05/31 إلى 2013/06/21	2013/05/31	امتلاك سنوي على (1/5) إتمام من السنة التالية
السند رقم 828-13	2013/04/30	بنك الإسكان	بنك الإسكان 2013-1	70 000 000	100	%1.8	19 120 000	-	2013/06/25 إلى 2013/05/15	2013/07/12 إلى 2013/06/28	2013/06/28	امتلاك سنوي على 14,200 من السنة الأولى إلى السنة الشاملة و 14,200 من السنة الشاملة
السند رقم 831-13	2013/08/07	الشركة التونسية للإيجار السكني	شركة التونسية للإيجار السكني 2013-1	20 000 000	100	%7	2 420 000	ب- بيلينج 2013/08/02 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2013/10/03 إلى 2013/08/27	2013/10/28 إلى 2013/10/03	2013/09/16	امتلاك سنوي على (1/5) إتمام من السنة التالية
السند رقم 834-13	2013/08/23	شركة الإيجار العربية لوبيس	شركة الإيجار العربية لوبيس 2013-2	50 000 000	100	%2.25	17 580 000	ب- بيلينج 2013/07/19 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2013/11/15 إلى 2013/09/09	2013/11/15 إلى 2013/11/28	2013/11/28	امتلاك سنوي على (1/5) إتمام من السنة التالية
السند رقم 835-13	2013/08/30	البنك التجاري	البنك التجاري 2013-1	20 000 000	100	%2.1	2 500 000	ب- بيلينج 2013/08/07 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2013/11/22 إلى 2013/09/16	2013/11/22 إلى 2013/11/22	2013/11/22	امتلاك سنوي على (1/5) إتمام من السنة التالية
السند رقم 836-13	2013/09/12	الشركة التونسية للإيجار السكني	شركة التونسية للإيجار السكني 2013-1	20 000 000	100	%1.5	8 500 000	ب- بيلينج 2013/09/02 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2013/12/06 إلى 2013/09/27	2013/12/06 إلى 2013/12/06	2013/12/06	امتلاك سنوي على (1/5) إتمام من السنة التالية
السند رقم 842-13	2013/11/20	الشركة التونسية للإيجار السكني	القرض المبروط بالشركة التونسية للإيجار السكني 2013-2	15 000 000	100	%7.25	13 000 000	ب- بيلينج 2013/11/05 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2014/02/05 إلى 2014/02/28	2014/02/28 إلى 2014/02/05	2014/01/06	امتلاك سنوي على (1/5) إتمام من السنة التالية
السند رقم 846-13	2013/12/16	مخيم للإيجار السكني	مخيم للإيجار السكني 2013-2	30 000 000	100	%7.35	5 830 000	ب- بيلينج 2013/10/08 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2014/02/28 إلى 2014/02/28	2014/02/28 إلى 2014/02/28	2014/03/24	امتلاك سنوي على (1/5) إتمام من السنة التالية
السند رقم 820-13	2013/05/05	مخيم للإيجار السكني	مخيم للإيجار السكني 2013-1	000 000 20	100	%2.2	4 000 000	ب- بيلينج 2013/03/14 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2014/05/17 إلى 2014/04/19	2013/05/17 إلى 2013/05/24	2013/04/24	امتلاك سنوي على (1/5) إتمام من السنة التالية
السند رقم 822-13	2013/04/16	الشركة العربية للتجارة السكنية للإيجار	الشركة العربية للتجارة السكنية للإيجار السكني 2013-1	30 000 000	100	%6.9	16 000 000	ب- بيلينج 2013/04/04 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2014/05/31 إلى 2014/04/20	2014/05/31 إلى 2014/05/17	2013/05/17	امتلاك سنوي على (1/5) إتمام من السنة التالية
السند رقم 833-13	2013/08/14	بنك الإسكان	بنك الإسكان 2013	20 000 000	100	%7	26 000 000	ب- بيلينج 2013/05/28 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2014/05/31 إلى 2014/05/31	2013/06/28 إلى 2013/05/31	2013/05/30	امتلاك سنوي على (1/5) إتمام من السنة التالية
السند رقم 833-13	2013/08/14	بنك الإسكان	بنك الإسكان 2013	20 000 000	100	%2	14 520 000	ب- بيلينج 2013/05/28 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2014/10/14 إلى 2014/08/20	2013/10/14 إلى 2013/10/14	2013/10/24	امتلاك سنوي على (1/5) إتمام من السنة التالية

\* يوافق معدل الائحة غير معدلات نسبة الفائدة الشهرية للسوق المالية السنوية للتوزيع خاضع للتعديل، ويوافق الياف الهيئ المحيد.

جدول عدد 17: هيكلية الإكتتابات في القروض الرقاعية والمشروطة المؤثر عليها سنة 2013

تسمية القرض	المبلغ بالدينار	شركات التأمين	صناديق التقاعد	شركات وصناديق التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	شركات الاستثمار	بنسوك	أشخاص معنوية أخرى	أشخاص طبيعيين
سرفيكم 2012	8 000 000	1 560 000	0	4 490 000	450 000	1 500 000	0	0
شركة الإيجار العربية لتونس 2013-1	30 000 000	6 550 000	0	19 950 000	0	1 500 000	0	2 000 000
القروض المشروطة الشركة التونسية للإيجار المالي 2013	20 000 000	5 115 000	0	11 835 000	0	3 000 000	0	50 000
شركة الوفاق للإيجار المالي 2013	20 000 000	800 000	0	5 665 000	1 500 000	11 000 000	0	1 035 000
الإيجار البنكي للتجارة والصناعة 2013	30 000 000	8 250 000	5 000 000	11 770 000	0	0	0	4 980 000
حفيعل للإيجار المالي 2013-1	20 000 000	3 900 000	0	15 100 000	0	1 000 000	0	0
الشركة العربية التوتسية للإيجار المالي 2013-1	40 000 000	7 050 000	5 000 000	20 590 000	50 000	7 000 000	0	310 000
بنك الإسكان 2013-1	51 000 000	11 550 000	6 000 000	18 450 000	0	15 000 000	0	0
الشركة التونسية للإيجار المالي 2013-1	30 000 000	6 250 000	5 000 000	9 160 000	0	8 000 000	0	1 590 000
التجاري ليزيق 2013-1	21 082 000	1 940 000	2 000 000	6 210 000	3 000 000	3 500 000	0	4 432 000
شركة الإيجار العربية لتونس 2013-2	36 000 000	4 314 000	2 000 000	20 676 000	0	8 500 000	0	510 000
الشركة التونسية للإيجار المالي 2013-1	21 500 000	5 127 500	0	8 120 000	0	1 600 000	2 000 000	4 652 500
القروض المشروطة الشركة التونسية للإيجار المالي 2013-2	20 000 000	6 900 000	0	9 150 000	0	2 190 000	0	1 760 000
الشركة العربية التونسية للإيجار المالي 2013-1	30 000 000	6 800 000	1 000 000	16 075 000	100 000	6 000 000	25 000	0
<b>الجميع</b>	<b>377 582 000</b>	<b>76 106 500</b>	<b>26 000 000</b>	<b>177 241 000</b>	<b>5 100 000</b>	<b>69 790 000</b>	<b>2 025 000</b>	<b>21 319 500</b>
بالنسبة المئوية	% 20,16	% 6,89	% 46,94	% 1,35	% 18,48	% 0,54	% 5,65	

جدول عدد 18 : قائمة القروض الرقاعية المدرجة بالسوق الرقاعية بالبرصة سنة 2013

التقييم أو البنك الضامن	الأجل	طريقة الإقتطاع	تاريخ الإقتطاع	المدة (السنة)	نسبة القائمة	المبلغ المكتتب بالتأجير	تاريخ القيد	تاريخ الإيداع	تسمية القرض
ب ب ب + بتاريخ 2012/04/04 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2017/05/31	اهتلاك سنوي قدر (1/5) د	2012/05/31	5	نسبة السوق التقديرية +1,25%	0	2013/03/19	2013/03/14	شركة الإيجار العربية لتبؤس 2012-1
ب ب ب + بتاريخ 2012/09/26 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2017/12/18	اهتلاك سنوي قدر (1/5) د	2012/12/18	5	نسبة السوق التقديرية +1,80%	1 200 000	2013/03/19	2013/03/14	التبؤس ليزيت 2012-2
	2017/12/18	اهتلاك سنوي قدر (1/5) د		5	6,30%	15 600 000			
	2019/12/18	اهتلاك سنوي قدر (1/7) د (من السنة الأولى ال السنة الساكنة) و 14,290 د السنة الثانية		7	6,40%	3 200 000			
-	2020/01/10	اهتلاك سنوي قدر (1/7) د (من السنة الأولى ال السنة الساكنة) و 14,260 د السنة الثانية	2013/01/10	7	6,30%	34 700 000	2013/03/19	2013/03/14	الخطوط الجوية للشو 2012-1
	2023/01/10	اهتلاك سنوي قدر (1/10) د		10	6,40%	4 850 000			
	2033/01/10	اهتلاك سنوي قدر (1/5) د		20	6,70%	450 000			
ب ب ب + بتاريخ 2012/11/28 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2020/02/18	اهتلاك سنوي قدر (1/5) د إبتداء من السنة الثالثة	2013/02/18	7 مع إعفاء بستين	6,50%	26 000 000	2013/03/19	2013/03/14	البنك المصرية للإيجار والتأجير 2012
ب ب ب + بتاريخ 2012/09/17 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2018/03/22	اهتلاك سنوي قدر (1/5) د	2013/03/22	5	نسبة السوق التقديرية +2,5%	1 700 000	2013/06/11	2013/06/06	سرفيكم 2012
ب ب ب + بتاريخ 2013/01/18 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2016/04/22	اهتلاك سنوي قدر (1/5) د إبتداء من السنة الثالثة	2013/04/22	7 مع إعفاء بستين	نسبة السوق التقديرية +1,9%	200 000	2013/06/06	2013/04/02	شركة الإيجار العربية لتبؤس 2013-1
					6,80%	29 800 000			
ب ب ب + بتاريخ 2013/02/13 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2018/05/02	اهتلاك سنوي قدر (1/5) د	2013/05/02	5	نسبة السوق التقديرية +2,25%	5 250 000			القرض التمويط للشبكة التأسيسية للإيجار التالي 2013
					7,00%	14 750 000			
-	2016/05/31	اهتلاك سنوي قدر (1/5) د إبتداء من السنة الثالثة	2013/05/31	7 مع إعفاء بستين	6,80%	30 000 000	2013/07/30	2013/05/31	الإيجار السكني للشجيرة والصناعة 2013
-	2020/06/28	اهتلاك سنوي قدر 14,300 د (من السنة الأولى ال السنة الثانية) و 14,290 د السنة الثانية	2013/06/28	7	نسبة السوق التقديرية +1,8%	19 120 000	2013/09/10	2013/09/05	بنك الإسكان 2013-1
					6,80%	31 880 000			
ب ب ب + بتاريخ 2013/08/02 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2018/10/03	اهتلاك سنوي قدر (1/5) د	2013/10/03	5 : صنف أ	7%	2 420 000	2013/12/20	2013/12/17	الشركة التونسية للإيجار التالي 2013-1
					%2,5	10 000 000			
	2020/10/03	اهتلاك سنوي قدر (1/5) د إبتداء من السنة الثالثة		7 مع إعفاء بستين	%2,5	17 580 000			
ب ب ب + بتاريخ 2013/08/07 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2018/11/22	اهتلاك سنوي قدر (1/5) د	2013/11/22	5 : صنف أ	نسبة السوق التقديرية +2,1%	2 500 000	2013/12/20	2013/12/17	التبؤس ليزيت 2013-1
					7,00%	15 292 000			
	2018/11/22	اهتلاك سنوي قدر (1/5) د		5 : صنف ب	7,00%	15 292 000			
	2020/11/22	اهتلاك سنوي قدر (1/5) د إبتداء من السنة الثالثة		7 مع إعفاء بستين	7,10%	3 290 000			
ب ب ب + بتاريخ 2013/03/14 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2018/05/17	اهتلاك سنوي قدر (1/5) د	2013/05/17	5	نسبة السوق التقديرية +1,9%	4 000 000	2013/06/11	2013/06/06	مخيل للإيجار التالي 2013-1
					6,90%	16 000 000			
ب ب ب + بتاريخ 2013/04/04 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2018/05/31	اهتلاك سنوي قدر (1/5) د	2013/05/31	5	نسبة السوق التقديرية +2,25%	14 000 000	2013/09/10	2013/09/05	الشركة العربية للتبؤس للإيجار التالي 2013-1
					7,00%	26 000 000			
ب ب ب + بتاريخ 2013/05/28 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2018/10/14	اهتلاك سنوي قدر (1/5) د	2013/10/14	5	نسبة السوق التقديرية +2%	14 520 000	2013/12/20	2013/12/17	إفكار التكميريت 2013
					7,00%	5 480 000			

جدول عدد 19: توزيع حجم المعاملات وعدد الصفقات المتبادلة حسب أصناف الصفقات								
الصفقات المتبادلة			حجم المعاملات					
الصفقات المتبادلة	2013	2012	2013	2012	2013	2012		
النسبة المئوية	عدد الصفقات*	النسبة المئوية	عدد الصفقات*	النسبة المئوية	المبلغ بملايين الديناري	النسبة المئوية		
البيانات					المبلغ بملايين الديناري	النسبة المئوية		
البورصة	69,09%	239 372	82,17%	241 177	39,46%	1 533	70,91%	2 077
نسبة التغير السنوي	-0,75%		-5,02%		-26,19%		23,78%	
أسهم وحقوق	68,89%	238 674	99,73%	240 522	37,50%	1 457	93,55%	1 943
نسبة التغير السنوي	-0,77%		-4,82%		-25,01%		23,60%	
رقاع	0,20%	697	0,27%	654	1,96%	76	6,45%	134
نسبة التغير السنوي	-		-		-43,28%		26,42%	
السوق الوارثة	0,26%	912	0,61%	1 778	0,88%	34	1,30%	38
نسبة التغير السنوي	-48,71%		88,35%		-10,53%		137,50%	
عمليات التسجيل	29,75%	103 068	16,87%	49 517	59,07%	295 2	27,69%	811
نسبة التغير السنوي	108,15%		20,51%		182,98%		-42,97%	
عمليات التصريح	0,90%	3 112	0,35%	1 028	0,59%	23	0,10%	3
نسبة التغير السنوي	202,72%		580,79%		-		-	
الجمع	346 465	293 500	3 885	2 929	-6,69%			
نسبة التغير السنوي	18,05%		-0,88%		32,64%			

\*بالآلاف الصفقات  
المرجع: بوابة رؤية تونس

جدول عدد 20: نسبة مردودية<sup>1</sup> الأسهم المدرجة بالبورصة في سنة 2013

المردودية الاسمية 2013	سعر الإغلاق 31/12/2013	سعر الإغلاق 31/12/2012	الشركات
59,29%	22,300	14,000	سرفيكوم
55,88%	10,500	6,800	مكزيب
35,57%	10,320	8,350	شركة الاستثمار تونافست
30,64%	43,050	36,550	شركة الكيمياء
20,96%	7,760	6,870	شركة الاستثمار و التنمية الصناعية والسياحية
16,80%	2,700	2,500	الشركة العصرية للخزف
15,12%	13,260	12,700	شركة التبريد ومعمل الجعة بتونس
14,25%	16,300	15,440	التجاري بنك
10,48%	9,140	8,590	التونسية لاعادة التأمين
8,06%	13,000	12,400	بنك الإسكان
5,50%	9,300	12,000	البنك التونسي
3,47%	146,990	143,800	الشركة التونسية للتأمين ستار
2,65%	45,220	46,000	التوظيف التونسي
2,13%	13,000	14,070	الوفاق للإيجار المالي
1,57%	6,400	8,300	الشبكة التونسية للسيارات و الخدمات
0,97%	21,000	22,600	التونسية للإيجار المالي
0,62%	6,540	6,500	وان تاك القابضة
0,60%	31,000	34,770	بنك الأمان
0,48%	2,110	2,100	بيت الإيجار المالي التونسي السعودي
0,00%	10,950	10,950	سي تي كار
0,00%	6,000	6,000	مصنع الورق الخشبي بالجنوب،
-0,41%	60,250	63,010	بنك تونس العربي الدولي
-0,93%	7,430	7,500	لاندر
-1,48%	42,990	47,900	الصناعات الكيماوية للفيلور
-1,69%	1,690	1,780	الشركة التونسية لأسواق الجملة
-2,54%	24,710	27,200	بنك تونس والأمارات
-3,11%	3,340	3,540	قرطاج للاسمنت
-4,17%	5,750	6,000	هاي تاك
-5,24%	10,300	10,870	الشركة التونسية للتجهيز
-5,33%	14,000	15,580	لشركة الدولية للإيجار المالي
-6,09%	4,100	4,600	البنك العربي لتونس
-6,31%	62,000	67,780	الشركة العقارية وللمساهمات
-6,42%	8,890	9,500	حنجبل ليز
-6,71%	7,800	8,790	البنك الوطني الفلاحي
-6,80%	23,000	25,590	تأمينات سليم
-7,00%	4,320	5,000	تونس لمجنبات الألمنيوم
-8,48%	6,590	8,490	الشركة التونسية للبلور
-9,47%	9,990	11,400	شركة النقل للسيارات
-10,00%	6,960	7,900	شركة أدوية
-10,14%	6,200	6,900	إسمنت بنزرت
-10,44%	5,790	6,800	تلنات
-12,32%	8,330	9,500	الشركة التونسية للصناعات الصيدلية
-12,33%	6,590	11,270	المعامل الآلية بالساحل
-12,69%	24,900	36,010	الإتحاد البنكي للتجارة و الصناعة
-13,24%	6,880	8,500	نيو بادى لاين
-14,64%	23,300	28,000	شركة مونوري
-14,68%	7,000	8,650	البطارية التونسية أسد
-15,00%	8,500	10,000	سيفاكس آر لينز
-15,54%	29,140	34,500	شركة المغازة العامة
-15,86%	269,980	360,000	أرليكيدي تونس
-16,16%	9,390	11,200	أورو سيكل
-16,35%	4,130	5,200	الشركة الصناعية العامة للمصافي
-16,77%	2,400	3,100	الشركة العقارية التونسية السعودية
-17,19%	8,490	10,590	السكنى
-18,18%	5,200	6,600	بولينا القابضة
-18,99%	3,540	4,370	أبيان الصناعية
-21,28%	2,390	3,290	شركة الإيجار العربية لتونس
-23,40%	13,480	18,250	الإتحاد الدولي للبنوك
-23,88%	51,560	69,440	شركة أستري للتأمين وإعادة التأمين
-24,82%	1,060	1,410	الخطوط التونسية
-26,55%	1,85	2,9	شركة الإنتاج الفلاحي بطليبة
-27,75%	5,05	6,99	العصرية للإيجار المالي
-28,54%	2,83	3,96	لشركة الصناعية للأجهزة و الآلات الكهربائية
-30,88%	24,99	37,89	التجاري للإيجار المالي
-36,18%	9,27	15,7	شركة النقل عبر الأنابيب
-39,69%	3,63	6,35	لشركة التونسية للمقاولات السلكية واللاسلكية
-41,70%	1,51	2,59	الشركة التونسية لصناعات الإطارات المطاطية
-41,74%	5,22	8,96	الشركة التونسية للبنك
-43,02%	9,68	19,64	إلكتروستار

1 مردودية معدلة بحسب عمليات الترفع في رأس المال وحصص الأرباح بعنوان السنة المالية 2012 و الموزعة خلال سنة 2013

جدول عدد 21: معدل مضاعف سعر السهم في السوق بطريقة المعدل الموازن

الموازنة بالرسمة بالبورصة في 31/12/2013	الرسمة بالبورصة في 31/12/2013 (بالمليون دينار)	سعر الإغلاق 31/12/2013	الشركات
1 639	91,87	6,960	شركة أدوية
13	12,78	5,750	هاي تاك
15 041	327,02	269,980	آرليكيد تونس
690	83,83	43,050	شركة الكمياء
9 817	756,08	31,000	بنك الأمان
1 244	35,36	6,590	المعامل الآلية بالساحل
2 420	244,80	6,400	الشبكة التونسية للسيارات و الخدمات
999	84,00	7,000	البطارية التونسية أسد
892	61,18	23,000	تأمينات سليم
4 341	206,24	51,560	شركة أستري للتأمين وإعادة التأمين
3 355	410,00	4,100	البنك العربي لتونس
775	59,75	2,390	شركة الإيجار العربية لتونس
7 543	647,90	16,300	التجاري بنك
478	53,10	24,990	التجاري للإيجار المالي
1 811	63,30	2,110	بيت الإيجار المالي التونسي السعودي
3 105	234,00	13,000	بنك الإسكان
11 078	1 024,25	60,250	بنك تونس العربي الدولي
1 442	249,60	7,800	البنك الوطني الفلاحي
30 705	1 395,00	9,300	البنك التونسي
251	24,71	24,710	بنك تونس والإمارات
575	574,93	3,340	قرطاج للاسمنت
546	70,00	14,000	لشركة الدولية للإيجار المالي
273	273,09	6,200	اسمنت بنزرت
2 922	147,83	10,950	سبتي كار
688	52,00	13,000	الوفاق للإيجار المالي
35	35,40	3,540	أليان الصناعية
24	23,72	9,680	إكتروستار
7 974	299,70	9,990	شركة النقل للسيارات
232	30,63	8,490	السكنى
463	50,71	9,390	أورو سيكل
1 862	42,41	4,130	الشركة الصناعية العامة للمصافي
1 272	51,03	8,890	حنبل ليز
22	22,50	10,500	هكزيب
90	86,02	42,990	الصناعات الكيماوية للفليور
811	34,92	7,430	لاندر
335	334,56	29,140	شركة المغازة العامة
20	20,20	5,050	العصرية للإيجار المالي
388	387,74	6,000	شركة مونوبري
455	26,58	6,880	نيو بادى لاين
351	350,54	6,540	وان تاك القابضة
1 420	45,22	45,220	التوظيف التونسي
20 709	936,02	5,200	بولينا القابضة
53	52,58	22,300	سرفيكوم
22 774	1 060,80	13,260	شركة التبريد ومعمل الجعة بتونس
40	39,73	2,830	شركة الصناعية للأجهزة و الآلات الكهربائية
874	55,80	62,000	الشركة العقارية للمساهمات
15	14,99	8,330	الشركة التونسية للصناعات الصيدلانية
669	37,44	2,400	الشركة العقارية التونسية السعودية
1 432	77,85	2,700	الشركة العصرية للخزف
24	24,04	1,850	شركة الإنتاج الفلاحي بطبلبة
312	16,83	3,630	لشركة التونسية للمقاوالت السلوكية واللاسلكية
423	32,81	9,270	شركة النقل عبر الأنابيب
486	20,28	1,690	الشركة التونسية لأسواق الجملة
3 682	132,12	6,590	الشركة التونسية للبلور
5 203	217,28	7,760	شركة الاستثمار و التنمية الصناعية والسياحية
7 156	339,21	146,990	الشركة التونسية للتأمين ستار
130	129,77	5,220	الشركة التونسية للبنك
14	14,42	10,300	الشركة التونسية للتجهيز
6	6,35	1,510	الشركة التونسية لصناعات الإطارات المطاطية
47	46,75	8,500	سيفاكس آر لينز
912	63,85	5,790	تلنات
3 308	194,40	4,320	تونس لمجنبات الألمينيوم
160	9,97	10,320	شركة الاستثمار تونافست
3 036	137,10	9,140	التونسية لاعادة التأمين
113	112,57	1,060	الخطوط التونسية
2 652	174,30	21,000	التونسية للإيجار المالي
13 366	496,48	24,900	الإتحاد البنكي للتجارة و الصناعة
2 116	237,25	13,480	الإتحاد الدولي للبنوك
15,3			معدل مضاعف سعر السهم

جدول عدد 22: التطور الشهري لمؤشر البورصة في سنة 2013

التطور الشهري للمؤشر "TUNINDEX"

سنة	الأخير	الأدنى	الأقصى
جانفي	4 759,60	4 621,99	4 759,60
فيفري	4 635,93	4 573,12	4 777,62
التغير الشهري	-2,60%	-1,06%	0,38%
مارس	4 725,73	4 638,87	4 764,85
التغير الشهري	1,94%	1,44%	-0,27%
أفريل	4 622,26	4 554,01	4 752,63
التغير الشهري	-2,19%	-1,83%	-0,26%
مأي	4 569,83	4 410,29	4 656,36
التغير الشهري	-1,13%	-3,16%	-2,03%
جوان	4 608,39	4 547,83	4 614,78
التغير الشهري	0,84%	3,12%	-0,89%
جويلية	4 518,97	4 479,38	4 643,61
التغير الشهري	-1,94%	-1,51%	0,62%
أوت	4 602,49	4 557,13	4 614,78
التغير الشهري	1,85%	1,74%	-0,62%
سبتمبر	4 462,23	4 453,45	4 604,96
التغير الشهري	-3,05%	-2,28%	-0,21%
أكتوبر	4 489,50	4 458,44	4 502,93
التغير الشهري	0,61%	0,11%	-2,22%
نوفمبر	4 469,18	4 464,73	4 533,26
التغير الشهري	-0,45%	0,14%	0,67%
ديسمبر	4 381,32	4 337,67	4 469,17
التغير الشهري	-1,97%	-2,85%	-1,41%

المرجع: بورصة تونس

## جدول عدد 23: الحجم الشهري للمبيعات المتخزة بالبورصة الفائزة الأجنبي سنة 2013 بالدينار

ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	حوليّة	حوان	ماي	أفريل	مارس	فبراير	جانفي	الجملة	العمليّات
9 161 568	4 188 861	4 730 538	6 283 607	771 887	3 337 998	2 239 003	6 598 216	9 431 562	4 971 818	18 049 393	15 223 745	84 988 196	اكتناء أسهم مدرجة بالبورصة
3 746 192	5 893 153	5 546 806	3 118 810	837 261	5 678 128	10 506 747	10 243 311	3 547 069	3 145 012	13 844 943	10 449 003	76 556 435	التقويت في أسهم مدرجة بالبورصة
												8 431 761	التنقذات الصافيّة
ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	حوليّة	حوان	ماي	أفريل	مارس	فبراير	جانفي	الجملة	العمليّات
3 719 470	19 985 913	15 473 111	1 469 170	300	11 803 885	486 288	1 077 939	7 830 012	1 189 410	4 251 601	876 184 781	943 471 880	اكتناء أسهم غير مدرجة بالبورصة
3 711 345	1 331 317	15 452 776	1 467 760	200	69 885	130	222 290	7 820 652	34 000	4 110 925	876 184 681	910 405 961	أسهم مملوكة من قبل تونسيتين
8 125	18 654 596	20 335	1 410	100	11 734 000	486 158	855 649	9 360	1 155 410	140 676	100	33 065 919	أسهم مملوكة من قبل أجنبي
ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	حوليّة	حوان	ماي	أفريل	مارس	فبراير	جانفي	الجملة	العمليّات
583 578	40 310 345	150 335	614 845	8 465 412	12 840 100	8 926 184	3 973 090	1 097 460	8 912 685	140 676	33 211	86 047 921	التقويت في أسهم غير مدرجة بالبورصة
575 453	21 655 749	130 000	613 435	8 465 312	1 106 100	8 440 026	3 117 441	1 088 100	7 757 275	-	33 111	52 982 002	لغائبة تونسيتين
8 125	18 654 596	20 335	1 410	100	11 734 000	486 158	855 649	9 360	1 155 410	140 676	100	33 065 919	لغائبة أجنبي
												857 423 959	التنقذات الصافيّة
ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	حوليّة	حوان	ماي	أفريل	مارس	فبراير	جانفي	الجملة	العمليّات
12 881 038	24 174 774	20 203 649	7 752 777	772 187	15 141 883	2 725 291	7 676 155	17 261 574	6 161 228	22 300 994	891 408 526	1 028 460 076	جملة عمليّات الاكتناء
4 329 770	46 203 498	5 697 141	3 733 655	9 302 673	18 518 228	19 432 931	14 216 401	4 644 529	12 057 697	13 985 619	10 482 214	162 604 356	جملة عمليّات التقويت
8 551 268	- 22 028 724	14 506 508	4 019 122	- 8 530 486	- 3 376 345	- 16 707 640	- 6 540 246	12 617 045	- 5 896 469	8 315 375	880 926 312	865 855 720	جملة التنقذات الصافيّة

جدول عدد 24: مؤشرات حول الإستثمارات الأجنبية خلال الفترة الممتدة بين 3 جانفي و31 ديسمبر 2013

2013	2012		النسبة %	الأموال المتبادلة بحساب اللليون دينار	
14 093	13 780	الرسملة الجمالية للبورصة بحساب اللليون دينار		1457,3	مجموع المعاملات على نظام التداول (1)
%22,04	%20,51	حصة الأجانب من الرسملة الجمالية للبورصة %	%9,6	140,3	اقتناءات الأجانب (2)
			%14,6	212,7	مبيعات الأجانب (3)
			%12,1		حصة الأجانب من السوق 2 / [(2)+(3)] (4) =
			%5	-72,400	الرصيد الصافي (2) - (3)
الوضعية في 31 ديسمبر 2013		الوضعية في 31 ديسمبر 2013		الوضعية في 31 ديسمبر 2012	
نسبة المساهمة الأجنبية %	عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الأجانب	عمليات التقيوت	عمليات الشراء	نسبة المساهمة الأجنبية %	عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الأجانب
0,16	15 550	50	0	0,16	15 600
4,06	190 865	44 762	20 595	0,00	0
2,98	5 365 583	1 862 714	4 084 784	1,75	3 143 706
51,57	41 255 079	1 435	0	51,57	39 193 726
6,11	793 721	1 045 689	1 239 923	4,54	536 246
1,75	209 822	116 842	136 761	1,58	189377
0,80	82 449	79 598	68 060	0,92	91 729
0,00	0	0	0	0,00	0
30,04	1 263 838	0	0	30,04	1 263 840
34,62	1 869 443	48 157	6 304	0,00	0
0,36	8 935	4 922	5 143	0,45	7 841
0,01	454	89 447	25	0,00	0
16,87	5 139 475	0	0	16,87	5 139 475
2,67	143 505	65 903	2 562	4,19	145 166
6,63	11 417 102	3 153 647	2 429 741	7,96	11 571 000
0,27	118 305	144	1 374	0,27	117 075
0,33	11 935	3 366	3 000	0,38	13 866
0,12	7 472	0	0	0,00	0
0,37	3 310	348	361	0,37	3 298
32,81	5 118 511	177 823	139 975	36,42	4 734 967
3,58	1 031 603	617 536	812 000	2,87	781 685
0,02	5 038	0	0	0,02	5 038
4,02	2 157 379	1 000 503	13 398	0,00	0
0,21	28 963	4 600	8 914	0,18	25 889
0,85	171 296	168 737	134 194	0,99	174 341
59,19	716 992	0	0	59,2	657 273
0,09	1 660	0	0	0,09	1 661
27,1	569 111	2 484	1 323	27,16	570 328
6,84	3 076 534	405 852	241 425	7,25	3 190 970
1,05	36 999	946	6 060	0,87	29 877
2,19	289 525	214 373	407 362	0,74	97 186
0,92	16 603	174	174	0,92	16 603
26,7	10 213 086	277 996	232 575	26,84	8 554 552
3,08	415 379	169 810	132 330	0,00	0
11,2	3 359 064	4 412	90 541	11,29	3 386 229
10,01	1 148 885	0	0	10,01	229 777
0,01	1 178	412	412	0,01	1 180
0,00	56	9 330	9 330	0,00	56
0,65	35 975	291 672	4 020	0,00	0
12,98	13 789 573	5 549 818	5 707 253	12,88	13 678 752
0,07	1 820	2 100	2 225	0,06	1 695
30,19	1 207 704	0	0	30,19	1 207 704
40,99	946 013	1 906	1 104	41,03	946 815
0,12	18 468	84 220	5 058	0,69	103 225
11,96	2 923 001	72 370	33 110	2,41	482 654
64,25	64 246 675	0	0	64,25	64 246 675
58,99	23 446 601	0	0	58,99	23 446 602
7,28	1 310 939	23 894	3 762	7,39	1 331 054
7,99	1 358 158	17 454	39 955	7,86	1 335 712
5,76	1 844 434	87 346	159 926	5,54	1 771 819
36,48	54 715 414	521 181	1 248 484	22,07	24 833 906
0,89	8 875	230	210	0,89	8 895
8,78	2 183 365	26 348	2 000	8,9	2 211 913
50,24	10 048 451	976	0	50,17	7 602 132
52,34	9 211 785	1 461	11	52,35	9 213 235
0,03	7 299	15 270	640	0,08	15 018
0,00	100	2 453	147	0,11	2 406
40,08	12 025 372	59 924	20 000	60,00	12 000 000
0,61	30 437	2 701	2 933	0,6	30 208
13,28	531 152	1 000	830	13,19	395 659
21,9	1 250 594	119 509	19 100	0,00	0
2,68	107 300	2 092	10 000	2,48	99 392
0,00	0	0	0	0	0
0,02	6 435	5 709	1 997	0,03	9 421
6,1	506 363	22 750	72 961	5,57	389 988
0,57	5 493	7 873	3 240	1,03	9 932
10,63	236 354	68 953	254 800	0,00	0
0,92	19 131	52 568	35 395	1,74	36 259
0,69	75 971	15 655	11 547	0,67	74 233
0,05	1 189	11 301	3 776	0,37	8 647
8,38	388 654	18 204	9 220	8,58	397 638
	298 743 800	16 658 950	17 882 350		249 781 146
					المجموع

جدول عدد 25: اقتناءات ومبيعات الأجانب على الأوراق المدرجة بالبورصة في الفترة الممتدة من 3 جانفي 2013 إلى 31 ديسمبر 2013

عدد الأوراق المباعة باعتبار الحقوق	عدد الأوراق المكتناة باعتبار الحقوق	حجم المبيعات بالدينار	حجم الاقتناءات بالدينار	الورقة المالية
50	0	206		ELBENE INDUSTRIE
44 762	20 595	452 737	203 484	LANDOR
1 862 761	4 084 784	11 634 925	26 513 556	POULINA GROUP HLD
1 505	0	19 600		SFBT
1 073 458	1 257 667	2 478 193	3 017 385	SOPAT
116 861	136 773	985 329	1 146 480	ASSAD
80 692	68 060	369 394	315 125	GIF
48 157	6 304	546 658	60 750	ECYCL
5 366	5 143	86 510	63 216	ELECTROSTAR
89 492	25	793 157	221	NEW BODY LINE
110 918	2 569	544 227	26 408	AMS
12 132 260	2 628 863	11 726 932	9 170 957	CARTHAGE CEMENT
144	1 374	785	8 455	CIMENTS DE BIZERTE
3 366	3 000	34 513	31 397	ESSOUKNA
348	361	23 469	24 460	SIMPAR
177 823	139 975	542 089	410 270	SITS
617 866	812 114	2 073 421	2 672 957	SOMOCER
1 000 503	13 398	6 644 113	88 067	OTH
4 600	8 914	14 562	27 303	SIAME
170 233	134 250	1 214 033	1 008 444	SOTUVER
2 484	1 323	128 052	66 446	ICF
619 012	241 502	2 035 786	1 188 969	TPR
996	6 096	13 055	78 515	SOTRAPIL
215 110	408 096	1 541 475	3 292 798	ADWYA
174	174	1 449	1 822	SIPHAT
278 005	232 587	2 388 725	1 976 555	ARTES
169 810	132 330	1 859 480	1 449 014	CITY
4 412	90 541	43 715	969 001	ENNAKL AUTOMOBILES
412	412	11 742	11 760	MONOPRIX
9 330	9 330	16 974	17 162	SOTUMAG
291 672	4 020	2 908 336	33 948	SYPHAX
5 549 824	5 707 253	9 036 870	9 226 943	TUNISAIR
2 100	2 225	56 122	64 872	ASSURANCES SALIM
1 906	1 104	287 977	167 547	STAR
84 220	5 058	659 358	43 842	TUNIS RE
178 291	33 128	2 613 726	1 083 317	AMEN BANK
23 894	3 762	332 876	51 087	BH
17 454	39 955	1 119 458	2 607 955	BIAT
87 346	159 926	752 476	1 411 350	BNA
994 644	1 248 488	6 753 495	12 108 233	BT
230	210	6 204	5 838	BTE-ADP
26 348	2 000	156 720	13 627	STB
976	0	26 760		UBCI
1 461	11	23 427	163	UIB
15 288	645	45 501	1 745	ATL
2 453	147	77 106	5 733	ATTIJARI LEASING
59 924	20 000	125 840	42 000	BL
2 703	2 933	40 248	44 875	CIL
1 501	12 831	15 995	15 191	EL WIFACK LEASING
119 509	19 100	1 214 882	194 801	HL
2 092	10 000	11 842	56 529	MODERN LEASING
5 711	1 997	40 634	14 996	SPDIT-SICAF
7 873	3 240	71 225	27 192	TUNINVEST-SICAR
33 409	72 989	548 146	1 709 893	TUNISIE LEASING
68 953	254 800	458 869	1 715 956	AETECH
52 568	35 395	482 312	309 322	HEXABYTE
15 655	11 547	105 062	80 108	TELNET HOLDING
11 301	3 776	267 072	71 124	SERVICOM
18 204	9 220	92 593	39 035	SOTETEL
26 518 420	18 112 320	76 556 436	84 988 196	المجموع

## جدول عدد 26: تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال سنة 2013

(بالآلاف جنيه)

2013/12/31	2013/09/30	2013/06/30	2013/03/31	البيان
النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة*			
76,9%	76,1%	76,6%	74,7%	محفظة السندات
3 527 863	3 366 685	3 405 945	3 351 051	الأشهم والقيم المتداولة
6,8%	3,4%	3,5%	3,5%	الأشهم والحقوق المتصلة
309 686	148 397	157 299	157 219	أسهم و حصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
4,4%	1,0%	1,1%	1,1%	الرقائع و القيم المتداولة
202 385	42 829	49 624	49 543	حصص الصناديق المشتركة للديون
2,3%	2,4%	2,4%	2,4%	رقائع التبركات
107 301	105 568	107 675	107 676	رقائع الخزينة
70,2%	72,7%	73,0%	71,2%	رقائع الخزينة القابلة للتطوير
3 218 177	3 218 287	3 248 645	3 193 832	رقائع الخزينة ذات القصاصات صفر
0,1%	0,1%	0,2%	0,2%	التوظيفات النقدية و السميولة
5 797	6 232	6 938	7 605	رقائع الخزينة
30,0%	30,3%	31,2%	30,8%	التوظيفات النقدية
1 373 747	1 340 799	1 389 687	1 380 059	أوراق الخزينة
40,1%	42,3%	41,6%	40,3%	أوراق الإيداع
1 838 634	1 871 257	1 852 020	1 806 158	السميولة
36,4%	40,7%	40,0%	38,8%	أصول أخرى
1 667 082	1 803 011	1 780 958	1 739 198	مجموع الأصول
3,7%	1,5%	1,6%	1,5%	مجموع الخصوم
171 552	68 246	71 061	66 960	الأصول الصافية
22,8%	23,9%	22,4%	24,5%	
1 046 039	1 057 937	997 873	1 099 026	
11,2%	13,2%	12,6%	14,5%	
513 042	582 174	558 183	649 021	
0,5%	0,6%	0,8%	1,9%	
22 189	25 749	36 278	85 891	
4,0%	3,7%	3,7%	3,6%	
182 318	165 677	163 310	162 768	
6,7%	8,8%	8,1%	8,9%	
308 534	390 749	358 596	400 362	
11,6%	10,7%	9,9%	10,0%	
532 997	475 763	439 690	450 005	
0,5%	0,3%	1,3%	1,0%	
24 713	13 124	57 689	43 144	
100,3%	100,3%	100,3%	100,2%	
4 598 615	4 437 746	4 461 507	4 493 222	
0,3%	0,3%	0,3%	0,2%	
13 798	11 475	14 288	9 134	
100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	
4 584 816	4 426 271	4 447 219	4 484 088	

 \* شركات الاسطر ذات رأس المال المتغير  
 \*\* شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير والصناديق المدفوعة للتوظيف في الأوراق المالية

## جدول عدد 27: تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرافعية خلال ستة 2013

(بالتفصيل)

بيان	2013/03/31	2013/06/30	2013/09/30	2013/12/31
النسبة المئوية من الأصول الصافية	74,6%	74,3%	73,7%	73,8%
القيمة*	3 233 552	3 188 873	3 163 582	3 013 276
النسبة المئوية من الأصول الصافية	2,3%	2,4%	2,4%	2,4%
القيمة**	101 823	101 508	101 395	93 425
النسبة المئوية من الأصول الصافية	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%
القيمة***	0	0	0	0
النسبة المئوية من الأصول الصافية	31,3%	31,8%	30,8%	32,7%
القيمة****	1 354 864	1 366 472	1 322 751	1 336 180
النسبة المئوية من الأصول الصافية	40,8%	42,3%	42,7%	40,9%
القيمة*****	1 769 479	1 815 668	1 834 788	1 671 475
النسبة المئوية من الأصول الصافية	39,3%	40,6%	41,2%	39,2%
القيمة*****	1 702 519	1 744 607	1 766 541	1 601 567
النسبة المئوية من الأصول الصافية	1,5%	1,7%	1,6%	1,7%
القيمة*****	66 960	71 061	68 246	69 908
النسبة المئوية من الأصول الصافية	24,6%	22,4%	23,9%	23,6%
القيمة*****	1 065 865	960 310	1 024 318	962 950
النسبة المئوية من الأصول الصافية	14,8%	12,9%	13,4%	12,1%
القيمة*****	640 873	552 718	574 463	495 623
النسبة المئوية من الأصول الصافية	1,9%	0,8%	0,6%	0,5%
القيمة*****	84 504	35 123	24 292	19 301
النسبة المئوية من الأصول الصافية	3,6%	3,7%	3,7%	4,2%
القيمة*****	157 006	160 498	160 922	173 259
النسبة المئوية من الأصول الصافية	9,2%	8,3%	9,1%	7,4%
القيمة*****	399 363	357 097	389 249	303 062
النسبة المئوية من الأصول الصافية	9,8%	9,5%	10,5%	11,4%
القيمة*****	424 993	407 591	449 855	467 328
النسبة المئوية من الأصول الصافية	1,0%	1,3%	0,3%	0,6%
القيمة*****	43 038	56 910	12 974	24 489
النسبة المئوية من الأصول الصافية	100,2%	100,3%	100,2%	100,3%
القيمة*****	4 342 455	4 307 601	4 302 269	4 094 139
النسبة المئوية من الأصول الصافية	0,2%	0,3%	0,2%	0,3%
القيمة*****	7 888	13 077	10 285	10 584
النسبة المئوية من الأصول الصافية	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%
القيمة*****	4 334 567	4 294 524	4 291 985	4 083 555

\* شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير  
 \*\* شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير والمستأجر المشترك للتوظيف في الأوراق المالية  
 \*\*\* شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير والمستأجر المشترك للتوظيف في الأوراق المالية

## جدول عدد 28: تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المخططة خلال سنة 2013

(بالتفصيل)

	2013/12/31	2013/09/30	2013/06/30	2013/03/31				
النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة**	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة*	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة*			
النسبة المئوية من الأصول الصافية	البيان	النسبة المئوية من الأصول الصافية	البيان	النسبة المئوية من الأصول الصافية	البيان			
84,0%	421 163	75,7%	101 708	75,7%	115 563	78,6%	117 500	محفظة السندات
43,1%	216 261	35,0%	47 002	36,5%	55 791	37,0%	55 396	الأسهم و القيم المتائلة
40,4%	202 385	31,9%	42 829	32,5%	49 624	33,1%	49 543	الأسهم والحقوق المتصلة
2,8%	13 877	3,1%	4 173	4,0%	6 167	3,9%	5 853	أسهم و حصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
40,9%	204 902	40,7%	54 706	39,1%	59 772	41,5%	62 104	الرقاع و القيم المتائلة
0,0%	176	0,1%	189	0,1%	205	0,1%	219	حصص الصناديق المشتركة للديون
7,5%	37 566	13,4%	18 047	15,2%	23 216	16,9%	25 205	رقاع الشركات
33,3%	167 159	27,2%	36 470	23,8%	36 351	24,5%	36 679	سندات الخزينة
13,1%	65 515	27,2%	36 470	23,8%	36 351	24,5%	36 679	رقاع الخزينة القابلة للتجديد
20,3%	101 644	0,0%	0	0,0%	0	0,0%	0	رقاع الخزينة ذات القصاصه صفر
16,6%	83 088	25,0%	33 619	24,6%	37 564	22,2%	33 161	التوظيفات النقدية و السيولة
3,5%	17 419	5,7%	7 711	3,6%	5 465	5,4%	8 149	التوظيفات النقدية
0,6%	2 888	1,1%	1 457	0,8%	1 154	0,9%	1 387	رقاع الخزينة
1,8%	9 059	3,5%	4 754	1,8%	2 811	3,9%	5 762	أوراق الخزينة
1,1%	5 472	1,1%	1 499	1,0%	1 499	0,7%	999	شهادات الإيداع
13,1%	65 669	19,3%	25 908	21,0%	32 099	16,7%	25 012	السيولة
0,0%	225	0,1%	150	0,5%	778	0,1%	107	أصول أخرى
100,6%	504 475	100,9%	135 476	100,8%	153 906	100,8%	150 767	مجموع الأصول
0,6%	3 214	0,9%	1 190	0,8%	1 210	0,8%	1 246	مجموع الخصوم
100,0%	501 261	100,0%	134 286	100,0%	152 695	100,0%	149 522	الأصول الصافية

 \* شركات المستثمر ذات رأس المال المتغير  
 \*\* شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير والمستأجق المتغير للتوظيف في الأوراق المالية

## جدول عدد 29: التوزيع القطاعي لحافظ سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال سنة 2013

يوليو/يناير	2013/12/31		2013/09/30		2013/06/30		2013/03/31	
	النسبة المئوية من محفظة السندات	القيمة**	النسبة المئوية من محفظة السندات	القيمة*	النسبة المئوية من محفظة السندات	القيمة*	النسبة المئوية من محفظة السندات	القيمة*
تأمين	0,48%	16 876	0,13%	4 324	0,13%	4 507	0,14%	4 802
بنوك	23,72%	79 489 1	22,14%	7 42 073	23,07%	7 73 109	23,11%	7 74 405
مصانع	2,75%	92 143	1,02%	34 248	1,03%	34 545	1,05%	35 139
إيجار مالي	17,48%	58 5 787	16,91%	5 66 828	17,66%	5 91 786	17,39%	5 82 880
خدمات	2,51%	84 073	1,02%	34 309	1,00%	33 463	0,95%	31 837
شركات استثمار	0,07%	2 361	0,06%	1 845	0,06%	1 902	0,02%	549
مؤسسات التوظيف الجماعي	3,37%	113 098	3,34%	111 800	3,42%	114 613	3,44%	115 281
المجموع	50,4%	1 689 228	44,6%	1 495 428	46,4%	1 553 925	46,1%	1 544 893
محفظة السندات		3 527 863		3 366 685		3 405 945		3 351 051

\* شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير  
\*\* شركات الاستثمار ذات رأس المال الثابت والمتغير

## جدول عدد 30: التوزيع القطاعي لحافظ سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الواقعية خلال سنة 2013

يوليو/يناير	2013/12/31		2013/09/30		2013/06/30		2013/03/31	
	النسبة المئوية من محفظة السندات	القيمة**	النسبة المئوية من محفظة السندات	القيمة*	النسبة المئوية من محفظة السندات	القيمة*	النسبة المئوية من محفظة السندات	القيمة*
تأمين	0,08%	2 497	0,07%	2 461	0,07%	2 424	0,08%	2 533
بنوك	22,77%	73 6 162	21,90%	7 20 624	22,95%	7 49 245	23,97%	7 44 766
مصانع	0,57%	18 431	0,59%	19 549	0,55%	18 000	0,68%	21 153
إيجار مالي	17,03%	55 0 636	16,92%	5 56 764	17,68%	5 77 089	18,36%	5 70 338
خدمات	0,88%	28 454	0,71%	23 353	0,60%	19 713	0,52%	16 074
شركات استثمار	0,00%	0	0,00%	0	0,00%	0	0,00%	0
مؤسسات التوظيف الجماعي	3,06%	99 045	3,27%	107 438	3,32%	108 241	3,52%	109 209
المجموع	46,2%	1 435 225	43,8%	1 430 189	44,8%	1 474 713	45,3%	1 464 073
محفظة السندات		3 106 700		3 264 977		3 290 381		3 233 552

\* شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير  
\*\* شركات الاستثمار ذات رأس المال الثابت والمتغير

## جدول عدد 31: التوزيع القطاعي لحافظ سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المخططة خلال سنة 2013

(بالفريق)

بالفريق	2013/12/31	2013/09/30	2013/06/30	2013/03/31				
النسبة المئوية من محافظات السندات	القيمة**	النسبة المئوية من محافظات السندات	القيمة*	النسبة المئوية من محافظات السندات	القيمة*	النسبة المئوية من محافظات السندات	القيمة*	صنف السندات
3.4%	14 379	1.8%	1 864	1.8%	2 082	1.9%	2 270	تأمين
3.4%	14 379	1.8%	1 864	1.8%	2 082	1.9%	2 270	الأسهم
13.9%	58 728	21.1%	21 450	20.7%	23 865	25.2%	29 639	بنوك
10.0%	42 317	10.4%	10 577	11.1%	12 776	14.0%	16 440	الأسهم
3.9%	16 411	10.7%	10 873	9.6%	11 089	11.2%	13 199	زجاج الشركات
17.5%	73 712	14.5%	14 699	14.3%	16 545	11.9%	13 986	صناعات
17.4%	73 139	14.2%	14 472	14.1%	16 321	11.7%	13 718	الأسهم
0.1%	574	0.2%	227	0.2%	224	0.2%	268	زجاج الشركات
8.3%	35 151	9.9%	10 064	12.7%	14 696	10.7%	12 542	إيجار مالي
4.3%	18 169	4.9%	4 993	5.1%	5 858	3.8%	4 448	الأسهم
4.0%	16 982	5.0%	5 071	7.6%	8 839	6.9%	8 093	زجاج الشركات
13.2%	55 619	10.8%	10 956	11.9%	13 750	13.4%	15 763	خدمات
12.4%	52 020	8.9%	9 078	9.2%	10 686	10.3%	12 118	الأسهم
0.9%	3 599	1.8%	1 878	2.7%	3 064	3.1%	3 646	زجاج الشركات
0.6%	2 361	1.8%	1 845	1.6%	1 902	0.5%	549	شركات استثمار
0.6%	2 361	1.8%	1 845	1.6%	1 902	0.5%	549	الأسهم
0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	زجاج الشركات
3.3%	14 053	4.3%	4 362	5.5%	6 372	5.2%	6 072	مؤسسات التوظيف الجماعي
3.3%	13 877	4.1%	4 173	5.3%	6 167	5.0%	5 853	أسهم و حصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
0.0%	176	0.2%	189	0.2%	205	0.2%	219	حصص الصناديق المشتركة لليون
60.3%	254 003	64.1%	65 238	68.5%	79 212	68.8%	80 821	الجمع
	421 163		101 708		115 563		117 500	محافظات السندات

 \* شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير والصناديق المشتركة للتوظيف في الأوراق المالية  
 \*\* شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير والصناديق المشتركة للتوظيف في الأوراق المالية

جدول عدد 32: تطور عدد المساهمين و حامل الحصص في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية						
البيان	ديسمبر 2009	ديسمبر 2010	ديسمبر 2011	ديسمبر 2012	ديسمبر 2013	
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية						
حجم الأصول الصافية بملايين الدنانير	4 380	5 107	5 245	4 887	4 585	
نسبة التغير السنوي	20%	17%	3%	-7%	-6%	
عدد المساهمين و حاملي الحصص	46 755	52 822	53 946	55 908	57 568	
نسبة التغير السنوي	9%	13%	2%	4%	3%	
متوسط حجم الأصول الصافية لكل مساهم أو حامل حصص بالآلاف الدنانير	94	97	97	87	80	
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية						
حجم الأصول الصافية بملايين الدنانير	3 874	4 520	4 696	4 358	4 084	
نسبة التغير السنوي	20%	17%	4%	-7%	-6%	
عدد المساهمين و حاملي الحصص	41 167	46 107	46 776	48 095	48 124	
نسبة التغير السنوي	7%	12%	1%	3%	0%	
متوسط حجم الأصول الصافية لكل مساهم أو حامل حصص بالآلاف الدنانير	94	98	100	91	85	
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة						
حجم الأصول الصافية بملايين الدنانير	506	587	549	529	501	
نسبة التغير السنوي	24%	16%	-6%	-4%	-5%	
عدد المساهمين و حاملي الحصص	5 588	6 715	7 170	7 813	9 444	
نسبة التغير السنوي	32%	20%	7%	9%	21%	
متوسط حجم الأصول الصافية لكل مساهم أو حامل حصص بالآلاف الدنانير	91	87	77	68	53	

### جدول عدد 33: جدول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي تحصلت على ترخيص خلال سنة 2013

تاريخ الترخيص	البايعون	الصف	التسمية
2013/06/14	شركة الوساطة بالبورصة "المركبة التوسعية للاوراق المالية" و بنك الاملان	مختلط (مع ضمان كل رأس المال المستثمر)	صندوق مشترك للتوظيف القيم الاطمنان 2018
2013/09/26	شركة المصرف "الخليج للخدمات المالية" - إفريقيقيا المالية " وبنك الامان	مختلط	صندوق الخليج للخدمات المالية للتزيم بضوابط***
2013/09/26	شركة المصرف "الخليج للخدمات المالية" - إفريقيقيا المالية " وبنك الامان	أسهم*	صندوق حسابات الايجار في الأسهم للتزيم بضوابط***
2013/11/06	الاتحاد البنكي التجاري والصناعة المالية و الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة	مختلط**	الصندوق المشترك للتوظيف الاجار في الأسهم للاتحاد البنكي للتجارة والصناعة
2013/12/18	شركة الوساطة بالبورصة "مينا كينيال برتريس" و بنك الامان	مختلط	الصندوق المشترك للتوظيف في الأسهم - مينا كينيال برتريس
2013/12/18	شركة الوساطة بالبورصة "مينا كينيال برتريس" و بنك الامان	رقابي	الصندوق المشترك للتوظيف - مينا كينيال برتريس الامان
2013/12/18	شركة الوساطة بالبورصة "مينا كينيال برتريس" و بنك الامان	مختلط*	الصندوق المشترك للتوظيف - مينا كينيال برتريس الاجار في الأسهم

\* مخصص لأصحاب حسابات الاجار في الأسهم  
\*\* المسمى حاليا "صندوق الخليج للخدمات المالية الاسلامي"  
\*\*\* المسمى حاليا "صندوق حسابات الاجار في الأسهم الاسلامي"

### جدول عدد 34: جدول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي تحصلت على ترخيص إضافة موزعين

تاريخ الترخيص	الوزع	الصف	التسمية
2013/06/14	شركة الوساطة بالبورصة "بيات كينيال"	رقابي	النخيرة- شركة استثمار ذات رأس مال متغير
2013/06/14	شركة الوساطة بالبورصة "بيات كينيال"	مختلط	الكسبي - شركة استثمار ذات رأس مال متغير
2013/06/14	شركة الوساطة بالبورصة "بيات كينيال"	مختلط	الرقبي - شركة استثمار ذات رأس مال متغير
2013/06/14	شركة الوساطة بالبورصة "بيات كينيال"	رقابي	الممتلكات الرقابية سكايف
2013/06/14	شركة الوساطة بالبورصة "بيات كينيال"	مختلط*	الصندوق المشترك للتوظيف - بنك توميس العربي الدولي - اجار في الأسهم

\* مخصص لأصحاب حسابات الاجار في الأسهم

### جدول عدد 35: جدول تراخيص التصفية تبعاً لإقتضاء المدة

تاريخ الترخيص	تاريخ الترخيص	البايعون	الصف	التسمية
2013/03/26	2013/02/14	شركة الوساطة بالبورصة "المركبة التوسعية للاوراق المالية" و بنك الاملان	مختلط	الصندوق المشترك للتوظيف في الأوراق المالية قيم الاطمنان 2013

### جدول عدد 36: جدول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي تم فتحها للعموم خلال سنة 2013

تاريخ الإفتتاح للعموم	البايعون	الصف	التسمية
2013/02/12	شركة الوساطة بالبورصة " شركة الإستشارة و الوساطة المالية" و البنك التونسي الكويتي	أسهم	الصندوق المشترك للتوظيف - عالم الطموح الإيجاري
2013/03/26	شركة الوساطة بالبورصة " شركة الإستشارة و الوساطة المالية" و البنك التونسي الكويتي	مختلط*	الصندوق المشترك للتوظيف - عالم الطموح اجار في الأسهم
2013/09/30	شركة الوساطة بالبورصة "الهيئة العامة للإستثمار" و البنك العربي لتريش	مختلط	الصندوق المشترك للتوظيف البركة
2013/09/30	شركة الوساطة بالبورصة "الهيئة العامة للإستثمار" و البنك العربي لتريش	مختلط	الصندوق المشترك للتوظيف جزال ديانمك
2013/11/01	شركة الوساطة بالبورصة "المركبة التوسعية للاوراق المالية" و بنك الاملان	مختلط (مع ضمان كل رأس المال المستثمر)	صندوق مشترك للتوظيف القيم الاطمنان 2018

\* مخصص لأصحاب حسابات الاجار في الأسهم

جدول عدد 37: التوزيع القطاعي للمشاريع المصادق عليها من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية

المصادقات

القيمة بالدينار		عدد المشاريع				التوزيع القطاعي للمشاريع
في موفى 2013	خلال سنة 2013	في موفى 2012	في موفى 2013	خلال سنة 2013	في موفى 2012	
34 244 000	6 074 000	28 170 000	144,25	11,16	133,09	الباعثين الجدد
392 000	0	392 000	3	0	3	القطاع الفلاحي
27 361 000	5 646 000	21 715 000	61,25	4,16	57,09	القطاع الصناعي
6 491 000	428 000	6 063 000	80	7	73	قطاع الخدمات
0	0	0	0	0	0	القطاع السياحي
11 447 000	1 489 000	9 958 000	25	4	21	إعادة الهيكلة، التأهيل والخصخصة
0	0	0	0	0	0	القطاع الفلاحي
11 447 000	1 489 000	9 958 000	25	4	21	القطاع الصناعي
0	0	0	0	0	0	قطاع الخدمات
0	0	0	0	0	0	القطاع السياحي
43 685 000	11 699 000	31 986 000	78	12	66	مشاريع أخرى
1 500 000	1 500 000	0	1	1	0	القطاع الفلاحي
30 030 000	6 749 000	23 281 000	49	8	41	القطاع الصناعي
12 155 000	3 450 000	8 705 000	28	3	25	قطاع الخدمات
0	0	0	0	0	0	القطاع السياحي
20 316 000	8 420 000	11 896 000	2	2	0	إستثمارات أخرى
14 916 000	10 076 000	4 840 000	2	2	0	إستثمارات في السوق المالية
5 400 000	-1 656 000	7 056 000	0	0	0	إستثمارات في السوق النقدية
109 692 000	27 682 000	82 010 000	249,25	29,16	220,09	المجموع
منها						
50 024 000	10 004 000	40 020 000	124,92	8,83	116,09	مناطق التنمية الجهوية
186 000	0	186 000	1	0	1	القطاع الفلاحي
45 077 000	9 974 000	35 103 000	81,92	7,83	74,09	القطاع الصناعي
4 761 000	30 000	4 731 000	42	1	41	قطاع الخدمات
0	0	0	0	0	0	القطاع السياحي

جدول عدد 38: التوزيع القطاعي لدفعات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية

الدفعات						التوزيع القطاعي للمشاريع
القيمة بالدينار			عدد المشاريع			
في موفى 2013	خلال سنة 2013	في موفى 2012	في موفى 2013	خلال سنة 2013	في موفى 2012	
24 396 000	6 314 000	18 082 000	91,91	12,99	78,92	الباعثين الجدد
0	0	0	0	0	0	القطاع الفلاحي
21 427 000	5 959 000	15 468 000	47,91	6,99	40,92	القطاع الصناعي
2 969 000	355 000	2 614 000	44	6	38	قطاع الخدمات
0	0	0	0	0	0	القطاع السياحي
7 902 000	1 174 000	6 728 000	16	3	13	إعادة الهيكلة، التأهيل والخصخصة
0	0	0	0	0	0	القطاع الفلاحي
7 902 000	1 174 000	6 728 000	16	3	13	القطاع الصناعي
0	0	0	0	0	0	قطاع الخدمات
0	0	0	0	0	0	القطاع السياحي
18 938 000	3 828 000	15 110 000	31,83	3,5	28,33	مشاريع أخرى
1 260 000	0	1 260 000	1	0	1	القطاع الفلاحي
10 668 000	2 378 000	8 290 000	17,83	1,5	16,33	القطاع الصناعي
7 010 000	1 450 000	5 560 000	13	2	11	قطاع الخدمات
0	0	0	0	0	0	القطاع السياحي
20 316 000	8 420 000	11 896 000	2	2	0	إستثمارات أخرى
14 916 000	10 076 000	4 840 000	2	2	0	إستثمارات في السوق المالية
5 400 000	-1 656 000	7 056 000	0	0	0	إستثمارات في السوق النقدية
71 552 000	19 736 000	51 816 000	141,74	21,49	120,25	المجموع
منها						
28 014 000	7 927 000	20 087 000	66,08	7,83	58,25	مناطق التنمية الجهوية
0	0	0	0	0	0	القطاع الفلاحي
25 158 000	7 927 000	17 231 000	46,08	7,83	38,25	القطاع الصناعي
2 856 000	0	2 856 000	20	0	20	قطاع الخدمات
0	0	0	0	0	0	القطاع السياحي

جدول عدد 39: توزيع النشاط العام لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية حسب مراحل إنجازها للاستثمارات خلال سنة 2013

التوزيع القطاعي للمشاريع	المصداقات		الدفعات		عدد المشاريع	مواطن شغل محدثة
	القيمة بالدينار	مواطن شغل محدثة	القيمة بالدينار	عدد المشاريع		
رأس مال المساعدة على الإنطلاق	9 079 696	19	5 916 853	7,68	13,54	8
القطاع الفلاحي	0	0	0	0	0	0
القطاع الصناعي	5 539 168	0	3 593 926	3,07	5,73	0
قطاع الخدمات	3 540 528	19	2 322 927	4,61	7,81	8
القطاع السياحي	0	0	0	0	0	0
رأس مال المخاطر	8 049 926	486	6 893 785	7,67	6,77	336
القطاع الفلاحي	0	0	0	0	0	0
القطاع الصناعي	7 380 021	486	5 855 671	6,14	5,73	336
قطاع الخدمات	669 904	0	1 038 114	1,53	1,04	0
القطاع السياحي	0	0	0	0	0	0
رأس مال التنمية	10 552 378	280	6 925 362	6,14	8,85	162
القطاع الفلاحي	1 021 466	0	0	0	0,52	0
القطاع الصناعي	3 501 773	124	2 468 974	5,12	6,25	6
قطاع الخدمات	6 029 140	156	4 456 389	1,02	2,08	156
القطاع السياحي	0	0	0	0	0	0
رأس مال الإحالة	0	0	0	0	0	0
القطاع الفلاحي	0	0	0	0	0	0
القطاع الصناعي	0	0	0	0	0	0
قطاع الخدمات	0	0	0	0	0	0
القطاع السياحي	0	0	0	0	0	0
رأس مال الإرجاع	0	0	0	0	0	0
القطاع الفلاحي	0	0	0	0	0	0
القطاع الصناعي	0	0	0	0	0	0
قطاع الخدمات	0	0	0	0	0	0
القطاع السياحي	0	0	0	0	0	0
المجموع	27 682 000	785	19 736 000	21,49	29,16	506

جدول عدد 40: توزيع موارد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية بالدينار

2013	2012	أموال خاصة
371 781 435	368 781 435	رأس مال مكتتب
288 276 356	296 276 306	رأس مال محرر
125 957 309	173 014 653	أموال خاصة أخرى
414 233 665	469 290 959	المجموع
88 081 770	78 080 268	صندوق التطوير واللامركزية الصناعية (FOPRODI)
30 000	30 000	صندوق تطوير القدرة التنافسية الصناعية (FODEC)
1 158 910	1 303 910	نظام التشجيع على التجديد في ميدان تكنولوجيا المعلومات (RITI)
89 270 680	79 414 178	المجموع
944 673 173	833 132 747	موارد أخرى
13 178 090	13 428 692	(BEI) البنك الأوروبي للاستثمار
957 851 263	846 561 439	المجموع
1 461 355 608	1 395 266 576	المجموع

جدول عدد 41: التوزيع القطاعي للمشاريع المصادق عليها من قبل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

المصادقات						التوزيع القطاعي للمشاريع
القيمة بالدينار		عدد المشاريع				
في موفى 2013	خلال سنة 2013	في موفى 2012	في موفى 2013	خلال سنة 2013	في موفى 2012	
303 672 429	23 756 300	279 916 129	1 501,48	44,66	1 456,82	الباعثين الجدد
8 600 160	46 000	8 554 160	104	1	103	القطاع الفلاحي
240 104 833	22 009 000	218 095 833	1 018,69	41,66	977,03	القطاع الصناعي
47 661 075	1 701 300	45 959 775	333,79	2	331,79	قطاع الخدمات
7 306 361	0	7 306 361	45	0	45	القطاع السياحي
285 241 548	50 545 000	234 696 548	320,03	23,25	296,78	إعادة الهيكلة، التأهيل و الخصخصة
11 845 000	6 920 000	4 925 000	15	5	10	القطاع الفلاحي
226 018 643	34 829 000	191 189 643	228,91	14,25	214,66	القطاع الصناعي
13 696 905	1 296 000	12 400 905	46,75	2	44,75	قطاع الخدمات
33 681 000	7 500 000	26 181 000	29,37	2	27,37	القطاع السياحي
906 480 329	131 863 225	774 617 104	1 324,07	84,94	1 239,13	مشاريع أخرى
23 098 000	6 230 000	16 868 000	57,24	5,5	51,74	القطاع الفلاحي
534 058 623	71 946 225	462 112 398	757,62	48,78	708,84	القطاع الصناعي
254 814 816	26 023 000	228 791 816	378,84	24,66	354,18	قطاع الخدمات
94 508 890	27 664 000	66 844 890	130,37	6	124,37	القطاع السياحي
314 389 632	23 969 810	290 419 822	19	7	12	إستثمارات أخرى
105 203 358	-7 465 313	112 668 671	16	6	10	إستثمارات في السوق المالية
209 186 274	31 435 123	177 751 151	3	1	2	إستثمارات في السوق النقدية
1 809 783 938	230 134 335	1 579 649 603	3 164,58	159,85	3 004,73	المجموع
						منها
692 081 346	90 922 725	601 158 621	1 695,66	84,61	1 611,05	مناطق التنمية الجهوية
20 082 160	8 186 000	11 896 160	126,83	4	122,83	القطاع الفلاحي
569 302 486	75 838 725	493 463 761	1 225,01	67,61	1 157,40	القطاع الصناعي
66 034 810	5 270 000	60 764 810	271,2	11	260,2	قطاع الخدمات
36 661 890	1 628 000	35 033 890	72,62	2	70,62	القطاع السياحي

جدول عدد 42: التوزيع القطاعي لدفعات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

الدفعات						التوزيع القطاعي للمشاريع
القيمة بالدينار		عدد المشاريع				
في موفى 2013	خلال سنة 2013	في موفى 2012	في موفى 2013	خلال سنة 2013	في موفى 2012	
153 258 278	18 551 900	134 706 378	760,8	52,58	708,22	الباعثين الجدد
3 965 960	27 000	3 938 960	42	1	41	القطاع الفلاحي
118 665 583	17 126 500	101 539 083	520,35	44,58	475,77	القطاع الصناعي
25 680 535	1 398 400	24 282 135	168,45	7	161,45	قطاع الخدمات
4 946 200	0	4 946 200	30	0	30	القطاع السياحي
264 215 800	-10 020 985	274 236 785	306,28	22,42	283,86	إعادة الهيكلة، التأهيل و الخصخصة
11 930 000	6 920 000	5 010 000	17	5	12	القطاع الفلاحي
202 593 543	-28 486 985	231 080 528	209,41	7,92	201,49	القطاع الصناعي
21 811 257	4 546 000	17 265 257	56,5	5,5	51	قطاع الخدمات
27 881 000	7 000 000	20 881 000	23,37	4	19,37	القطاع السياحي
684 114 531	96 630 223	587 484 308	847,57	58,74	788,83	مشاريع أخرى
10 446 000	1 845 000	8 601 000	30,49	1,5	28,99	القطاع الفلاحي
396 795 135	54 886 223	341 908 912	428,81	38,78	390,03	القطاع الصناعي
203 877 906	25 835 000	178 042 906	285,9	16,66	269,24	قطاع الخدمات
72 995 490	14 064 000	58 931 490	102,37	1,8	100,57	القطاع السياحي
314 741 048	26 696 887	288 044 161	24	11	13	إستثمارات أخرى
110 905 882	-874 784	111 780 666	21	10	11	إستثمارات في السوق المالية
203 835 166	27 571 671	176 263 495	3	1	2	إستثمارات في السوق النقدية
1 416 329 657	131 858 025	1 284 471 632	1 938,65	144,74	1 793,91	المجموع
منها						
505 614 028	72 765 589	432 848 439	945,78	75,08	870,7	مناطق التنمية الجهوية
12 753 460	7 017 000	5 736 460	55,33	3	52,33	القطاع الفلاحي
406 012 878	62 220 523	343 792 355	701,51	62,95	638,56	القطاع الصناعي
54 818 800	4 050 066	50 768 734	143,87	8,33	135,54	قطاع الخدمات
32 028 890	-522 000	32 550 890	45,07	0,8	44,27	القطاع السياحي

جدول عدد 43: توزيع النشاط العام لشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية حسب مراحل إنجازها للاستثمارات خلال سنة 2013

الدفعات		المصادقات		التوزيع القطاعي للمشاريع		
مواطن شغل محدثة	القيمة بالدينار	عدد المشاريع	مواطن شغل محدثة	القيمة بالدينار	عدد المشاريع	
95	3 151 407	5,5	91	5 108 982	6,79	رأس مال المساعدة على الإنطلاق
0	0	0	0	0	0	القطاع الفلاحي
50	2 070 171	3,14	83	3 567 082	3,77	القطاع الصناعي
0	606 547	0,78	8	1 035 605	2,27	قطاع الخدمات
45	474 689	1,58	0	506 296	0,75	القطاع السياحي
3 534	79 510 389	82,6	5 102	138 978 125	98,57	رأس مال المخاطر
184	2 360 259	2,75	24	3 958 311	4,54	القطاع الفلاحي
3 131	72 258 198	66,88	4 063	124 134 460	77,77	القطاع الصناعي
219	4 891 933	12,97	770	9 389 481	14,74	قطاع الخدمات
0	0	0	245	1 495 873	1,52	القطاع السياحي
1 472	48 827 027	51,92	1 439	85 679 013	50,71	رأس مال التنمية
17	5 274 321	2,36	49	9 205 373	3,02	القطاع الفلاحي
1 090	19 528 174	27,17	1 110	31 988 673	29,54	القطاع الصناعي
255	13 713 235	18,47	270	23 059 460	15,12	قطاع الخدمات
110	10 311 298	3,92	10	21 425 507	3,02	القطاع السياحي
50	369 202	4,72	50	368 215	3,79	رأس مال الإحالة
0	39 557	0,78	0	46 027	0,75	القطاع الفلاحي
0	105 486	1,58	0	115 067	1,52	القطاع الصناعي
50	224 159	2,36	50	207 121	1,52	قطاع الخدمات
0	0	0	0	0	0	القطاع السياحي
0	0	0	0	0	0	رأس مال الإرجاع
0	0	0	0	0	0	القطاع الفلاحي
0	0	0	0	0	0	القطاع الصناعي
0	0	0	0	0	0	قطاع الخدمات
0	0	0	0	0	0	القطاع السياحي
5 151	131 858 025	144,74	6 682	230 134 335	159,85	المجموع

جدول عدد 44: إصدارات رقع الخزينة القابلة للتظهير خلال سنة 2013				
الشهر	خط الإصدارات	معدّل نسبة الفائدة المرجّح	المجموع لكلّ خط إصدار	المجموع لكلّ مناقصة
جانفي	ديسمبر 2016 (5,25%)	5,45%	65	90,5
	أكتوبر 2018 (5,5%)	6,13%	20,5	
	أوت 2022 (5,60%)	6,28%	5	
فيفري	ديسمبر 2016 (5,25%)	5,38%	60	109,3
	أكتوبر 2018 (5,5%)	6,08%	30	
	أوت 2022 (5,60%)	6,26%	19,3	
مارس	ديسمبر 2016 (5,25%)	5,32%	30	119,2
	أكتوبر 2018 (5,5%)	6,04%	54,2	
	أوت 2022 (5,60%)	6,25%	35	
أفريل	ديسمبر 2016 (5,25%)	5,32%	80,7	148,4
	أكتوبر 2018 (5,5%)	6,05%	45,2	
	أوت 2022 (5,60%)	6,27%	22,5	
ماي	ديسمبر 2016 (5,25%)	5,38%	16,7	139,45
	أكتوبر 2018 (5,5%)	6,08%	89,75	
	أوت 2022 (5,60%)	6,28%	33	
جوان	ديسمبر 2016 (5,25%)	5,41%	29,2	110,3
	فيفري 2020 (5,5%)	6,20%	63,7	
	أوت 2022 (5,60%)	6,30%	17,4	
جويلية	ديسمبر 2016 (5,25%)	5,41%	37,1	103,2
	فيفري 2020 (5,5%)	6,22%	66,1	
	أوت 2022 (5,60%)	-	0	
أوت	ديسمبر 2016 (5,25%)	5,41%	51,8	132,88
	فيفري 2020 (5,5%)	6,21%	75,28	
	أوت 2022 (5,60%)	6,31%	5,8	
سبتمبر	ديسمبر 2016 (5,25%)	5,41%	33,7	139,75
	فيفري 2020 (5,5%)	6,21%	97,85	
	أوت 2022 (5,60%)	6,31%	8,2	
أكتوبر	ديسمبر 2016 (5,25%)	5,41%	96,9	191,3
	فيفري 2020 (5,5%)	6,22%	89,4	
	أوت 2022 (5,60%)	6,32%	5	
نوفمبر	ديسمبر 2016 (5,25%)	5,41%	10,8	146,595
	فيفري 2020 (5,5%)	6,23%	119	
	أوت 2022 (5,60%)	6,32%	16,795	
ديسمبر	ديسمبر 2016 (5,25%)	5,42%	42	143,02
	فيفري 2020 (5,5%)	6,22%	90,35	
	أوت 2022 (5,60%)	6,32%	10,67	
مجموع ديسمبر 2016	553,9	5,39%		
مجموع أكتوبر 2018	239,7	6,07%		
مجموع فيفري 2020	601,7	6,22%		
مجموع أوت 2022	178,7	6,28%		
المجموع				1 573,90

جدول عدد 45: إصدارات رفاع الخزينة قصيرة المدى خلال سنة 2013

مليون دينار

الشهر	المبلغ	معدّل نسبة الفائدة المرجّح
جانفي	10,00	4,25%
فيفري	0,00	-
مارس	18,50	4,25%
أفريل	0,00	-
ماي	5,00	4,60%
جوان	0,00	-
جويلية	10,00	4,75%
أوت	14,00	4,80%
سبتمبر	25,00	4,80%
أكتوبر	31,00	4,80%
نوفمبر	17,54	4,80%
ديسمبر	34,22	4,80%
المجموع	165,26	4,70%